الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الأكاديمـــي
بعنوان:

الاضطرابات الراهنة في النظام الدولي

الهيكل – الأقطاب – موازين القوى

إعداد الطلبة:
- ناصر ياسين
- بن غادة عمر

تحت اشراف:
- أ.د عرجون شوقي

لجنة المناقشة:

د.	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
أ. د عرجون شوقي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د.	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

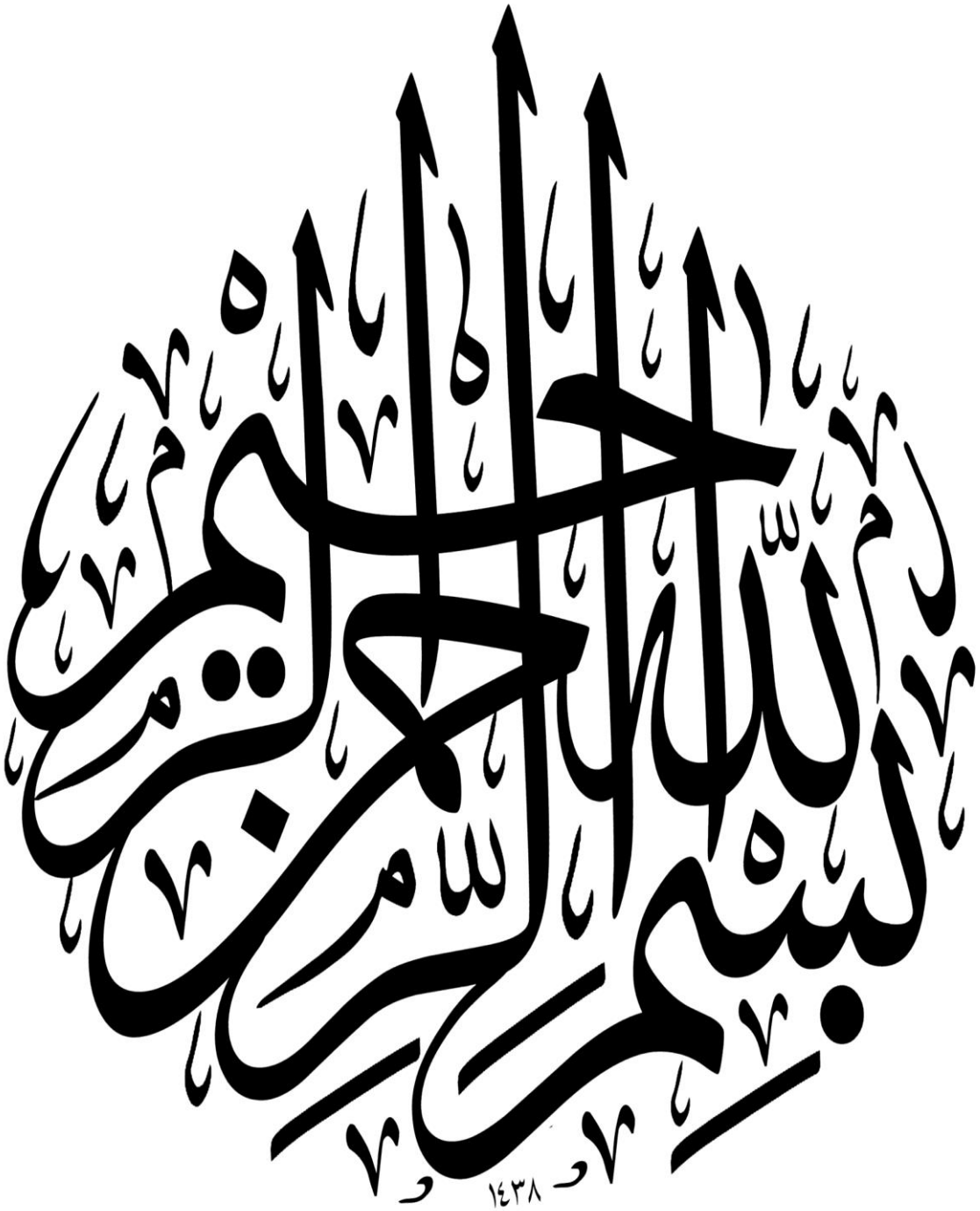
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ناصر ياسين ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 109183566 والصادرة بتاريخ 2016.09.28 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: الإحتياطات الواجبة في النظام الدولي (الصكوك الأحتياطية ميزان القوى) .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024.06.01 .....

توقيع المعني (ة)

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بن عادة محمد ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 15/43781 والصادرة بتاريخ 2012.05.26 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: الإشكاليات الراهنة في النظام الدولي الهيكل - الأقطاب - موازين القوى .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024/06/01 .....

توقيع المعني (ة)

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء الحمد لله وكفى الذي أعاننا على إتمام هذه المذكرة، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى.

نتوجه بالشكر وخالص العرفان لأستاذنا الفاضل

أ.د عرجون شوقي

الذي تكرم علينا بقبوله الإشراف على مذكرتنا، فكان نعم المشرف

نشكر كل من مد لنا يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد.

اهداء

الحمد لله الذي يسر لي البدايات وأكمل لي النهايات وبلغني الغايات

الحمد لله الذي ما انتهى درب وختم جهد وتم سعي الا بفضله

الى جدتي حليمة رحمها الله

في هذه الأسطر القليلة ثمرة جهدي هذه الى أبي وأمي حفظهما الله ورعاهما . .

الى سندي في الحياة اخواتي . . .

الى الأهل . .

اهدي بالأخص الى الأصدقاء . . .

الى كل من علمني حرفا . .

اللهم انفعني بما علمتني وانفع بي . .

كما اهدي ثمرة جهدي الى البروفيسور عرجون شوقي الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت اليه فأنارها لي وكلما دب الياس في نفسي زرع فيها الامل كما لا ننسى ان نشكر كل الأساتذة الكرام وأخيرا الى من تعرفت عليهم في مشواري الدراسي الجامعي، وكل من لم يذكرهم قلمي ولم ينساهم قلبي وعقلي..

ناصر ياسين

اهداء

اهدي ثمرة جهودي وعملي الى فخري ومعزتي وبئر الامان، الى من علمني العطاء بدون انتظار، الى من احمل اسمه بكل فخر والدي العزيز حفظه الله ورعاه.

الى التي وهبت فيها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعني خطوة خطوة في عملي الى ما ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان امي اعز ملاك العين جزاها الله عين خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

الى من شاركتني حلو الحياة ومرها وساندتني في خطواتي، ويسرت لي الصعاب، الى زوجتي حفظها الله.

الى اولادي رعاهم الله . . .

الى من سرنا سويا وشققنا الطريق معا نحو النجاح الى اصدقائي.

الى كل العائلة الكريمة من قريب أو بعيد .

الى البروفيسور عرجون شوقي الذي كان لنا رفيقا في مشوارنا لإنجاز هذا العمل والذي قاسمنا جميع لحظاتها خطوة بخطوة رعاه الله ووفقه. .

الى كل من كان لهم أثر في حياتي ولم تسعهم ورقتي أهديكم ثمرة جهدي

الى من ساعدني من قريب او من بعيد على انجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة.

بن غادة عمر

مقدمة

مقدمة:

ان اندلاع حرب الثلاثين عاما في اوروبا عام 1618م بين مجموعة من الدول الأوروبية ، وانتهائها سنة 1648م بانعقاد معاهدات وستفاليا التي تعتبر تاريخ ميلاد القانون الدولي العام، و التي أكدت مبدأ المساواة بين الدول المسيحية بغض النظر عن عقائدهم الدينية و زوال سلطة البابا و حل المشاكل الدولية على أساس المصلحة المشتركة و ظهور فكرة المؤتمر الأوروبي ، الذي يضم مختلف الدول الأوروبية ويعمل لبحث مشاكلها و إيجاد الحلول لها ، و كذا تنظيم مختلف شؤونها ، و أيضا الاتجاه نحو تدوين قواعد القانون الدولي العام في حقيقة الأمر .

إن انتماء الدول التي ظهرت في تلك الفترة لنفس الحضارة و إيمانها بنفس العادات والتقاليد ، أدى إلى ضرورة خلق و إتباع قواعد معينة لتنظيم ما قد ينشأ بينها من علاقات ، حيث أطلق على هذه القواعد في بداية الأمر تسمية " القانون العام الأوروبي ، و نتيجة لتطور هذه العلاقات و ازديادها بين الدول الأوروبية، و مجهودات العديد من الفقهاء في مجال القانون الدولي العام ، و على رأسهم أب القانون الدولي العام الفقيه " جروسيوس" و "فيتوريا" و " ميكيافيلي" و غيرهم ، تحول القانون العام الأوروبي إلى قانون دولي أقاموا المساواة القانونية بين الدول ، و قد ظل قانونا أوروبيا مسيحيا لغاية 1618 م ، و هو تاريخ اندماج تركيا إلى الجماعة الأوروبية المسيحية ، كما انضم اليابان ، و بانضمام هاتين الدولتين تخلص القانون الدولي العام من رابطتي الدين المسيحي و الاقليم الاوروبي و بعد الحرب العالمية الأولى انضمت الصين و إيران ميرو هكذا أخذ القانون الدولي العام يتحول شيئا فشيئا نحو العالمية و تحت تأثير العديد من العوامل ، كما عرف المجتمع الدولي توسعا كبيرا من حيث تركيبته و علاقاته ، حيث ازداد عدد الدول، وتم تأسيس المنظمات الدولية الحكومية وأدى الى عصبة الأمم التي تأسست بعد الحرب العالمية الأولى ، و هيئة الأمم المتحدة التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية 24 اكتوبر 1945م يستفرنسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية ، على انقاض عصبة الأمم كحل وبديلا عنها.

كما سجل التاريخ بداية الحرب الباردة بين المعسكر الغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، و المعسكر الشرقي الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي ، و هذا يعني أن النظام الدولي الذي كان قائما في تلك الفترة كان ثنائي القطب و ظهور دول العالم الثالث على إثر انتشار الحركات التحررية بعد الحرب العالمية الثانية ، بنهاية الحرب الباردة وتفكيك الاتحاد السوفياتي سابقا و سقوط جدار برلين .

وبالتالي ظهور النظام العالمي الجديد أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم متعدد الاقطاب بحسب عدد الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن. واتجاه مستقبل النظام الدولي بعد أزمة كورونا وفقا للدراسات الاستشرافية نحو ثنائية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

نلاحظ من خلال ما سبق، أن الاضطرابات تدور حول مجموعة من الأهداف والمصالح التي تكون متناقضة بين الطرفين، وأن كل طرف يسعى إلى تحقيق هذه المصالح بأي وسيلة ممكنة و إن النزاع غالبا ما يكون عنيفا بين الدول لأنها تعتبر أن ذلك يدخل ضمن مصالحها الوطنية و السيادية ولا يمكنها بأي حال من الاحوال التخلي عنه ولو بالوسائل المسلحة العنيفة، وتجده حتى بين الجماعات داخل الدولة خاصة ما تعلق بالأهداف السياسية.

- كل ما سبق يمكن اعتباره الميزة الأساسية للنظام الدولي المتميز بـ اللا ترابية، التنافس ،تضارب المصالح ، تعظيم القوة .

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في أن الاضطرابات الراهنة في النظام الدولي لها أثر عميق في العلاقات الدولية لما تولده من شعور بعدم الاستقرار في العالم مما ادي بالعقلاء للبحث والتقصي في الاسباب الخفية لنشوب هذه الاضطرابات والتجاوزات التي تمس العالم بأكمله كما انها تولد تداعيات تؤثر على كل الفواعل في النظام الدولي

وموضوع الاضطرابات الراهنة في النظام الدولي لا يعد ذو اهتمام من : القانونيين فقط بل هو مادة خصبة ومهمة للبحث والدراسة وخاصة في :

- تفكيك وفهم هاته المعضلة عبر معرفة اسباب نشوء هذه الاضطرابات.
- من الدراسة التاريخية والمسيحية لتاريخ وتطور النظام الدولي.
- محاولة التطوير والمساهمة في البحث والتراكم العلمي.

أسباب اختيار الموضوع :

- قصور و عجز الآلة القانونية الدولية ومؤسساتها في حل الاضطرابات الراهنة.
- قلة الدراسات من طرف رجال القانون وعلماء السياسة بالتفصيل الدقيق وخاصة في الجزئية الأخلاقية و المعيارية.
- ظهور ملامح ومؤشرات جديدة توحي بعدم التوازن وعدم قدرة النظام الدولي الحالي على الاستقرار.

اهداف الدراسة:

تشمل أهمية هذه الدراسة على مجموعة من الأهداف الأساسية التي تركز على محاولة الإجابة عن إشكالية هذا الموضوع وعلى ابراز الأهداف التي تتمثل في:

- محاولة تحليل والتعرف عن كثبا على الاضطرابات الراهنة وتطور النظام الدولي من خلال تحديد مفهومها وإبراز الخصائص التي تميزها عن باقي الاضطرابات السابقة.
- تحديد الاسباب التي ادت الى ظهور هذه الاضطرابات.
- إبراز أهم آثار الاضطرابات الراهنة في النظام الدولي على العلاقات الدولية.

الدراسات السابقة:

1-أطروحة دكتوراه، الدولة العالمية، النظام الدولي الجديد: كلية العلوم الاجتماعية، جامعة السانية وهران، للطالب أحمد إبراهيم، 2010/2009.

عالج الباحث موضوع النظام العالمي الجديد على ضوء الهيمنة الامريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، مع تحديد خصوصيات الدولة العالمية التي كانت تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها ودراستنا هاته أضافت متغيرات جديدة لم يكن قد عالجها هذا الباحث كون دراسته تم إنجازها في سنة 2010/2009، وبعد هذه الفترة حدثت تغيرات كبيرة على مستوى النظام الدولي.

2- هنري كسينجر، النظام الدولي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جكلتر، لبنان، دار الكتاب العربي، 2015.

باعتباره من أكبر الدبلوماسيين ورجال السياسة الامريكيين في العصر الراهن حاول كسينجر، الوقوف على مسار وتطور النظام الدولي انطلاقا من تجربته الشخصية وخبرته في مجال العلاقات الدولية وكان كتابه توصيفا لملامح وخصوصيات النظام الدولي، مع بعض التميزات إلى دولته (الولايات المتحدة الامريكية)

وحاولنا في هذه الدراسة توظيف هذا الكتاب مع محاولة تجاوز الذاتية والانحياز التي يتميز بها المؤلفون الامريكيون والغربيون وعلى رأسهم كسينجر والذين يسعون دائما إلى محاولة تعظيم الولايات المتحدة الامريكية، والتأكيد باستمرارها على رأس النظام الدولي.

الإشكالية:

بما ان الاضطرابات الراهنة هي وليدة تراكمات سابقة لتفاعل التجاذبات والتنافس والتزاحم بين فواعل النظام الدولي بمختلف أنواعها وبما أن الدولة هي الفاعل الأساسي والمهم في الاضطرابات الدولية ومع حاجة النظام الدولي للاستقرار والسلم العالمي الأمر الذي يجعل تأثير الاضطرابات الراهنة على النظام الدولي بالغ الأهمية في التعامل مع هذه الظاهرة بحذر وحساسية وهو مما يدفعنا الى طرح الإشكالية التالية

ماهي الاضطرابات الراهنة في النظام الدولي على مستوى البنية والهيكل؟

وبناءاً عليه يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالنظام الدولي؟
- ماهي الاضطرابات الراهنة في النظام الدولي؟
- ماهية هياكل النظام الدولي واسسه القانونية؟
- ماهي الملامح القطبية في النظام الدولي؟
- ما أثر حالات موازين القوى بين الانتشار والتنوع على الاضطرابات في النظام الدولي؟
- ماهي أشكال الدول ومواقعها في ظل خصوصيات النظام الدولي الراهن؟

فرضيات الدراسة:

- من المرجح أن مفهوم النظام الدولي يكشفه الكثير من الغموض من جعل الرؤى تختلف حوله من دولة إلى أخرى ومن مدرسة نظرية إلى أخرى.
- لقد تأسست قواعد النظام الدولي بخصوصياته الراهنة استيلاء إلى محطات تاريخية مهمة شكلت تحديات ومواطن فشل في المنظومة الدولية.
- منذ ظهور النظام الأحادي القطبية برزت عنه عثرات حالت دون ترسيخ قوائم الحادية القطبية، وتعثر مسار النظام الدولي.

- انقسمت الدول إلى قسمين على الأقل حول رؤيتها وموقعها من الأحادية القطبية هي الدعوة إلى تغير النظام الدولي والاستمرار في الحادية القطبية.
- إن البعد الحضري في العلاقات الدولية له دور ومكانة مهمة في الدعوة إلى مناهضة السيطرة الغربية الأمريكية خاصة في ظل وجود ثقافات شرقية.

الإطار الزماني والمكاني:

1- الإطار الزماني:

إن موضوع الاضطرابات الراهنة في النظام الدولي هو موضوع ضارب في التاريخ وكل مرحلة من مراحل تطوره تميزت بنوع منفرد منذ الاضطرابات وعدم الاستقرار على مستوى المؤسسات وعلى الهياكل والبنية وحتى على مستوى موقع الدول فيه.

لكن كلمة " الراهنة" الواردة في عنوان مذكرتنا توحي بالفترة الزمنية المراد دراستها حول الموضوع ونقصد " بالفترة الراهنة" هي منذ تأسيس النظام الدولي الجديد أي بعد انهيار ونهاية الحرب الباردة (بعد سنة 1990)، حيث لا نقصد " العصر الراهن" بمفهومه التاريخي وبأكثر تحديدا نقصد أثر التطورات الراهنة في العلاقات الدولية والتي تعتبر محطات معلمة في النظام الدولي (الحرب على الإرهاب، الأزمة الاقتصادية...)

ولذلك يمكن تحديد فترة الدراسة من سنة 1990مع التركيز على الألفية الجديدة إلى غاية نهاية انجاز هذا العمل (2024)، وذلك دون إهمال التطور التاريخي للنظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية.

الإطار المكاني:

بما أن النظام الدولي هو الإطار المؤسساتي والقانوني والسياسي الذي يضم كافة الدول المنطوية تحت لواء هيئة الأمم المتحدة والتي تعتبر كميزة أساسية في النظام الدولي ولذلك فإن مجموع دول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الإطار النظري للدراسة:

المدرسة الواقعية

المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية تنقسم إلى الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة. الواقعية الكلاسيكية، المستمدة من كتابات مفكرين مثل ثيوسيديدس وميكافيلي وهوبز، ترى أن الصراع ينبع من الطبيعة البشرية الأنانية والطموحة، حيث تسعى الدول للحفاظ على أمنها وزيادة قوتها. تعتبر الدولة الوحدة الأساسية في النظام الدولي، وتُعطى الأولوية للمصلحة الوطنية والسيادة على حساب الأخلاق. في المقابل، الواقعية الجديدة التي طوّرها كينيث والتز تركز على هيكل النظام الدولي الفوضوي كسبب رئيسي للصراع. تُفسر سلوك الدول بناءً على موقعها النسبي في توزيع القوة الدولي، حيث تسعى الدول لتحقيق الأمن الذاتي في بيئة فوضوية. بالرغم من أن كلا التيارين يعترفان بأهمية القوة والصراع، إلا أن الواقعية الجديدة توفر إطارًا تحليليًا أكثر تنظيمًا لفهم التوازنات والتحولات في ميزان القوى العالمي.

تم توظيف الفكر الواقعي بفروعه النظرية المختلفة في هاته الدراسة وهذا ماهو واضح في توظيفنا لمفاهيم المصطلحات وتحاليل النظرية (ات) الواقعية وهي على سبيل الحصر (القوة، المصلحة، المكاسب، الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، مستويات التحليل في العلاقات الدولية، الدول التعديلية، دول الوضع الراهن)

الإطار المنهجي للدراسة:

إن الدراسات السياسية وخاصة العلاقات الدولية تستلزم توليفة منهجية متناسقة ومتكاملة بهدف الوصول إلى الحقائق والتحليل والإجابة على الإشكالية والتساؤلات التالية:

1- **المنهج المقارن:** إن المقارنة هي من بين أهم المناهج الأساسية للوصول إلى حقائق العلمية، تحليل الظواهر الدولية.

تعريف المنهج: هو أسلوب يستخدم لدراسة ومقارنة ظواهر أو موضوعات مختلفة بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها، يعتمد هذا المنهج على تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوعات المقارنة بهدف فهم العلاقات والأنماط التي تربط بينها، يستخدم المنهج المقارن في مجموعة متنوعة من المجالات مثل العلوم الاجتماعية، والقانون، والسياسة، والتربية، وغيرها، ويتيح للباحثين استكشاف التباينات والاتجاهات عبر الزمن أو بين مختلف الثقافات أو النظم.

ولقد وظفنا المنهج المقارن في هذه الدراسة من خلال:

أ- مقارنة المفاهيم المختلفة والمتضاربة حول النظام الدولي كمفهوم وكبينة، من خلال مختلف وجهات النظر للمفكرين والمدرسين.

ب- مقارنة وضع الدول وتصنيفاتها وموقعها في النظام الدولي عبر المراحل الزمنية المختلفة (خاصة الفروقات بين الدول الضعيفة والدول الفعالة والقوية في العلاقات الدولية).

جـ- مقارنة الموقفين المتناقضين بين مجموعتي دول الوضع الراهن والدول التعليمية.

د- مقارنة مستويات التأثير المختلفة لأهم المؤشرات التي ساهمت في تعطيل مسار الحادية القطبية

2- المنهج التاريخي: هو أسلوب يستخدم لدراسة وتفسير الأحداث والظواهر الماضية بهدف فهم تطورها وتأثيرها على الحاضر والمستقبل، يعتمد هذا المنهج على تحليل المصادر التاريخية المختلفة مثل الوثائق، والسجلات، والكتب، والشهادات الشفوية، والآثار، وغيرها من الأدلة التاريخية، يهدف المنهج التاريخي إلى إعادة بناء الأحداث الماضية وتحليل أسبابها ونتائجها واستخلاص الدروس والعبر منها.

وقد وظفنا هذا المنهج في تتبع المسارات التاريخية لبنية وهيكل النظام الدولي، خاصة من خلال ظاهرة أفول وصعود القوى الكبرى في التاريخ المعاصر، وأثر ذلك على تشكيلة النظام الدولي.

كما تم توظيف المنهج التاريخي في دراسة تحليل الأبعاد التاريخية لتأسيس وتفعيل ميكانزمات وآليات النظام الدولي في ظل القوى الدولية العظمى (نظام الأحادي القطبية).

التحول التاريخي في مضمون "القوة" كظاهرة في العلاقات الدولية وكحافز لترسيخ النظام الدولي يؤسسه المؤسساتية وخاصة المنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية الدولية.

3- المنهج الوصفي: هو أسلوب يستخدم لدراسة الظواهر والأحداث كما هي موجودة في الواقع، بهدف وصفها بدقة وتحديد خصائصها وجوانبها المختلفة، يركز هذا المنهج على جمع وتحليل البيانات دون التلاعب أو التدخل في الظاهرة المدروسة، وذلك بهدف تقديم صورة دقيقة ومفصلة عنها.

تم توظيفه من خلال جمع مختلف البيانات والمقولات والتصريحات المرتبطة بوصف الدراسة كقاعدة معرفية أو قاعدة بيانات للاستشهاد والمحاججة لدعم تحليلنا للموضوع.

تقسيم الدراسة:

وبغية إعطاء البحث أبعاده اللازمة والإحاطة بجميع جوانبه القانونية والتطبيقية والوقوف على معطياته المختلفة بما ينسجم وخصوصية الموضوع وبناء على الإشكالية أعلاه، ارتأينا معالجة هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للدراسة

- **المبحث الأول:** تعريف النظام الدولي وأنماطه
- **المبحث الثاني:** مستويات التحليل في النظام الدولي
- **المبحث الثالث:** التطور التاريخي للنظام الدولي

الفصل الثانـــي :خصائص النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية

- **المبحث الأول:** الأمم المتحدة كقاعدة مؤسسة للنظام الدولي
- **المبحث الثاني:** خاصية الأقطاب في النظام الدولي
- **المبحث الثالث:** موازين القوى في النظام الدولي

الفصل الثالث :الطرح التعديلي في مواجهة الوضع الراهن

- **المبحث الأول:** ملامح فشل وتعثر النظام الأحادي القطبي
- **المبحث الثاني:** القوى الصاعدة في النظام الدولي
- **المبحث الثالث:** الدعوات الدولية لتغيير النظام الدولي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للدراسة

المبحث الأول: تعريف النظام الدولي وأنماطه

المطلب الاول: مفهوم النظام الدولي

الفرع الأول: تعريف النظام الدولي

النظام في اللغة:

هو التأليف وضم شيء إلى شيء أخر ، يقال نظم الأشياء ينظمها، نظما: ألفها، وضم بعضها إلى بعض وكل شيء قرنته بأخر، أو ضممت بعضه إلى بعض : فقد نظمته ويعد مفهوم النظام من أكثر المفاهيم استخداما في المعارف والعلوم شتى، ولقد ظهر مفهوم النظام الأول مرة في مجال الفلسفة والرياضيات، كما استخدم مفهوم النظام في العلوم الطبيعية كالأحياء، ثم انتقل بعد ذلك إلى مجال دراسة المجتمع وبشكل واضح ومتماسك في منتصف القرن العشرين لكن هناك تعدد وخلط عند استخدام مصطلح System ، وسنحاول التمييز بين المصطلحات بقدر الإمكان ويشير مصطلح System في العلاقات الدولية إلى المنظومة أو النظام، ويعني مجموعة من الأجزاء المتفاعلة وهو التعريف الذي طرحه ديفيد أيستن David Easton، ولذلك يقول رابوبورت Rapoport " إن المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو الذي يمكن تسميته بالنظام . "وهو بهذا المعنى يمثل القواعد المنظمة للعلاقات بين أطراف محددة تتواجد عبر مرحلة معينة ووقت معين، وهذه الأطراف المتعددة والمحددة هي المكونة لبناء أو هيكل النظام.[1]

وبالنسبة لمصطلح Order يمثل نتاجاً لعملية التنظيم التي تعني إن ثمة عملا ردياً واعياً من جانب الإنسان بقصد إدارة قطاع معين من قطاعات الواقع على نحو ما يبدو فيه الأمثل والأكمل النظام بمعنى Order فهو نمط ثابت من العلاقات بين الجهات الدولية يعزز مجموعة أهداف أو غايات مشتركة وبذلك نستنتج أن النظام بمعنى System يقصد

[1] مجموعة من المؤلفين، الهند القوة الدولية الصاعدة– الابعاد والتحديات، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2018، ص25.

به الحركة والتفاعل بانتظام فحسب، في حين يعني النظام بمعنى Order الآليات و القوانين و الضوابط التي تنظم الحركة و التفاعل بين الدول .

الفرع الثاني: مفهوم النظام الدولي

اجتهد الباحثون في العلاقات الدولية واختلفوا في الوصول إلى تعريف دقيق وشامل للنظام الدولي، وتنبع الاختلافات مع اختلاف التوجهات والمدارس الفكرية التي ينتمون إليها فعرف النظام الدولي بأنه مجموعة من الوحدات السياسية المتدرجة لجهة القوة والمتفاعلة في علاقاتها على نحو يهيئ لاتزان قواها ولانتظام علاقاتها بعيدا عن الفوضى الدولية من جهة وبما يحول من دون هيمنة أيا من هذه الدول على ما عداها، مكونة إمبراطورية عالمية من جهة أخرى ويعرف بأنه" مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً عبر عملية التفاعل ، أما مارتن كابلن Marton " Kaplan فقد عرفه بأنه وجود مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلل فترة معينة من الزمن وقريباً من هذا التعريف ما ذهب إليه" كينث ولتز Kenneth waltz ويذهب "موريس إيست وآخرون إلى أن النظام الدولي" يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين العوامل السياسية ذات الطبيعة الأرضية الدول – خلل وقت محدد وينطوي النظام System الدولي على أربعة أبعاد رئيسية:[1]

1- الوحدات ويقصد بها الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق، فبحكم التعريف ينطوي النظام على فاعلين أو أكثر في حالة من التفاعل، كما أنه ينطوي
2- على أنساق فرعية Sub System متفاعلة مع بعضها البعض ومع النظام الكلي.
3- الهيكل: Structure ويقصد به كيفية ترتيب الوحدات المكونة للنظام بالنسبة لبعضها البعض، ويتحدد هذا الترتيب طبقا لكيفية توزيع المقدرات بين الوحدات المكونة للنظام، وطبقاً الدرجة الترابط بين تلك الوحدات.

[1] يوسف حسن يوسف، مدارس النظم السياسية الجديدة، ط1 عمان : مركز الكتاب الأكاديمي (2017) ، ص 129 .

4-المؤسسات: Institutions ويقصد بها مجموعة القواعد والإجراءات الرسمية والعرفية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين تجاه القضايا العالمية المختلفة. ويشمل ذلك التنظيمات الدولية والقواعد القانونية والعرفية المستقرة في النظام الدولي، ويفضل كيوهان وناي انطلق اسم النظم على تلك المؤسسات International Regime

5-العمليات السياسية ويقصد بها مجموعة التفاعلات العالمية الرئيسية التي تتم في إطار الهيكل و المؤسسات ومن ذلك الحرب الباردة أو الانفراج الدولي وغيرهما.

وتتفق النظم بصورة عامة في عدة خصائص أساسية منها:

- إن النظام لا يخرج في حقيقته النهائية عن كونه وحدة عضوية ومتحركة وقابلة للتطور والتغيير المستمر.
- إن كل نظام – كقاعدة عامة – يعمل بطريقة المدخلات Inputs والمخرجات Outputsو قد تكون نواتج أحد النظم هي نفسها المؤثرات الداخلة في تفاعل نظام آخر.
- إن النظام قد يكون محكماً في تكوينه، أي على درجة عالية نسبياً من التماسك والأنضباط الذاتي، كما قد يكون مفككا ويتميز بتسيب العلاقات وعدم الانضباط.
- إن هنالك حدودا تفصل بين أي نظام، وبينه وبين بيئته الخارجية التي يتعامل معها بمعنى أن النظام يعمل عادة في بيئة أكبر منه تؤثر فيه كما تتأثر به.
- إن كل نظام عبارة عن شبكة معقدة من الاتصالات التي تقوم بتبليغ الحقائق والمعلومات إلى أطرافه أو إلى أجهزة اتخاذ القرار المسئولة فيه مما يحدد في التحليل الأخير، مقدرة النظام على التأقلم مع الظروف التي يعايشها ويعمل في ظل تحدياتها.[1]

[1] إياذ الضاري محمد الجبوري، إدارة الأزمات الدولية، ط 1. عمان : شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، ص 14.

المطلب الثاني: أنماط النظام الدولي system

هناك ثلاثة أنماط رئيسية لكل منها سماتها الخاصة وهي:

الفرع الأول: نظام توازن القوى (Balance of power) تعدد الأقطاب:

في هذا النظام تتعدد محاور القوى المضادة والتي يعد تكافؤ قواها شرطا لردع أي محور دولي في حالة استغلاله تفوق عارض ومؤقت في قواه لتغيير معالم الوضع الدولي والذي من أبرز خصائصه استقلالية الدول ومرونتها الكاملة في الدخول أو الانسحاب من محاور القوة السائدة.[1]

وقد مر هذا النظام بثلاثة مراحل رئيسية وهي[2]:

المرحلة الأولى:

بدأ التأسيس لهذا النظام منذ معاهدة واستفاليا عام 1648 والتي كانت اللبنة الأولى لتأسيس الدولة القومية باعتبارها محور هذا النظام ، حيث وضع سلام واستفاليا حدا لحالة الطبيعة التي كان يحكمها منطق الجميع" ضد الجميع وهو ما فسره توماس هوبز Thomas Hobbes"في كتابه "التنين" المنشور عام 1951 ، فقد أسس هذا الصلح لمفهوم توازن القوى كنظام على اعتبار أن حالة التوازن ليست وليدة مرحلة معينة ، وإنما تظهر بين الفينة والأخرى عبر مراحل التاريخ العابرة بين مختلف القوى ، وبالتالي كان السلام واستفاليا بما يحمله من مبادئ على رأسها احترام سيادة الدول أن يؤسس لتوازن القوى كنظام تسعى فيه الدول للحفاظ عليه كي لا تظهر قوة تطغى على الجميع.[3]

---

[1] هنري كيسينجر ، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ ، ترجمة فاضل جكتر ، لبنان: دار الكتاب العربي2015، ص39

[2] هيثم عارف باشا التنافس العالمي وإعادة تشكيل النظام السياسي بعد عام 1991 ، (رسالة ماجستير) غير منشورة ، جامعة الشرق الأدنى كلية الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية ، ، نيقوسيا 2020 ، ص ص 16 – 17.

[3] جهاد عودة ، النظام الدولي – نظريات و إشكاليات ، ط 1 مصر : دار الهدى للنشر والتوزيع ، 2005 ، ص 13.

المرحلة الثانية :

تبدأ من معاهدة فيينا عام 1815 ، فبعد هزيمة فرنسا على يد النمسا بموجب مؤتمر "الحلف المقدس أصبحت بريطانيا بقيادة أسطولها البحري القوة الرئيسية في القرن التاسع عشر، وقد وافقت على قواعد تساوي بين اللاعبين وحل الخلافات وتأمين التوازن وقد غيرت الدول الأوروبية تحالفاتها للحيلولة دون هيمنة دولة واحدة.

المرحلة الثالثة:

تبدأ الحرب العالمية الأولى من عام 1914 وقد بني النظام العالمي فيها على حساب الدول المهزومة ، إذ تم في مؤتمر باريس للصلح عام 1919 وضع أسس النظام الذي تمثل بهيمنة المنتصر وتكريسه بمعاهدات وتشكيل عصبة الأمم، وتميزت هذه المرحلة بزوال دول المحور و في المقابل تصاعد دور دول الحلفاء، و تحول عدد من الدول إلى الحكم الفردي المستبد الدكتاتوريات و إلى الحكم الفردي بالتعيين لا بالانتخاب (أو توقراطيات وشجع حق تقرير المصير على ظهور قوميات طالبت بالاستقلال و ظهر النفوذ الأمريكي الياباني[1]. وبذلك تأسس النظام الدولي متعدد الأقطاب الذي يحتوي على دول متقاربة و التي سيطرت على دواليب السياسة العالمية إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية التي أفضت إلى بروز قوتين عظمتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي مشكلة بذلك بداية لمرحلة جديدة عرفت بالثنائية القطبية .[2]

- **نظام الثنائية القطبية** : وصفت بأنها مرحلة الحرب الباردة وامتدت حتى عام 1991 و حددت بالثنائية القطبية إذ أدت الحرب العالمية الثانية إلى خروج معظم أطرافها منهكة القوى في مختلف جوانب التأثير السياسي والاقتصادي وشهدت هذه المرحلة

[1] سماح مهدي صالح العلياوي " أثر مجموعة البريكس في هيكلة النظام العالمي المتعدد الأقطاب "مجلة الكوفة"، العدد 1، المجلد 220 ، ص 45

[2] فايزة يموتن " بنية النظام الدولي في ظل جائحة فيروس كوفيد 19 مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 1 المجلد 13 ، (2021) الجزائر ص 559

صعود سريع لقوتين كبيرتين متنافستين هما الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية.

يعرف نظام الثنائية القطبية على أنه نظام دولي يعتمد على توازن القوى بين قوتين عظيمتين و يعتبر أحد خيارات الأنظمة الدولية المستقرة[1].

المرحلة الرابعة :

نظام الأحادية القطبية برزت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى انفردت بصنع القرار العالمي خاصة بعد انحسار أدوار العديد من الدول ذات الأسبقية الاقتصادية والسياسية كروسيا ، الصين ، بريطانيا ، فرنسا أصبحت ملامح العالم الجديد كما تراها مناسبة لها و لمصالحها لذلك دعمت وفرضت نظاما دوليا جديدا.[2]

في كل الأحوال يمكن القول أن أبرز سمات هذا النظام تتمثل بصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة و مهيمنة في بنية نظام و عالم ما بعد الحرب الباردة فالمنظومة الرأسمالية العالمية أصبحت تشكل دون أي تحد خارجي يذكر قلب العالم .

الفرع الثاني: مكونات النظام الدولي:

تتمثل عملية تحديد عناصر النظم الدولية مشكلة ذات طابع " امبريقي" ذلك لأنه لا يمكن تحديد عناصر نظام دولي إلا بالنظر إلى السمات الخاصة به ، و بالرغم من أن الدولة ظلت الفاعل المهيمن في العلاقات الدولية لفترة طويلة منذ إبرام معاهدة واستفاليا في القرن السابع عشر، إلا أن التطورات التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين و لاسيما في العقدين الأخيرين كان لها أثر بالغ في بروز فاعلين آخرين قادرين على لعب دور

[1] Lauren M.Philips, "International Relationsin 2030, The Tronsformative Power of Large Developing Countries",, Overseas Development Institute, London,2008,p55.

[2] العلياوي، المرجع السابق ص220

على الساحة الدولية مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات (MNC)إضافة إلى الأفراد وفيما يلي توضيح ذلك :

1- الدولة :

تعد الدولة هي الوحدة الرئيسية التي سيطرت على النظام الدولي منذ معاهدة واستفاليا حتى يومنا هذا ، وقد بني النظام الدولي منذ نشأته على القوة بمفهومها الشامل و القوة القومية لكل دولة ظاهرة نسبية ، تعبر عن حالة الدولة وموقفها علاقات القوة على المستوى الإقليمي و هيكل القوة في النظام الدولي السائد ، وتضع جميع الدول في اعتبارها إمكانية استخدامها لقوتها في مواجهة الدول الأخرى و إمكانية استخدام الدول الأخرى لقوتها في مواجهتها ، ويتكون النظام الدولي من دول عظمى و دول متوسطة و دول صغرى ، لكن مسألة تحديد موقع كل دولة في النظام الدولي ليست مسألة ميسورة ، لأنها تطرح عددا من المشاكل نظرا لتعدد المعايير التي يتم على أساسها تحديد موقع الدولة في النظام الدولي.

2- المنظمات الدولية : International Organization

تمارس المنظمات الدولية نفوذا سياسيا واقتصاديا بدرجة أو بأخرى وتنقسم هذه المنظمات إلى نوعين : المنظمات الدولية الحكومية مثل الأمم المتحدة وفروعها و عضوية هذه المنظمات مقصورة على الدول ، ويمثل الأفراد الممثلون فيها مصالح الدول التي أوفدتهم و المنظمات غير الحكومية غير الدولية هي تلك المنظمات التي تضم جمعيات و روابط[1] اتحادات من دول مختلفة ، وقد حدث نمو هائل في عدد و حجم و أنشطة المنظمات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية نتيجة لزيادة درجة التعقيد في العلاقات الدولية وتوزيع الموارد على المستوى العالمي.

3- الشركات متعددة الجنسيات : (MNC)

تلعب هذه الشركات دورا كبيرا في التأثير على مجريات الشؤون الدولية يصل في بعض الأحيان إلى دور الدولة أو يزيد وتسيطر الدول الصناعية المتقدمة على نشاطات

[1] جهاد عودة، المرجع نفسه، ص 10

معظم تلك الشركات و من أمثلتها شركة IBM شركة جنرال موتورز وغيرهما من الشركات التي يزداد تأثيرها بما تملكه من نفوذ اقتصادي و سياسي يوما بعد يوم.

4- الأفراد:

أصبح الفرد من الفاعلين الذين يمارسون تأثيرا على المستوى الدولي إلى حد قد يصل إلى مواجهة بين فرد و دولة و المثال البارز على ذلك المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية و أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة.

وبناء على ما تقدم نستطيع القول أن هناك فاعلون قادرون على لعب دور على الساحة الدولية مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والأفراد و قد أصبح لهؤلاء الفاعلين دور كبير في التأثير على مجريات الشؤون الدولية إلا أن الفارق الأساسي بينهم و بين الدول يتمحور في امتلاك الأخيرة لعنصر السيادة ، في حين مازال الفاعلون الآخرون يعتقدون لمثل هذا العنصر الذي يحول امتلاك قوات عسكرية ، وهو ما لا تقوم به تلك الشركات متعددة الجنسيات مثلا والتي لديها قدرات اقتصادية تفوق قدرات الكثير من الدول إذ قد تصل قدرة إحداها إلى قدرة أكثر من80 دولة نامية.[1]

المبحث الثاني: مستويات التحليل في النظام الدولي :

مستويات التحليل هي أداة تحليلية تبسط التنظير عن طريق تصنيف العوامل الرئيسية في السياسة العالمية على مستوى النظام العالمي بأكمله أو بعض الأجزاء المكونة له (فرد، دولة)[2].

قدم التصنيف الذي استخدمه كينيث والتز لأول مرة ثم قام بتعزيزه لاحقا ديفيد سينجر ثلاثة مصادر مختلفة لتفسيرات سبب اندلاع الحرب. إذا كان التركيز على مستوى النظام الدولي

[1] جهاد عودة ، المرجع نفسه ، ص 11 .

[2] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, (2008), p5.

فإن التفسير يعتمد على خصائص ذلك النظام مثل توزيع "القوة" أو المنظمات الدولية والإقليمية ونقاط القوة والضعف النسبية فيها. إذا كان التركيز على مستوى الدولة، أو العوامل المحلية، فإن التفسير مشتق من خصائص الدولة: نوع الحكومة (على سبيل المثال، ديمقراطية أو استبدادية)، نوع النظام الاقتصادي على سبيل المثال، رأسمالي أو اشتراكي)، المصلحة المجموعات داخل البلد و / أو المصلحة الوطنية إذا كان التركيز على المستوى الفردي، فإن الشخصية والتصورات والاختيارات وأنشطة صانعي القرار الفرديين والمشاركين الأفراد تقدم التفسير.[1]

المطلب الأول: الفرد كمستوى تحليل Individual Level

الفرع الأول: الفرد صانع القرار

على المستوى الفردي للتحليل ينظر الباحثون إلى خصائص الأفراد، مثل سمات الشخصية وطرق الوصول إلى القرارات والمعتقدات. على سبيل المثال، قد يسأل البحث الذي يركز على الأفراد عما إذا كان القادة يتخذون قرارات عقلانية، وكيف تؤثر نقاط ضعفهم الشخصية على السياسة، وما إذا كانوا يسمحون لتحيزاتهم بالتأثير على قراراتهم ومواقفهم، وما إذا كان البشر بشكل عام مبرمجين لمحاربة بعضهم البعض. تعكس مثل هذه الأسئلة المستوى الفردي للتحليل.

افترض العديد من المنظرين أن القادة عقلانيون. ربما يكون هذا تبسيط مفهوما (وقد يجادل البعض أنه ضروري للواقع من جانب المنظرين. ومع ذلك، فإن افتراض العقلانية هو افتراض بطولي لا يمكن اختباره إلا من خلال النظر إلى صناع القرار الحقيقيين داخل الدول في صيغتها الأقوى، تعني العقلانية أن القادة يختارون أفضل البدائل في صنع السياسة على أساس مقارنة التكاليف والفوائد. يكمن هذا الافتراض وراء مجموعة متنوعة من الجهود

[1] Karen A. Mingst and Heather Elko Mckibben and Ivan M. Arreguin Tof, Essentials of International Relations, 8th edition, Canada, W. W. Norton & Company, Inc. 2019, p109

النظرية التي تتراوح من الواقعية والواقعية الجديدة إلى نظرية المنفعة المتوقعة والنمذجة الرياضية. ومع ذلك، فإن الافتراض مشكوك فيه، لأن القادة لديهم وقت ومعلومات محدودة في أحسن الأحوال

يختار صانعو القرار ذوو الوقت المحدود الأفضل من بين جميع البدائل المتاحة أو المعروفة، وهو إجراء يسمى "مرض" ينتج عنه ما يسمى العقلانية المحدودة. في أسوأ الأحوال، يكون صانعو القرار مدفوعين بالعصاب neuroses والإكراه والعواطف والأهواء الشخصية التي تبدو بعيدة كل البعد عن العقلانية وأحيانا عن الواقع.[1]

الفرع الثاني: تفسيرات مستوى الفرد Individual-level explanations

على المستوى الفردي، يمكننا أن نفترض أن الحرب اندلعت بسبب القادة الذين عفا عليهم الزمن. كان القادة غير مواكبين للعصر، وبالتالي فشلوا في مقاومة المسيرة إلى الحرب. بعد هذا التفسير على المستوى الفردي ، يمكن القول إن القادة مثل الأباطرة فرانز جوزيف الأول (1830-1916) (إمبراطور النمسا)، فيلهلم الثاني (إمبراطور ألمانيا)، ونيكولاس الثاني (إمبراطور روسيا) كانوا نتاج حقبة سابقة من الدول الأسرية. لم يفهموا قوى القومية والرأي العام والتصنيع والتكنولوجيا أو يعرفون كيف يتعاملون معها علاوة على ذلك، كانوا حكاماً وراثيين لم يتم اختيارهم على أساس الجدارة أو الذكاء، وكانوا مكرسين للحفاظ على حكمهم الشخصي وسلالاتهم بقدر الحفاظ على دولهم القومية أو السلام الدولي. لكن في أحسن الأحوال، هذا مجرد تفسير جزئي ، لأن القادة "الحداثيين" الآخرين تصرفوا كثيراً بنفس الطريقة. على سبيل المثال ، لم يكن أداء القادة الفرنسيين أو البريطانيين ، الذين تم اختيارهم عن طريق انتخابات ديمقراطية ، أفضل بكثير. بالإضافة إلى ذلك ، تتطلب الحجة منا أن نفترض أن مثل هؤلاء القادة يمكنهم التحكم في الأحداث أي أننا نتغاضى عن العوامل

[1] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, (2008), p10.

الهيكلية مثل توزيع السلطة. تشير التفسيرات الأخرى على المستوى الفردي بإصبع اللوم إلى خصائص قادة معينين: طموح القيصر فيلهلم وعدائه، وخوف الجنرال هيلموث فون مولتك (1848–1916) (قائد قوات ألمانيا من روسيا، وضعف وتردد القيصر نيكولاس.[1]

المطلب الثاني: الدولة كمستوى تحليل State Level

الفرع الأول: الدولة كفاعل أساسي

على مستوى الدولة في التحليل، يركز الباحثون على الحكومات أو مجموعات صنع القرار أو الوكالات agencies التي تحدد السياسات الخارجية للدول و الفواعل الأخرى، وعلى المجتمعات التي تعمل هذه المجموعات أو الوكالات نيابة عنها. ومن الأمثلة على هؤلاء الفاعلين دول مثل الولايات المتحدة، وكذلك وكالات مثل وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من بين العوامل الرئيسية التي تمت دراستها على هذا المستوى النظم السياسية، والأيديولوجيا، والثروة والقوة العسكرية، والأراضي والسكان، والهويات الاجتماعية مثل الدين والعرق، والتنظيم الحكومي. تتضمن الأسئلة النموذجية التي أثيرت في هذا المستوى من التحليل ما إذا كانت الديمقراطيات أكثر سلمية من غير الديمقراطيات، وما إذا كانت الدول القوية تتصرف بشكل مختلف عن الدول الضعيفة ، وما إذا كان التنوع العرقي أو الديني يؤدي إلى صراع أهلي أكبر، وما إذا كان القادة يدخلون في صراعات مع دول أخرى من أجل التغلب على عدم الشعبية المحلية.[2]

قد تكون الدول والجهات الفاعلة الأخرى أيضًا أجزاء من مجموعات أكبر مثل التحالفات أو المناطق التي يمكن اعتبارها تشكل مستوى منفصل من التحليل أثناء الحرب الباردة ، على

[1] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, (2008), p115

[2] *Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, (2008), p11

سبيل المثال ، تحدث المراقبون عن العالم الحر" أو العالم الأول ، الذي يتألف من الولايات المتحدة وحلفائها ، والكتلة السوفيتية أو العالم الثاني الذي يضم الاتحاد السوفيتي وحلفائه وكتلة عدم الانحياز أو الكتلة الثالثة العالم الذي شمل دولا مثل الهند التي لم تكن أعضاء في التجمعات الأخرى. اعتماداً على غرض الباحث أو صانع السياسة ، قد يتم تجميع البلدان حسب الجغرافيا (الآسيوية ، الأوروبية ، الشرق أوسطية ، الأفريقية ، وما إلى ذلك ، أو الدين (مسلم ، مسيحي ، هندوسي ، وما إلى ذلك ، أو الأيديولوجية. ينشئ المنظرون مثل هذه التجمعات لأنهم يريدون الإشارة إلى أوجه التشابه والاختلاف المختارة بين البلدان.

الفرع الثاني: تفسيرات مستوى الدولة Individual-level explanations

قد يطلق على تفسير آخر على مستوى تحليل الدولة اسم الدولة العدوانية على وجه التحديد، يدعي بعض المؤرخين أن ألمانيا بدأت الحرب لمنع روسيا من أن تصبح قوية جدا وأن هذا هو السبب الذي دفع القادة الألمان إلى منح النمسا – المجر الشيك على بياض" للقيام بما تريده لصربيا. في الواقع ، كانت هناك حربان الأولى التي أعلنتها النمسا والمجر ضد صربيا كانت تهدف إلى صراع محلي والآخر، حرب عامة "بدأت عمدا" من قبل ألمانيا "للحيلولة دون أن تتغلب عليها روسيا. بعبارة أخرى ، على الرغم من أن ألمانيا كانت أقوى دولة في أوروبا عام1914 ، إلا أنها كانت تخشى أن تتفوق عليها روسيا في غضون سنوات قليلة، بعد ذلك ، ستشكل روسيا تهديداً مميتًا لأمن ألمانيا ، وسيكون الوقت قد فات على ألمانيا لهزيمة روسيا. وهكذا، كانت ألمانيا مستعدة للقتال في عام 1914 لمنع روسيا من أن تصبح أكثر قوة. في الواقع . اعترف المستشار الألماني بيثمان هولفيغ ، أحد مؤلفي برقية شيك على بياض" سيئة السمعة . بأن ألمانيا خاضت حربا وقائية ، لكنه بعد ذلك نقل اللوم إلى الآخرين: "نعم ، يا إلهي ، بمعنى ما كانت حرب وقائية. لكن عندما كانت الحرب معلقة فوقنا ، عندما كان عليها أن تأتي في غضون عامين بشكل أكثر خطورة وأكثر لا مفر منه ، وعندما قال الجنرالات الآن إنه لا يزال ممكنا دون هزيمة ، ولكن ليس في غضون عامين ..

يشير آخرون إلى الطموحات الاستعمارية الألمانية . ورغبتها في أن تصبح قوة عالمية ، وقوميتها المتصاعدة بعد عام 1890 على أنها خلق مناخ يتصاعد فيه العداء باستخدام هذه الحجج لتبرير أفعالهم ، أجبر المنتصرون ألمانيا على الاعتراف بمسؤوليتها عن بدء الحرب في المادة 231 من معاهدة فرساي، التي تنص على ما يلي: "تؤكد الحكومات المتحالفة والمرتبطة وتقبل ألمانيا مسؤولية ألمانيا وحلفائها عن التسبب في جميع الخسائر والأضرار التي تعرضت لها الحكومات الحليفة والمرتبطة ورعاياها نتيجة للحرب التي فرضها عليهم عدوان ألمانيا وحلفائها التشديد مضاف). بعبارة أخرى ، أدت أفعال وخطابات الحكومة الألمانية في العقود التي سبقت الحرب وسياساتها العدوانية ، على حد قول الحجة ، إلى خلق مناخ من الخوف والريبة أدى إلى نشوء الحرب. استخدم الحلفاء المادة 231 لتبرير مطلبهم بأن تدفع لهم ألمانيا تعويضات عن تكاليف الحرب. تفسير آخر، على مستوى الدولة أيضا، هو أن الدول الضعيفة هي التي تسببت في الحرب.[1]

تركز هذه الحجة بشكل خاص على النمسا والمجر وروسيا، وشؤونهما الداخلية. بعد كل شيء كان هذان البلدان اللذان أشعلت أفعالهما الحرب في حالة النمسا – المجر، يركز هذا التفسير على المشاكل القومية والعرقية داخل الإمبراطورية ، وخاصة استياء سلاف يشير هذا الادعاء إلى أن المجتمعات المكونة من مجموعات مختلفة من الناس أو الدول من المرجح أن تخوض حرباً أكثر من المجتمعات التي يكون فيها معظم الناس مثل بعضهم البعض على الرغم من أن روسيا ليست متنوعة إثنيا مثل النمسا والمجر، فقد أضعفتها السخط الاجتماعي لشعبها، نمت المعارضة للحكومة بعد هزيمة روسيا على يد اليابان، وأثبتت ثورة عام 1905 اللاحقة ثورة عام 1917 البلشفية. المهم هو أن كلا النسختين من هذه الحجة تشير إلى أن الحرب بين الدول هي نتاج اضطرابات داخلية تزعم إحدى نسخ هذه الحجة أن

[1] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p116

القادة السياسيين يبدأون الحروب في الخارج لتحويل انتباه الجمهور عن الصعوبات في الداخل.[1]

تحظى القومية أيضا باهتمام كبير في التحليلات على مستوى الدولة لمصادر الحرب ، لا سيما كعامل خلفية في خلق جو معاد بعد الثورة الفرنسية عام 1789 ، عندما أصبحت القومية قوة سياسية ، لم يعد بإمكان القادة مقايضة الأراضي والسكان بدلاً من ذلك ، أصبح المواطنون ، الذين كانوا رعايا في السابق ، منخرطين بشكل مكثف وعاطفي في العلاقات الخارجية دفاعاً عن "شعبهم". في حالة الحرب العالمية الأولى، هددت القومية السلافية النمسا المجر. مارست القومية الروسية ضغوطاً على القيصر لمساعدة صربيا طالبت القومية الفرنسية بإعادة المقاطعات المفقودة" في الألزاس واللورين وحشدت القومية في كل مكان الناس خلف قادتهم عندما اندلعت الحرب أخيراً.[2]

المطلب الثالث: مستوى النظام العالمي International Global Level

الفرع الأول: مفهوم النظام العالمي كمستوى تحليل International Global Level

على المستوى العالمي للتحليل يركز الباحثون على هيكل وتوزيع السلطة والثروة والجنسية nationality وغيرها من السمات الرئيسية للعالم ككل. بمعنى آخر، يركز على النظام العالمي ، أي تفاعلات جميع الجهات الفاعلة على المسرح العالمي المستوى العالمي هو "الكل"

[1] Richard W. Mansbach and Kirsten L... Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p117.

[2] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, 2008), p118.

النهائي الذي يمثل فيه الفاعلون والأفراد أجزاء". ينشغل المراقبون الذين يستخدمون هذا المستوى من التحليل بأنماط الأحداث والسلوك في جميع أنحاء العالم. إنهم يعتقدون أن المستويات الأخرى، رغم أنها مفيدة، لا يمكنها أن تحكي القصة كاملة عما يحدث لأن هذه المستويات الأخرى لا يمكنها تفسير ما يسمى بالخصائص الناشئة ، أو سمات السياسة العالمية التي تظهر فقط بسبب تفاعل الجهات الفاعلة و / أو الأفراد لاستخدام مثال بسيط ، فكر في الحرب الباردة توقع العديد من المراقبين أن تنفجر الحرب الباردة في الحرب العالمية الثالثة. بعد كل شيء ، كانت واشنطن وموسكو تخافان بعضهما البعض ولا تثق بهما ، ولديهما أيديولوجيات وأنظمة سياسية مختلفة ، وكانا مسلحين حتى الأسنان كل السمات على مستوى الدولة تفضي إلى الحرب). ومع ذلك ، على الرغم من الصراعات العديدة ، لم تلجأ القوتان العظميان مطلقا إلى الحرب (رغم أنهما اقتربا في عدة مناسبات). يجادل الكثيرون بأن السلام بينهما كان خاصية ناشئة للتفاعل بين دولتين مسلحتين بأسلحة نووية. لم يكن السلام نتيجة لسياسات أو نوايا القوى العظمى التفسير على مستوى الدولة بل كان نتاجا لاحتمال الانتقام والإبادة النووية التي وعدت بها الأسلحة النووية (سمة نظام). وبالتالي، فإن منطق الأسلحة النووية يفرض نفس القيود على جميع الدول، بغض النظر عن أيديولوجياتها أو نظمها السياسية أو أسلحتها. وبالتالي ومفاجأة الكثيرين، فإن الأسلحة نفسها التي كان يخشى الكثيرون من بدء الحرب العالمية الثالثة قد حالت دون حدوث ذلك.[1]

[1] Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, (2008), p12

Levels of Analysis in International Relations

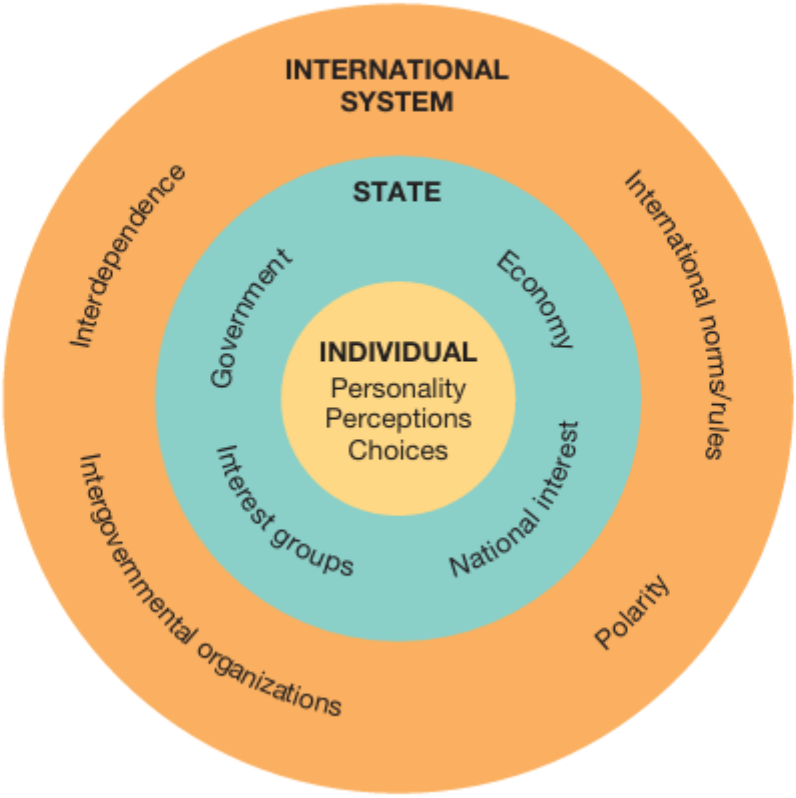

Source: Karen A. Minget and hether Elko and Iven M. Arreguin Essentials of International Relations, 8th edition, Canada, W. W. Norton & Company, Inc. 2019, p109.

الفرع الثاني : تفسير اندلاع الحرب العالمية الأولى بالإعتماد على مستويات التحليل:

كيف يفسر العلماء اندلاع الحرب العالمية الأولى؟ يفحص علماء السياسة حالات مثل الحرب العالمية الأولى من أجل التعميم حول الحرب وتحديد أوجه التشابه التي قد تكون لها مع الحروب الأخرى. مستويات التحليل هي أداة يستخدمونها لفك تشابك الأسباب العامة والفريدة للحروب والأحداث الأخرى، أثناء قيامنا بفك تشابك أسباب الحرب العالمية الأولى

في المناقشة التالية، سنستخدم المستويات الفردية والحكومية والعالمية لعمل مثل هذه التعميمات أيضا.

الفرع الثاني: تفسيرات مستوى النظام الدولي International Global Level

التفسير الشائع على المستوى الدولي) العالمي للتحليل الذي استخدمه توسيديديس قبل عدة قرون هو أن الحرب كانت نتيجة لتغير توزيع القوة في أوروبا. تؤكد هذه الحجة أن تنامي القوة الصناعية والعسكرية الألمانية أنتج معضلة أمنية من خلال خلق الخوف في بريطانيا وفرنسا وروسيا مما أدى إلى سباق التسلح والتحالف الذي قسم أوروبا إلى معسكرين مسلحين. أدى الخوف الأنجلو – فرنسي – روسي بعد ذلك إلى محاصرة ألمانيا، وبالتالي تزايد الخوف في برلين من أن تضرب ألمانيا في ذلك الوقت أو تضعف بمرور الوقت. هذا التفسير على مستوى النظام يدعى بنظرية النظام الزائد system–overload theory وتدعي أنه في عام 1914، وجد الخصوم الرئيسيون أن توقعاتهم حول العالم لم تعد صحيحة وأن العادات السابقة وقواعد السلوك غير المعلنة قد تم انتهاكها على نحو متزايد ، لم يعودوا يعرفون ما يمكن توقعه وغمرهم الذعر في هذا الجو ، لم يستطع صانعو القرار التأقلم ، وبعد اغتيال الأرشيدوقarchduke ، عانت أجهزة اتخاذ القرار من انهيار عصبي"[1]

باختصار، الحرب العالمية الأولى، مثل كل الحروب، كان لها العديد من الأسباب، وهذه الأسباب يجب البحث عنها في جميع مستويات التحليل كان القادة في عام 1914 غير أكفاء بشكل ملحوظ ولم يفعلوا شيئًا يذكر لوقف الأحداث. أخافت السياسة والخطاب الألمانيان بعد عام 1890 جيرانها، وتنازل القادة الألمان بشكل غير مسؤول عن المبادرة للنمسا – المجر خلال الأزمة التي أعقبت اغتيال الأرشيدوق. هدد السخط السلافي داخل

[1] 10Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, (2008), p118

النمسا والمجر بفك الإمبراطورية وتفاقم بسبب التدخل الصربي. لقد شعرت الحكومة الروسية بأنها لا تستطيع التراجع في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها دولة سلاف زميلة ، خاصة في ضوء الاستياء في الداخل. خلقت المنافسات الاستعمارية توترات بين القوى العظمى في أوروبا ، وعززت مبيعات الأسلحة النزعة العسكرية. أنتجت سباقات التسلح والتحالفات شكوكا متبادلة وقسمت أوروبا إلى معسكرات مسلحة ضغطت خطط الحرب على الحكومات للتصرف بشكل متهور ومنحها القليل من الوقت لدراسة البدائل الممكنة للحرب خلال الأزمة ، كان أداء البيروقراطيات ضعيفاً ، وشعر القادة بالإرهاق بسبب الأحداث. لقد شجعت القومية الشديدة والواسعة على التنافس الوطني وجعلت من الصعب على القادة التراجع عندما جاء الضغط. إلى حد ما ، لعبت جميع الأسباب المذكورة أعلاه دورا في الانزلاق إلى الحرب علاوة على ذلك ، من المحتمل أن التأثيرات على المستوى الفردي والدولي والعالمي لعبت دوراً – مترابطة بطرق معقدة ما زلنا نحاول حلها ".[1]

المبحث الثالث: التطور التاريخي للنظام الدولي

تختلف وجهات النظر بخصوص الفترة التي ظهر فيها التنظيم الدولي في التاريخ، حيث يرجعها البعض إلى الحضارات القديمة التي ظهرت قبل الميلاد بآلاف السنين كالحضارة الصينية والمصرية والإغريقية والرومانية، وذلك بناءا على وجود مستوى محدود من الاتصال بين هذه الحضارات ومعاهدات سلام بعد الحروب التي كانت تنشب بينها وبين الكيانات الأخرى، كما عرفت مراحل من التاريخ محاولات مهمة في إطار محاولات توحيد العالم وإقامة نظام ذو طابع عالمي حيث حاول الرواقيين طرح فكرة الوحدة العالمية التي تستند إلى الفلسفة القائمة على وحدة الكوكب ووحدة الجنس البشري، فهي لا تعترف بفوارق الأديان والأوطان والألوان، فالجنس البشري له أصل واحد، وتطورت هذه الأفكار مع فلاسفة الرومان

[1] Richard W , Introduction to Global Politics, London and New York, Routledge, 2008 ibid , p119

من خلال فكرة القانون الطبيعي ومبادئ العدالة العامة التي تسمو على قوانين الدولة الوضعية، خاصة إسهامات شيشرون وسينيكا،[1] كما عرفت المدن الإغريقية العديد من المعاهدات فيما بينها وعرفت نوعا من التمثيل القنصلي ونوعا من التحكيم لتسوية المنازعات فيما بينها وهو شبيه بالتسوية القضائية.[2]

أما في الحضارة الإسلامية فقد جاء الإسلام بعقيدة التوحيد والمساواة بين البشر، وكان الأمن والسلام مطلب أساسي وجوهري في التعاملات بين الدولة الإسلامية وغيرها من الشعوب، فقد وضع الإسلام قواعد لتطوير المجتمع الدولي وإحلال النظام، حيث كان يدعو جميع الشعوب إلى الوحدة الإنسانية والتعاون المستمدة من وحدة الأديان ووحدة القيم الأساسية ومصدرها المشترك،[3] فقد كونت الحضارة الإسلامية رافدا عميق الأصالة وبالغ الخصوصية في تراث الإنسانية، حيث قام العلامة "أبو نصر محمد الفرابي" ببسط نظريته حول الحكومة العالمية من خلال كتابه "آراء أهل المدينة الفاضلة"،[4] فجوهر الإسلام يقوم على أساس تحرير الإنسانية من استغلال بعضها البعض وتحريرها من الاضطهاد والعبودية، وتأهيلها وإيصالها إلى الحياة في سلام وعدالة ومساواة وحرية.

وشهدت العصور الوسطى نماذج من التنظيم السياسي الإنساني على مستويات مختلفة حيث عرفت خمسة مستويات أساسية القرية الحي الإقليم، المملكة الإمبراطورية، وهي مستويات موافقة للتقسيم الديني للكنيسة انطلاقا من الكنيسة الصغيرة في القرية إلى كنيسة السلطة

---

[1] نجاح محسن الحكومة العالمية عند برتراند رسل، ط1، دار الفتح الإعلامي العربي، 2003، ص ص 13-23

[2] مدلل حفناوي، "الدبلوماسية الوقائية كالية لحفظ السلم والأمن الدوليين، رسالة ماجستير في الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2011/2012، ص 19

[3] مدلل حفناوي، مرجع سابق، ص ص 21، 22

[4] أحمد براهيم الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد"، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية جامعة السانيا. وهران 2010/2009 ص74

البابوية في الإمبراطورية[1]، حيث عرفت هذه المرحلة سيطرة الكنيسة على الدولية وتدخل الدين في السياسة، أما أهم الإمبراطوريات التي عرفتها هذه المرحلة هي الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الفرنسية والاسبانية، والإمبراطورية العثمانية، فرغم انتشار ظاهرة الحروب في هذه الإمبراطوريات غير أنها كانت تعقد معاهدات السلام، وهذا ما كان يعبر عن وجود مستوى من التنظيم الدولي المحدود.

المطلب الأول: مرحلة النشأة – ما قبل الحرب العالمية الأولى:

يعتبر البعض معاهدة وستفاليا 1648 تاريخ مهم لظهور التنظيم الدولي، فقد أنهت هذه المعاهدة فكرة الامبراطوريات التقليدية، وأحلت محلها شكل حديث لتنظيم المجتمعات السياسية في صورة الدولة، أي إحلال الدولة – الأمة ككيان جديد بدل الكيانات الإقطاعية،[2] كما قامت هذه المعاهدة بإقرار وتنظيم الشؤون الدولية من خلال العديد من الإجراءات أهمها:

- تبادل البعثات الدبلوماسية بين الدول ذات السيادة.
- إنشاء سفارات دائمة بين الدول الأوربية.[3]
- أكدت هذه المعاهدة على ضرورة اجتماع الدول على الدوام لحل الخلافات ومعالجة القضايا المشتركة.[4]

هذا ما جعل الدولة ذات السيادة حقيقة جيوسياسية ومفهوم قانوني ومفتاح لفهم العلاقات الدولية. ثم ظهرت فيا بعد العديد من المنظمات التي يدور حولها جدل واختلاف في كونها

---

[1] كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، ط 1 ، القاهرة الهيئة المصرية للكتاب، 1983، ص104

[2] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، ط1، السليمانية. مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية 2007، ص ص 34 35

[3] Barry Buzan, George Lawson, The Global Transformation History Modernity and the Making of International Relations, First P, Cambridge University Press, 2015, p173.

[4] مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 31

منظمات دولية بالشكل المعروف حاليا، أم أنها عبارة عن جمعيات واتحادات لا ترقى إلى تصنيفها كمنظمات دولية، خاصة وأن معظمها كانت تأخذ الطابع الإقليمي الأوروبي وليس العالمي للوقوف أمام القوة المتنامية للدولة العثمانية، ويمكن إرجاع نشأة المنظمات الى فكرة المؤتمر الدولي الذي يعالج المشاكل المشتركة للدول، فهي في النهاية إمتداد لهذه المؤتمرات بعد إضافة عنصر الدوام لها، من خلال تطورات حدثت على مستوى أمانات هذه المؤتمرات. شكل القرن التاسع عشر نموذج للحرب الصناعية بين الدول، حيث كانت حروب نابليون بونبارت أساس تشكل هذا النموذج في ظل نضوج عنصري الدولة والصناعة[1]، ويعتبر مؤتمر فيينا سنة 1815 الذي كان يهدف إلى تحقيق سلام أوروبي بعد هزيمة نابليون نقطة الانطلاقة لجهود التنظيم الدولي المعاصر، حيث اسست لما يعرف بالتحالف المقدس في أوروبا،[2] والذي ألقى ظلاله على بقية العالم، إضافة الى ظهور مجموعة من المؤتمرات واللجان الدولية مثل :

- الاتحاد العالمي لجمعيات الشباب المسيحيين 1855.
- اللجان الدولية الخاصة بالأنهار الدولية – لجنة الرون 1814 ولجنة الدانوب 1856.
- اتحاد البريد العالمي 1874
- معهد القانون الدولي 1873
- الاتحاد البرلماني الأوروبي 1888.
- المكتب المركزي للنقل البري 1890
- اللجنة الدولية للزراعة 1891

[1] روبرت سميث، جدوى القوة – فن الحرب في العالم المعاصر، ترجمة مازن جندلي، ط1، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص51

[2] إيمانويل وولرستين، تحليل النظم الدولية، ترجمة أكرم على حمدان، ط 1 ، الدوحة الدار العربية للعلوم ناشرون 2015، ص72

- مكتب السلام الدولي 1892
- الجمعية الدولية لقانون العمل.
- محكمة التحكيم الدولية الدائمة 1899 .

طرحت في الفترة بين 1815 و 1914 فكرة إقامة التحالف المقدس في أوروبا حتى يكون على شكل حكومة عالمية تديرها الدول العظمى مجتمعة، غير أن بريطانيا عارضت هذا المشروع الذي كان سيحقق الحلم الدولي في إنشاء منظمة عالمية تجسد التنظيم الدولي. غير أن القرن التاسع عشر يكتسي أهمية بالغة في تاريخ العلاقات الدولية عموما وفي مسالة نشأة التنظيم الدولي على وجه الخصوص، وذلك من خلال تجاوز العديد من الحواجز والعراقيل في وجه تطور التنظيم الدولي خاصة بواسطة الوسائل الاقتصادية، حيث يعتبره بول بيروش Paul Bairoch عهد انتشار التصنيع وتبني مبدأ التبادل الحر في غالبية الدول الأوروبية، وذلك من خلال الثورة في مجال النقل والهجرة والاتصالات والتجارة الخارجية (ارتفعت بـ 25 ضعف)[1]. كما يعتبر مؤتمر لاهاي 1907 المتعلق بتقنين قواعد القانون الدولي وإرساء مبدأ الدبلوماسية الجماعية في وقت السلم، وصياغة وتقنين إجراءات حل المنازعات الدولية سلميا، محطة مهمة جدا في هذه المرحلة شكلت قاعدة للتنظيم الدولي الذي ظهر فيما بعد بشكل أكثر قوة.

معظم هذه المعاهدات والمؤتمرات والاتحادات الدولية التي ظهرت خلال هذه الفترة لم ترقى إلى مستوى المنظمة الدولية لأنها لم تتسم بالديمومة والاستقرار والإلزامية في قراراتها، بل كانت عبارة عن نشاطات تعاون دولي تتسم بمجموعة من المميزات أهمها:

- يغلب عليها الطابع التقني وليس الشمولي، فهي تتركز في مجالات ثقافية واقتصادية واجتماعية وقانونية وإدارية وليست سياسية وأمنية.
- تنتشر على مستوى إقليمي (أوروبي) وليس عالمي.

[1] غيوم ديغان، عالم أوحد – تطور التعاون الدولي، ترجمة نصيرة مروة، ط1، بيروت مركز البحوث والدراسات المؤسسة الفكر العربي 2016، ص 23، 24

- لا تتناقض مع مبدأ سيادة الدول فهي لا تقوم على نظام الإجماع.

وهذا ما يعبر على عدم نضج المجتمع الدولي ووصوله إلى مستوى التنظيم الدولي المحكم فلم تكن الدول آنذاك قد وصلت الى مرحلة النضج السياسي، الذي يمكنها من التنازل عن جزء من سيادتها لفائدة المصلحة المشتركة للجماعة الدولية، وتكون قادرة من جهة ثانية عن تحمل الالتزامات التي يطرحها الكيان الدولي، هذا ما يبرر في هذه الفترة عن غياب منظمة دولية عالمية ذات طابع سياسي تتسم بالشمولية في وظائفها. غير أن هذه النشاطات الدولية قدمت النموذج الأولي للنظام الدولي المعاصر، فقد رسمت السمات الأساسية لهذا النظام من خلال طرح عناصر مهمة كالمساواة القانونية وعدم التدخل.

المطلب الثاني: مرحلة ما بين الحربين العالميتين

كانت اتفاقية فرساي سنة 1919 بداية فعلية للتنظيم الدولي المعاصر، والتي كانت ثمرة الجهود مجموعة من الجمعيات بين 1914/1915 جمعية اتحاد الرقابة الديمقراطية بريطانيا، جمعية مكافحة الحرب هولندا، جمعية دعم السلام / الولايات المتحدة الأمريكية)، إضافة إلى أفكار الرئيس الأمريكي ولسون عام 1916 المبادئ 14 للسلام، حيث طرحت لأول مرة أفكارا جوهرية تأسس للتنظيم العالمي خاصة من خلال مبدأ الاستقلال الذاتي وسلامة الأراضي للدول الصغرى والكبرى على حد سواء ،[1] والتي كان لها أثرا بالغا في تغيير دستور السياسة العالمية، فقد أراد من خلال عالميته اللبرالية تجاوز سياسة توازن القوى والفوضوية الدولية نحو الأمن الجماعي والسلام فقد أسست مجتمعة إلى تأسيس منظمة عصبة الأمم عام 1919، والتي شكلت قفزة كبرى في مجال التنظيم الدولي باعتبارها أول منظمة سياسية عالمية.

[1] محمد طه بدوي وآخرون النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، ط 1 ، الإسكندرية دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 345

غير أن عصبة الأمم أخفقت في تحقيق أهدافها نتيجة مجموعة من العوامل والإرهاصات أهمها:[1]

- افتقاد العصبة لجهاز عسكري لردع الدول المعتدية وتنفيذ القرارات بالقوة.
- عدم انضمام جميع الدول الكبرى (الو.م.أ)
- فشلها في وقف اعتداءات الدول كبرى على الصغرى.
- اعتماد نظام التصويت بالإجماع في اتخاذ القرارات.
- غياب الإرادة لدى الدول في مساعدة العصبة على النجاح في مهامها.

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

تم إحياء فكرة إنشاء منظمة دولية ذات طابع عالمي تتكفل بحفظ السلام والأمن الدوليين أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان الفضل في ذلك للرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت من خلال دعوته سنة 1941 إلى ضرورة إقامة تنظيم دولي جديد أكثر تماسكا، يخول بمهمة منع الحروب وحل النزاعات سلميا، وتوجت جهوده بعقد عدة مؤتمرات خلال الحرب العالمية الثانية، توجت بإعلان ميثاق الأمم المتحدة المؤسس لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1945، وهي مرحلة جديدة تعبر عن عصر النظام العالمي الذي يمثل نموذجا للوضوح والاستقرار القانونيين.[2]

ومنه فقد قام تنظيم دولي جديد أكثر صلابة من السابق. ونجحت هذه المنظمة الجديدة في تقوية دور مجلس الأمن كجهاز تنفيذي له سلطة اتخاذ قرارات ملزمة للدول، وقد نجح في العديد من المهام على غرار عمليات حفظ السلام والإشراف على وقف إطلاق النار في العديد من الصراعات مثل كوريا الجنوبية، والكونغو، وقبرص، وجنوب لبنان، ويوغسلافيا، و انجولا وغيرها. غير أن منظمة الأمم المتحدة فشلت في العديد من المهام التي أثرت سلبا

[1] إسماعيل صبري مقلد العلاقات السياسية الدولية – النظرية والواقع، مرجع سابق، ص ص 114 – 115

[2] أنطوني كينج، الثقافة والعولمة والنظام العالمي، ترجمة هالة فؤاد محمد يحي، ط1، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب 2005، ص146

على التنظيم الدولي في هذه الفترة على غرار تجسيد مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء (حق النقض، والفشل)

الفصل الثانـــي: خصائص النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية

المبحث الأول: الأمم المتحدة كقاعدة مؤسسة للنظام الدولي

المطلب الأول: أهداف ومبادئ الأمم المتحدة

تناولت ديباجة الميثاق ومادته الأولى بيان أهداف المنظمة العالمية. أما المبادئ فقد ورد النص عليها في المادة الثانية.

الفرع الأول: أهداف الأمم المتحدة

يقصد بها الغايات المشتركة التي أنشئت من أجلها المنظمة وهي كالتالي:

أولاً- حفظ الأمن والسلم الدولي:

جاء في ديباجة الميثاق أن مؤسسي المنظمة قد ألو على أنفسهم أن يجنبوا الأجيال المقبلة ويلات الحرب، وفي سبيل تحقيق ذلك تملك الأمم المتحدة ووفقا للفقرة الأولى من المادة الأولى: "اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها."

ونص الميثاق أيضا على أن: "يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه، وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي[1].

وبالتالي يتحقق هذا الهدف من خلال طريقة وقائية لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وطريقة علاجية من خلال إسناد المهمة لمجلس الأمن، ووضع ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات تحت تصرفه[2].

ثانياً: إنماء العلاقات الودية بين الدول الأعضاء:

[1] المادة 43 فقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] المادة 1 فقرة 2 من ميثاق الأمم المتحدة

ينص الميثاق على أن: "مقاصد الأمم المتحدة هي إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام[1].

ويأتي هذا الهدف تعزيزا للهدف السابق. وذلك لأن تحقيق السلم يتطلب توافر مناخ من العلاقات الودية، والتسامح، وحسن الجوار بين الدول[2].

ثالثاً – تحقيق التعاون الدولي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية:

جاء في المادة 1/3 تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بصفة عامة بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، وبلا تفرقة بين الرجال والنساء".

ويعني ما تقدم أن أهداف الأمم المتحدة لا تقتصر على التعاون في المجالات السياسية فقط، بل تمتد إلى مجالات أخرى، وهذا نظرا للصلة الوثيقة بين هذه الجوانب والجوانب السياسية، ولذلك لم يكن غريبا أن تنشئ المنظمة فرعا رئيسيا لها هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليهتم بتحقيق هذه الغايات.

رابعاً أن تكون الأمم المتحدة مركزا لتنسيق أعمال الدول:

من أهداف المنظمة: جعل هاته الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة"[3]. وبالتالي التأكيد على عدم اتباع الدول الأعضاء سياسة تحمل في

[1] بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 177

[2] المادة الأولى فقرة 4 من ميثاق الأمم المتحدة.

[3] عبد الناصر أبو زيد الأمم المتحدة بين الانجاز والإخفاق، مرجع سابق، ص 20

طياتها تناقضا مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، سواء من خلال علاقاتها المتبادلة، أو من خلال عضويتها في منظمات ذات طابع قاري وإقليمي.[1]"

الفرع الثاني: مبادئ الأمم المتحدة

يقصد بالمبادئ سيل إدراك أهدافها وغاياتها المشتركة، واستظهار ما يقع على الدول الأعضاء من فروض وواجبات، ورسم الخطط والمسالك التي ينبغي على تلك الدول اتخاذها في مجال الحياة الدولية[2].

والمبادئ هي:

أولاً– المساواة في السيادة بين الدول

يقصد بالمساواة في السيادة عدم خضوع الدول السلطة أعلى من سلطتها، و بالتالي لا يجوز أن تجبر بعض الدول بعضها البعض على اتباع سلوك معين لا توافق عليه، ولا يتفق مع مصالحها[3].

وحق المساواة في السيادة بين الدول يجد أساسه القانوني فيما يلي: "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها[4]، وأيضا: "يكون لكل عضو في الأمم المتحدة صوت واحد في الجمعية العامة[5]"العلاقات بين أعضاء هذه الهيئة يجب أن تقوم على احترام مبدأ المساواة في السيادة " .[6]

[1] محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم – التنظيم الدولي منشأة المعارف الإسكندرية، و من، ص 548

[2] عدنان طه الدوري عبد الأمير العليكي، القانون الدولي العام الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994، ص 48

[3] المادة 2 فقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة.

[4] المادة 18 فقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة

[5] المادة 78 من ميثاق الأمم المتحدة

[6] المادة 26 من اتفاقية فيينا لعام 1967.

ثانياً تنفيذ الالتزامات المترتبة على الميثاق بحسن نية:

نصت المادة 2/2 من الميثاق على أنه لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق. وقد تأكد هذا المبدأ بعد ذلك في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1967 حينما نصت على أن: "كل معاهدة نافذة تكون ملزمة لأطرافها وعليهم تنفيذها بحسن نية[1].

ثالثاً- عدم التدخل في الشؤون الداخلية

جاء في الميثاق على أنه: "ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هاته المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق[2].

ويتضح من هذا النص أن اختصاصات الأمم المتحدة ليست مطلقة، وإنما هي مقيدة بضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، سواء كانت سياسية أو غير ذلك[3].

رابعاً مبدأ فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية:

نص الميثاق على التزام الدول بحل المنازعات فيما بينها بالطرق السلمية من خلال ما يلي: "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا تجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر [4]. ويكون حل النزاعات من خلال الوسائل التالية: المفاوضات أو التحكيم أو القضاء الدولي، أو لجان التحقيق الدولية.[5]

---

[1] المادة 2 فقرة 7 من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] عبد الناصر أبو زيد الأمم المتحدة بين الانجاز والإخفاق، مرجع سابق، ص 28

[3] المادة 2 فقرة 3 من ميثاق الأمم المتحدة

[4] عبد الناصر أبو زيد الجوانب القانونية المشكلة الحدود البولندية الألمانية رسالة دكتوراه، دار النهضة العربية القاهرة 2003، ص 67

[5] المادة 4 فقرة 2 من ميثاق الأمم المتحدة

خامساً – مبدأ امتناع أعضاء الأمم المتحدة عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها:

عبر عنه الميثاق من خلال نص المادة : " يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية أن يهددوا بالقوة، أو أن يستخدموها ضد سلامة الأراضي، أو الاستغلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة[1]. والمثال على ذلك قرار مجلس الأمن بخصوص عدوان العراق على الكويت ومع ذلك يجوز اللجوء إلى القوة في حالة الدفاع الشرعي[2]

سادساً – معاونة الأمم المتحدة في الأعمال التي تتخذها وفقا للميثاق

تنص المادة 2/5 بأن يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في عمل تتخذه وفق شروط هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة ضدها عملا من أعمال المنع أو القمع. وهذا هناك التزامان: إيجابي بتقديم المساعدة للهيئة، وسلبي بالامتناع عن مساعدة الدول التي يتخذ ضدها عملا من أعمال المنع أو القمع[3]

سابعاً– العمل على مراعاة الدول غير الأعضاء المبادئ الأمم المتحدة:

ينص الميثاق على أن تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولي.[4]

المطلب الثاني: هيكلية منظمة الأمم المتحدة ونطاق العضوية فيها

تناولت المادة السابعة من الميثاق الأجهزة الرئيسية في منظمة الأمم المتحدة، وأما نظام العضوية فيها فتناولته المواد (6.5.4.3) من الميثاق. حددت المادة السابعة من الميثاق أجهزة المنظمة وهي الجمعية العامة مجلس الأمن المجلس

[1] المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 179

[3] المادة 2 فقرة 6 من ميثاق الأمم المتحدة

[4] عبد الناصر أبو زيد الأمم المتحدة بين الانجاز والإخفاق، مرجع سابق، ص 400

الفرع الأول: أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية

الاقتصادي والاجتماعي مجلس الوصاية الأمانة العامة محكمة العدل الدولية. وسيأتي تفصيلها كما يلي:

أولاً – الجمعية العامة

أوضحت المادة 9 من الميثاق تكوين الجمعية العامة[1]. فهي تتألف من جميع أعضاء الأمم المتحدة، وأن كل عضو يجوز له أن يرسل عنه ما بين مندوب إلى خمسة إلى هذه الجمعية، ولكل دولة صوت واحد، وتجتمع الجمعية في دورة سنوية عادية في يوم الثلاثاء الثالث من شهر سبتمبر في كل عام، وتجتمع بدورات غير عادية بدعوة من الأمين العام بناء على طلب مجلس الأمن، أو طلب أغلبية أعضاء الأمم المتحدة، وتجتمع في المقر الدائم للمنظمة، ولها أن تجتمع في مكان آخر[2]، وللجمعية حق مناقشة أية قضايا أو شؤون واردة في الميثاق أو تتعلق بسلطات ومهام أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة[3]

ويساعد الجمعية في عملها سبع لجان أساسية يحق لجميع الأعضاء أن يمثلوا فيها وهي: لجنة السياسة والأمن اللجنة السياسية الخاصة لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لجنة شؤون الوصاية لجنة الشؤون الإدارية والميزانية لجنة الشؤون القانونية، اللجنة العامة[4].

ثانياً– مجلس الأمن:

إن إنشاء المجلس هو نتاج إرادات ومشاورات بين الدول الثلاث الكبرى وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة الاتحاد السوفياتي، لذلك ظهر في شكله غير الديمقراطي

[1] عبد العزيز سرحان، الأصول العامة للمنظمات الدولية دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 409.

[2] بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 187.

[3] المرجع نفسه، ص 185.

[4] عميمر نعيمة، دمقرطة منظمة الأمم المتحدة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 43

وغير التمثيلي، وأثناء هذه المشاورات توصلت الدول الكبرى إلى اتفاق حول تشكيل وسلطات وصلاحيات المجلس، وإلى تحديد طريقة التصويت فيه، وكيفية اتخاذ القرارات بداخله[1].

ويتكون من خمسة عشر عضوا خمسة أعضاء دائمون هم روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، وفرنسا وبريطانيا، ومن عشرة أعضاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين، ولا يجوز إعادة انتخابهم مرتين متتاليتين[2]

ويتكون المجلس أيضا من عدد من اللجان الدائمة والمؤقتة[3]. ويكون لكل عضو من أعضائه صوت واحد وتصدر قرارات المجلس في المسائل الإجرائية بموافقة أصوات تسعة من أعضائه، أما المسائل الهامة فتكون بموافقة تسعة أعضاء من بينها أصوات الدول الدائمة متفقة[4] .

وتتلخص أهم وظائفه فيما يلي[5]:

- صيانة الأمن والسلم الدوليين.
- التحقيق في أي خطر يهدد السلام، وأن يصدر توصياته من أجل تسوية المشاكل الدولية.
- دعوة الأعضاء لتطبيق عقوبات اقتصادية، أو اتخاذ إجراءات لا تتضمن استخدام القوة لمنع وقوع الاعتداء أو لوقفه.
- اتخاذ إجراء عسكري ضد المعتدي.
- له أن يوصي بقبول أعضاء جدد، وله أن يطرد أو يوقف الأعضاء القدامي.

---

[1] بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 109

[2] عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000، ص 167.

[3] عبد الناصر أبو زيد الأمم المتحدة بين الانجاز والإخفاق، مرجع سابق، ص 75

[4] بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 191. (1)

[5] عميمر نعيمة، مرجع سابق، ص 113

- تقديم توصية بتعيين السكرتير العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة والتعاون معها في انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية
- تقديم تقرير سنوي وتقارير خاصة إلى الجمعية العامة.

ثالثاً- المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمهام الاقتصادية المنوطة به كجهاز رئيسي شبه محدود العضوية كما يعتبر جهاز تنسيق وربط للمجالات الاقتصادية بين الأجهزة الداخلية والخارجية للمنظمة[1]، وهو محور النشاط الإنساني في الهيئة، ويعمل بعيدا عن المجال السياسي مركزا عمله في الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته مهتما بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية من خلال مد العون للدول والشعوب لأن ذلك هو ما يحقق السلم والأمن الدولي.[2]

ويتألف المجلس من أربعة وخمسين عضوا تنتخبهم الجمعية العامة كل عام، ثمانية عشر عضوا منهم لفترة تستمر ثلاث سنوات، ويجوز أن يعاد انتخاب العضو الذي انتهت مدته مباشر[3].

وتنحصر وظيفة المجلس في القيام بدراسة ووضع تقارير وإصدار توصيات في مسائل اقتصادية

واجتماعية وثقافية وتعليمية وصحية وحقوق الإنسان والدعوة لعقد مؤتمرات دولية لدراسة مختلف الوسائل التي تدخل في اختصاصه، وتنسيق العمل مع الوكالات المتخصصة بطريق التشاور معها فضلا عن مساعدته للأجهزة الرئيسية للمنظمة التي يفترض أنه تربطه

[1] عبد الناصر أبو زيد الأمم المتحدة بين الانجاز والإخفاق، مرجع سابق، ص 99 (33)

[2] بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 192

[3] عمر سعد الله أحمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 169

بها علاقات متميزة[1]. أما عن طريقة التصويت فيكون لكل عضو من الأعضاء صوت واحد، وتصدر قراراته بأغلبية أعضائه الحاضرين المشتركين في التصويت[2].

رابعاً – مجلس الوصاية

بعد من الفروع الرئيسية للأمم المتحدة، ولكنه يعتبر الآن جهازا تاريخيا بسبب فقدانه المبررات وجوده، وذلك بعد حصول أغلبية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على استقلالها[3]، وأهم أهداف المجلس هو العمل على رقي سكان هذه الأقاليم وتهيئتهم المستمرة للحكم الذاتي والاستقلال[4].

ويتكون المجلس من أعضاء من الأمم المتحدة وهم:

- الأعضاء الذين يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية.
- لأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الذين لا يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية.
- العدد الذي يلزم من أعضاء الأمم المتحدة حتى يكون مجموع أعضائه فريقين متساويين.

أحدهما من يتولى إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية، والآخر الذين خلو من تلك الإدارة[5] وتكمن وظيفة المجلس في الاضطلاع بالنيابة عن مجلس الأمن بمهام الأمم المتحدة المحددة بموجب نظام الوصاية الدولي فيما يتعلق بتحقيق التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتعليمي لسكان الأقاليم المشمولة بالوصاية وبصفة عامة تتمثل مهمته في توطيد السلم والأمن الدوليين والتشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية

[1] المادة 67 من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] عبد الناصر أبو زيد الأمم المتحدة بين الانجاز والإخفاق، مرجع سابق، ص 113

[3] بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 104

[4] عمر سعد الله أحمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 172

[5] عبد الناصر أبو زيد الأمم المتحدة بين الانجاز والإخفاق، مرجع سابق، ص 116

للجميع وكفالة المساواة في المعاملة في الأمور الاجتماعية، والاقتصادية والتجارية بين جميع أعضاء الأمم المتحدة[1]

ولكل عضو في المجلس صوت واحد وقراراته تصدر بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت.[2]

خامساً –محكمة العدل الدولية

تعتبر محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الأساسي لهيئة الأمم المتحدة، ومقرها في لاهاي. ووظيفتها الأساسية هي حل الخلافات التي تنشأ بين الدول، وتقوم بدورها وفق نظامها الأساسي، وهي أعلى مرجع قضائي على المستوى العالمي.[3]

وتتألف من خمسة عشر قاضيا يتم انتخابهم لمدة تسع سنوات عن طريق مجلس الأمن والجمعية العامة، ويجوز تجديد فترة انتخاب القاضي الذي انتهت مدة عضويته لفترات أخرى من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة، ويتم تجديد ثلث الأعضاء كل ثلاث سنوات[4].

وتمارس مهامها إما عن طريق ما تصدره من أحكام قضائية في الدعاوى التي ترفع إليها عن طريق الدول – الاختصاص القضائي وإما عن طريق ما تصدره من آراء استشارية أو فتاوى قانونية في الأمور التي تعرض عليها – الاختصاص الاستشاري[5].

في النسبة للوظيفة القضائية يمكن تقسيمها إلى ولاية اختيارية، وهي أن الأطراف المعنية بالنزاع ترضى بعرض خلافهم على المحكمة للنظر والفصل فيه، أما الولاية الإجبارية فتتم بواسطة تصريح دولة معينة عن قبول اختصاص المحكمة بالنظر في المنازعات القانونية التي قد تثور بينها وبين دولة تقبل هي الأخرى الالتزام نفسه[6].

---

[1] المادة 89 من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] عبد الناصر أبو زيد الأمم المتحدة بين الانجاز والإخفاق، مرجع سابق، ص 121 (43)

[3] عمر سعد الله أحمد بن ناصر، مرجع سابق، من 176

[4] عبد الناصر أبو زيد الأمم المتحدة بين الانجاز والإخفاق، مرجع سابق، ص 128

[5] المادة 36 من النظام الأساسي المحكمة العدل الدولية.

[6] المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة.

أما الوظيفة الإفتائية فمن حق الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب من المحكمة إفتاءه في أي مسألة قانونية، وكذلك بالنسبة لفروع الهيئة والوكالات المتخصصة والمرتبطة بها ممن يجوز أن تأذن لها الجمعية العامة بذلك[1].

سادساً- الأمانة العامة:

هي أحد الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة وتنحصر وظيفتها في القيام بالأعمال الإدارية للمنظمة [2]، وتتكون من الأمين العام وعدد من الموظفين طبقا للمادة 97 من الميثاق، ويتم تعيين الأمين العام من قبل الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن، ويكفي لصدور قرار الجمعية العامة الأغلبية العادية، ويجري انتخابه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، أما موظفو الأمانة فيتم تعيينهم من قبل الأمين العام مباشرة، ويعملون تحت إشرافه، ويتوزعون على مقر الأمم المتحدة بجنيف ونيويورك[3].

وللأمانة أجهزة إدارية متمثلة فيما يلي[4] :

- المكتب التنفيذي للأمين العام.
- مكتب الشؤون القانونية.
- المكتب المالي.
- مكتب شؤون المستخدمين.
- مكتب وكلاء الأمين العام.

وللأمين العام وظائف سياسية وإدارية فبالنسبة للوظيفة السياسية فتتمثل في تنبيه مجلس الأمن إلى أي مسألة تهدد السلم والأمن الدوليين[5]. وبالنسبة للوظيفة الإدارية فمنها تعيين

[1] عبد الناصر أبو زيد الأمم المتحدة بين الانجاز والإخفاق، مرجع سابق، ص 133

[2] عمر سعد الله أحمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 174

[3] عبد العزيز سرحان مرجع سابق، ص 454.

[4] المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة

[5] المزيد من التفاصيل أنظر المواد من 97 إلى 101 من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك النظام الداخلي للجمعية العامة للأمم المتحدة

الموظفين وإعداد جداول الأعمال المؤقتة لفروع المنظمة، ودعوتها للاجتماع في الظروف غير العادية. وإعداد مشروع الميزانية وعرضه على الجمعية العامة، وتلقي طلبات الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة ... الخ.[1]

الفرع الثاني: العضوية في الأمم المتحدة

تنقسم العضوية في الأمم المتحدة إلى قسمين عضوية أصلية وعضوية بالانضمام، وإذا كانت العضوية في المنظمة تؤدي إلى تمتع العضو بالحقوق وإلى فرض بعض الالتزامات عليه فإن لهاته العضوية عوارض يقرها ميثاق المنظمة، وهو ما سيتم تفصيله وفق ما يلي[2]:

أولاً – العضوية الأصلية وبالانضمام:

من المعلوم أن العضوية في أي منظمة دولية تبدأ إما باشتراك الدولة في تأسيس المنظمة، وبالتالي تأخذ صفة الدولة المؤسسة أو الأصلية، وإما تبدأ بالانضمام بعد ذلك وهو وضع الدولة المنضمة[3].

أ– العضوية الأصلية وهي للدول التي اشتركت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنظيم المنعقد في "سان فرانسيسكو" والتي وقعت وصدقت عليه طبقا للمادة 110. وكذلك الدول التي وقعت من قبل تصريح الأمم المتحدة الصادر في أول يناير 1942 والتي وقعت على الميثاق وصدقت عليه وتضم[4]. هذه الفئة من الدول إحدى وخمسين دولة منحت لها العضوية الأصلية تقديرا لها على تحملها الصعاب والمشاق حتى خرجت المنظمة للوجود[5].

[1] عمر سعد الله أحمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 158

[2] عبد الناصر أبو زيد الأمم المتحدة بين الإنجاز والإخفاق مرجع سابق، ص 30

[3] عمر سعد الله أحمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 159

[4] بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 182

[5] عبد الناصر أبو زيد الأمم المتحدة بين الإنجاز والإخفاق، مرجع سابق، ص 31

ب- العضوية بالانضمام نص عليها الميثاق من خلال: "العضوية في الأمم المتحدة متاحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام والتي تتحمل الالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق، والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيه."

- قبول أي دولة من هذه الدول في عضوية الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن.

ويظهر من نص هذه المادة أنه لقبول العضوية في الأمم المتحدة يجب توافر شروط موضوعية وأخرى إجرائية.

1- الشروط الموضوعية

- أن يكون طالب الانضمام دولة.
- أن تكون محبة للسلام.
- أن تكون الدولة قادرة على تنفيذ الالتزامات وفقا للميثاق راغبة فيه.
- أن تقبل الدولة الالتزامات الواردة في الميثاق.

وهاته الشروط ليست من طبيعة واحدة، حيث إن هناك شروطا ذات طبيعة قانونية مثل الشرط الأول، وأخرى ذات طبيعة سياسية مثل الشرط الثاني

2- **الشروط الإجرائية:** وتتلخص في وجوب تقديم طلب العضوية إلى الأمين العام مرفقا به إعلانا رسميا بقبول الالتزامات الواردة بالميثاق، ثم يقوم الأمين العام بعرضه على مجلس الأمن الذي يحيله على إحدى لجانه الفرعية، ولابد من صدور توصية من مجلس الأمن متضمنة موافقة الدول الخمس الكبرى عليها، ثم يعرض الأمر على الجمعية العامة لتصدر قرارها بموافقة أغلبية الثلثين، وتصبح الدولة عضوا اعتبارا من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالموافقة.

ثانياً - عوارض العضوية

إن وجود الدولة في الأمم المتحدة كعضو يخول لها كافة الحقوق ويرتب عليها جميع الواجبات بمقتضى ميثاق المنظمة على أن العضوية قد يعترضها العديد من العوارض منها

ما يؤدي إلى إيقافها جزئيا أو كليا، ومنها ما يؤدي إلى إنهائها: إما بطرد الدولة، أو تنسحب بإرادتها.

1. **وقف العضوية** هناك صورتان لإيقاف العضوية إما جزئيا أو كليا.

1-الوقف الجزئي

وهو أحد الجزاءات الذي يمس حقوق العضوية بالمنظمة، وجاء النص عليه كما يلي: "لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها، وللجمعية العامة أن تسمح لهذا العضو بالتصويت إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناتج عن أسباب لا قبل للعضو بها، ويقتصر تعليق حق المشاركة في التصويت على الجمعية العامة دون باقي الأجهزة الأخرى.

2-الوقف الكلي:

وهو يشمل كافة الحقوق المترتبة على العضوية في المنظمة، كما أنه يمتد إلى كافة فروع الأمم المتحدة ولجانها المختلفة. وهذا يكون نتيجة لمخالفات خطيرة[1]. ويشترط لتوقيع هذه العقوبة ما يلي:

- يكون مجلس الأمن قد اتخذ ضد الدولة عملا من أعمال المنع أو القمع إعمالا لأحكام الفصل السابع من الميثاق.
- يصدر القرار لمدة غير محدودة بتوصية من مجلس الأمن.
- صدور قرار من الجمعية العامة بذلك بأغلبية ثلثي أعضائها[2].

2. **انتهاء العضوية:** وهو إجراء قانوني بمقتضاه يقرر الجهاز المختص إنهاء كافة حقوق والتزامات العضو تجاه المنظمة وبصورة نهائية، بحيث لا يمكن لها أن تكتسب العضوية إلا بإجراءات جديدة[1]. ويكون انتهاء العضوية بإحدى الحالات التالية:

[1] المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة

[2] عمر سعد الله أحمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 161.

1-فصل الدولة

يعتبر من أقسى الجزاءات، وجاء النص عليه في المادة 6 من الميثاق، ومن شروط تطبيقه ما يلي:

- استمرار العضو في انتهاك المبادئ التي قررها الميثاق.
- اتخاذ القرار وفقا للإجراءات المتبعة بالنسبة للإيقاف
- فقدان كافة الحقوق والامتيازات المقررة للأعضاء[2].

2-فقدان وصف الدولة

تمتع العضو بوصف الدولة شرط ابتداء وشرط استمرار في العضوية، ويفقد وصف الدولة إذا فقد أحد العناصر المكونة لها كالشعب، أو الإقليم، أو السيادة[3].

المطلب الثالث: الفواعل الدولية الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية

إذ مع انتهاء الحرب الباردة ثم انهيار الاتحاد السوفياتي قامت الولايات المتحدة بوضع إستراتيجية للأمن القومي بما يتلاءم مع الوضع الدولي الجديد وعليه فيما تتمثل هذه المظاهر

الفرع الأول: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

أ. **البنك الدولي:** أسس البنك الدولي بموجب اتفاق بروتون وودس، وهي بلدة في ما ميشاير في الولايات المتحدة الأمريكية، وفيها اجتمع في العالم 1944م وفد الحلفاء الغربيين حيث أسسوا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي كان عليها تأمين إعادة أوروبا ووضع نظام اقتصادي عالمي جديد يبعد المجتمع الغربي عن ويلات الحروب، ويعمل على تسوية المنازعات الدولية، وباعتبارها منظمة حكومية كانت بدايتها الاولى مخصصة لتمويل وإعادة تسيير الدول الاوروبية الاكثر استفادة من

[1] المادة 5 من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] عمر سعد الله أحمد بن ناصر، مرجع سابق، ص 162

[3] بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 184

هذا البنك، وكما نجد أيضا أن دول العالم الثالث استفادة من قروضها بالاضافة ان البنك من المنظمات الاساسية والجوهرية في توفير التمويل طويل المدى وذلك لغرض التنمية[1]

ب.**صندوق النقد الدولي :** تم إنشائه عام 1944م، يستهدف إلى تحقيق مستويات مرتفعة في الدخل ونمو التجارة والاستثمارات الدولية، وحدد ميثاق الصندوق الدولار بوصفه عملة الاحتياط الدولية الرئيسية مقوما بالذهب نظام (بروتون وودز)، وكانت أهداف الصندوق وميثاقه تعبيرا عن الانتصار الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أقوى دولة سياسيا وعسكريا بعد الحرب العالمية الثانية ، والآن أوروبا محطمة عقب الحرب فقط استطاعت الولايات المتحدة إملاء رؤيتها، وهذا جعل أوروبا مضطرة لطلب المساعدة الأمريكية والخضوع لشروطها مباشرة[2].

أما دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تمثل في تقديم الدعم للحكومات في تجسيد إستراتيجياتها الممتثلة في الحد من الفقر وتحقيق أعباء الديون كما يتم من خلالهما لإدارة المالية العامة وشفافية الميزانية وإدارة الضرائب وفي إطار تخفيف الديون أعلن كل من المؤسستين مبادرة يمكن إعتبارها مساهمة بإطار مساعدة الدول الفقيرة في العالم وذلك عام 1996، أطلق عليها مبادرة هيبك كما تم أيضا عام 1999 تخفيف ديون سبعة دول بقيمة تبلغ ستة مليون دولار أمريكي وهذا طبقا لما تأسس من خلالها على توحيد الجهود الدولية للمحافظة على إستقرار النظام الاقتصادي الدولي إلى أن ذلك لا يعني أن الصندوق لم تواجهه مشاكل بل في حقيقة الأوضاع الراهنة تعرض لمعضلات تكمن في عملية التوجيه والسيطرة وإذا ارتأينا تقسيم أداءه في ظل النظام الدولي الجديد يمكن القول أنه يمتلك نفوذ في ظل المساعدات الدولية و هذا ما يؤدي به إلى مشكلات لقلة موارده المالية وهذا ما

[1] سهيل حسين الفتلاوي، العولمة وآثارها في الوطن العربي، ط2، دار الثقافة ، عمان 2011، ص ص 103-104

[2] عبد الجليل محمد حسين كامل المرجع السابق، ص 234

غسان مدحت محمد المرجع السابق ، ص ص 116-148

يقودنا إلى القول أن المهمة الأكبر في ظل النظام الدولي كانت مسؤولية صندوق النقد الدولي التي تتمثل في إستقرار الاقتصاد العالمي[1].

الفرع الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات Transnational Corporations

تميزت هذه الشركات بضخامة الحجم وامتداد نشاطها العالمي، وتعدد مجالات منتجاتها وابتكارها واحتكارها للتكنولوجيات المتقدمة، وتهدف إلى السيطرة على النشاط التجاري والاقتصادي العالمي، والسيطرة على حركة رأس المال وأسواقه وعلى سوق التكنولوجيا العالمية وتحقيق الأرباح الكبيرة والسريعة من خلال احتكارها العالمي للتجارة والمال والتكنولوجيا المتطورة واستغلالها الاختلافات القائمة في مستويات النمو والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي والاختلافات في النظم التشريعية والضريبية والمالية والنقدية بين الدول[2].

الفرع الثالث: منظمة التجارة العالمية W.T.O

قامت منظمة التجارة العالمية عام 1994 كإطار مؤسس النظام تجاري عالمي سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، من خلالها ترمي الوم أ إلى تحرير التجارة وتنظيمها نظرا لوفرة الإنتاج الكبير وهي تهدف إلى غزو السوق الخارجية[3].

وقد انتهى الآخر إلى توقيه اتفاقية (جات) من قبل 117 دولة تهدف إلى تنظيم التعاون بين الدول في إطار العمل التجاري الزراعة الصناعة، وحماية الملكية الفكرية والفنية وتحرير التجارة في الخدمات والاستثمارات الأجنبية[4].

---

[1] غسان مدحت محمد المرجع سابق، ص 148

[2] ماجد محبي آل غزاي العوامل الخارجية في الأوضاع السياسية لدول العالم الثالث مرحلة الحرب الباردة وما بعدها دراسة

[3] تاريخية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 191.

[4] عبد الجليل محمد حسين كامل المرجع السابق، ص 239

الفرع الرابع: المنظمات الإقليمية والتكتلات والتحالفات

إن التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية له نتائج إيجابية فيما يتعلق بتعزيز السلم والأمن في العالم، وذلك لأن المنظمات الإقليمية هي جزء من النظام الدولي العام، فهي تملك القدرة والمقومات على حفظ السلم والأمن الدوليين. في السنوات الأخيرة تضاعفت عمليات حفظ السلام الأممية وتعددت أشكالها استجابة لمختلف أصناف الأزمات التي تقع في أنحاء مختلفة من العالم لاسيما النزاعات المسلحة بين الدول الحروب الأهلية الداخلية الإرهاب، مراقبة وقف إطلاق النار وغيرها مما جعل قدرة مجلس الأمن في التصدي لكل هذه التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين تضعف وبالتالي أصبح الاستنجاد بالمنظمات الإقليمية أكثر من ضرورة بتفعيل أحكام الفصل الثامن من ميثاق منظمة الأمم المتحدة المتضمن علاقة مجلس الأمن بالمنظمات الإقليمية في حل النزاعات والبحث عن الآليات العصرية الضرورية لتجسيد هذه الأحكام في الواقع العملي.

المنظمات الإقليمية استنادا للفصل الثامن من الميثاق يتمثل في حفظ السلم والأمن، وللقيام بهذه المهمة لا بد من تعاون هذه المنظمات مع الأمم حيث أن هناك علاقة تكامل بينهما، فالمنظمات الإقليمية لوحدها سيكون دورها ضعيف في حفظ الأمن، كما أن لمجلس الأمن للأمم المتحدة الدور الأصيل في حفظ السلم والأمن، لكن لابد له من توزيع هذا الاختصاص على المنظمات الإقليمية لتفعيل هذا الدور على المستوى العالمي والإقليمي[1].

فبالنسبة لجامعة الدول العربية فإنها تشهد تعاونا واسعا مع الأمم المتحدة، بوصفها منظمة دولية عالمية وعامة، رغم أن الجامعة ظهرت إلى الوجود على المسرح الدولي كمنتظم إقليمي قبل الأمم المتحدة، ورغم نص الفصل الثامن من الميثاق على هذه المنظمات وعهد لها بوجوب صيانة الأمن والسلام بأقاليمها المختلفة، إلا أن العلاقة بين الأمم المتحدة والجامعة بلا إجراءات منظمة، وذلك رغم إضفاء الطابع القانوني على رفض مشروع

[1] بن حوة أمينة، العلاقة بنين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في المجال الأمني، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 08، جامعة البليدة-2-، ص374.

الجامعة، مما دفع بالجامعة إلى السعي مرة أخرى لدى الأمم المتحدة، وضع مبادئ تحكم تعاونهما إن التحولات الجديدة أثرت على كافة المنظمات الدولية والإقليمية، لذا يجب على المنظمات الإقليمية تكثيف التعاون مع الأمم المتحدة في كافة المجالات خصوصا الجانب الأمني، للقضاء على الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة بكافة أشكالها وكذا تجربة الإتحاد الإفريقي ودوره في حفظ الأمن والاستقرار اتسمت بالمحدودية والنجاح النسبي على الصعيد السياسي والدبلوماسي وبالفشل على صعيد التدخل العسكري.

من كل هذا نقول أن المنظمات الإقليمية تلعب دورا محدودا في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وسوف يبقى فرض الأمن والسلام أو حفظه يثير الكثير من المحاذير خاصة في حالة التدخل العسكري، وذلك لارتباط الأمن بمفهوم السيادة الوطنية للدول.

المبحث الثاني: خاصية الأقطاب في النظام الدولي

المطلب الأول: نظام الثنائية القطبية

تمخض عن نتائج الحرب العالمية الثانية بروز كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي كقطبين متكافئين في القوى ومسيطرين على النظام الدولي حيث انطوت الدول المتقدمة وبالأخص أوربا في حلفين عسكرين بالحرب الباردة وهي حرب تخاض بين قوتين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

فمرحلة الثنائية القطبية التي تميز بها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية أدت إلى إحداث توازن والاستقرار نسبيا في ذلك النظام حيث تقسم العالم مدة تناهز نصف القرن ما بين قوتين وكتلتين رئيسيين، غربية وشرقية، كانتا متصارعتين ولكنهما متوازيين في القوة، وتمثلت أهم تحليلات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

[1] الياس فرحات، النظام الأحادي القطبية هل يستمر " اطلع عليه بتاريخ،26 مارس 2024
http://www.lebarny.gou.ib/ar/content

السوفياتي فيما يلي[1]:

- **الخلافات السياسية:** بين المعسكرين والناتجة عن الخلاف الأيدلوجي بحيث سعى كل طرف المحاولة من نفوده عبر العالم.
- **القطيعة الاقتصادية:** نتج عن التنافس الحاديين المعسكرين حدوث قطيعة بين القطبين حيث أنشأت الدول الغربية في أوربا السوق الأوروبية المشركة في حين أسست دول أوروبا الشرقية اتحاد الاقتصاديات بالكوميكون.
- تكوين أحلاف عسكرية كونت الرأسمالية عدة أحلاف عسكرية للتصدي للمد السوفياتي وحلفائه، وأكبرها حلف الشمال الأطلسي (الناتو).

مما دفع بالقطب الشرقي لإنشاء حلف وارسو مع دول الكتلة الاشتراكية كرد على حلف شمال الأطلسي.

- **التسابق نحو التسلح:** اتجهت القوتين العظمتين إلى التسابق نحو التسلح حيث تمكنا من تصنيع الصواريخ العابرة للقارات والأسلحة النووية حيث أصبح العالم يتحدث عن توازن الرعب[2].

نستنتج مما سبق عرضه أن العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1989 شهدت توتر وانفراجا بسبب التنافس العام الذي ساد بين القطبين الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي والغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ومع نهاية 1989 شهد الاتحاد السوفياتي تفككا عاما وعرف العالم نظام عالمي جديد يتميز بنظام القطبية الأحادية التي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] علي الجرباوي ، " الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية : تحليل مضمون مقارن ، مجلة سياسات عربية 31 .

[2] السيد أمين شلبي : من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد) مصر : مكتبة الأسرة ، (2005) .81-86

المطلب الثاني: نظام الأحادية القطبية

بعد انتهاء الحرب الباردة 1991 أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن تأسيس النظام عالمي جديد مثيرا في ذلك إلى نهاية نظام القطبية الثنائية وبداية عهد جديد تشرف عليه وتقوده الولايات المتحدة الأمريكية في إطار نظام القطبية الأحادية[1].

يعرف جي جون ايكنبيري نظام الأحادي القطبية هو ذلك النظام الذي يشمل دولة واحدة تصنع قدراتها الكلية دون لبس، وذلك في فئة مستقلة بذاتها، مقارنة بالدول الأخرى[2].

أهم السمات التي تميز بها النظام الأحادي القطبية:

1-الدعوة إلى الانتقال إلى اقتصاديات السوق، انطلاقا من تصور أمريكي يرى أن الاقتصادي الرأسمالي هو الأفضل وأنه يصلح لجميع دول العالم باعتبار شكل الديمقراطية النهج الليبرالي السياسي السائد في الغرب هو النموذج المطلوب الاقتداء به من الجميع[3].

2-علي المستوى السياسي هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة، فقد عمدت الإدارة الرسمية الأمريكية إلى التقليل من أهمية دور الأمم المتحدة.

3-التأكيد على دور الولايات المتحدة كقائد للمجتمع الدولي عبر انفرادها بعناصر القوة والنفوذ وذلك بفعل التمركز الشديد للإمكانات الاقتصادية والعسكرية والسياسية مما يمنحها ميزة التفوق على بقية الوحدات في النظام الدولي.

4-على المستوى العسكري فرض زعامتها على العالم وذلك بسبب امتلاكها للسلاح النووي مما أدى إلى انفرادها بالقرارات العسكرية دون الالتزام بالشرعية الدولية

---

[1] أسيل شماسنة ، النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين " (رسالة ماجستير ، جامعة بيرزيت ، 2018) 27-26

[2] حسين خلف موسى ، النظام العالمي الجديد خصائصه وسماته ، اطلع عليه بتاريخ27 مارس 2024.
https://democraticac.de/?p=16348

[3] نفس المرجع.

5-على المستوى الثقافي هيمنة العولمة الثقافية الغربية والأمريكية تحديدا وتسخيرها الآليات إعلامية وذلك لفرض نفوذها وتهديد وجود الهويات الثقافية الجهوية والمحلية على الصعيد العالمي.

– نستنتج مما سبق عرضه أن الولايات المتحدة الأمريكية تحوز على الإمكانيات والمؤهلات وعناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والجيوسياسية اللازمة ما يضمن لها المحافظة على مركزها الحالي.

المبحث الثالث: موازين القوى في النظام الدولي

يعد مصطلح القوة من المصطلحات والمفاهيم الكبرى والرئيسية المركبة والمعقدة حيث حظي مفهوم القوة باهتمام العديد من المفكرين والباحثين في مختلف العلوم والميادين سواء كانت العلوم الاجتماعية أو السياسية، فالقوة تعتبر من أبرز المواضيع في ميدان العلاقات الدولية وهذا ما أدى إلى اختلاف العديد من المفكرين حول مفهوم القوة.

المطلب الأول: موازين القوى

أولا: تعريف القوة: لغة / المصطلحات

يمكن تعريف القوة لغة واصطلاحا فيما يلي:

أ- **القوة لغة:** عرفت القوة في المعجم الوسيط على أنها " نقيض الضعف التي تمكن الإنسان من انجاز الأعمال الصعبة"

– وعرفت أيضا " الجد في الأمر وصدق العزيمة '

– وعرفت كذلك "هي لغة كل العصور وهي أحد المفردات الهامة التي يعتمد عليها المفكرين في كافة أنحاء الأرض"[1].

[1] سليمان محمد عمر منصور، " القوة وأثرها في العلاقات الدولية بعد الانتهاء الحرب الباردة "، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية 1 (2018) : 167-170.

ب- القوة الاصطلاحا : يعرفها علماء الاجتماع بأنها " القدرة على إحداث أمر معين من خلال إقناع فرد أو جماعة في التأثير بطريقة ما على سلوك الآخرين " أي مثلا قدرة الشخص (أ) على التأثير في شخص (ب) وذلك من خلال إتباع سلوك معين لم يقم باختياره بمحض إرادته مثل : إرغامه على أعمال لا يغرب في القيام بها[1].

- فمصطلح القوة تعددت تعريفاته بتعدد من تناوله ولعل ذلك يبدو جليا من خلال استعراض

تعاريف أخرى :

- عرفت القوة في الفكر اليوناني القديم في كتاب "السياسية" لأرسطو" Aristote" الذي أوضح فيه خلاصة القوة بأنها : " تلك الوسائل التي تتوفر لدى البعض من أفراد المجتمع السياسي المنقسم بالطبيعة إلى حكام و رعايا وذلك من خلال جعل الآخرين يفعلون ما لم يكونوا فاعلية من تلقاء أنفسهم ، وبالتالي خضوع الآخرين لطلب صاحب القوة وينفذون عزيمته " .

- أما بالنسبة لتوماس هوبز thomas Hobbes" في القرن السابع عشر، يعرف القوة : تلك الأدوات المتاحة والممكنة في وقت محدد للحصول على خير مستقبلي على أنها هي تلك الأدوات المتاحة والممكنة في وقت محدد للحصول على خير مستقبلي ظاهر"[2].

- ويذهب " هانس مورجانتو " Hans Morggentheau" في تعريفه للقوة من خلال تحديده لدورها ومكانتها في العلاقات الدولية وربطه للقوة بالسياسة الدولية وعليه فهو يعتبر أن القوة صراع، بغض النظر عن أهدافها النهائية والبعيدة، ويعرف مورغانتو القوة " على أنها القدرة على دفع الآخرين إلى سلوك باتجاه معين باستعمال " الإقناع والمساومة " أي أن هانس مورجانتو يرى بأن السياسة الدولية بالأحرى ككل هي صراع على القوة وبالتالي تصبح

[1] علي زياد العلي ، القوة الأمريكية في النظام الدولي تداعياتها وأفاقها المستقبلية (مصر : المكتب العربي للمعارف ، 2015) ، 10.

[2] خالد الحراري ، مفهوم القوة في السياسة الدولية (مصر : مطابع الأهرام ، 2015) ، 12-13.

القوة غاية وليست وسيلة وذلك من خلال السيطرة على أعمال الآخرين وذلك بدفعهم نحو عمل ما تريد[1].

نستنتج مما سبق عرضه انه:

في خضم تراكم التعريفات في المجالات السياسية والاجتماعية وحتى العسكرية يمكن القول بأن القوة هي مجموع الممكنات التي يملكها شخص أو مؤسسة أو دولة وقدرتها على التأثير في سلوك الآخرين باتجاه فعل ما ، أو التراجع عن فعل ما ، من خلال الإجبار أو المساومة أو الإقناع للحصول على الأهداف المرجوة .

ثانيا: تعريف القوى الصاعدة

بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي شهد النظام العالمي ما سمي بالأحادية القطبية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، كقوة عظمى فالبرغم من عدم التوصل إلى توافق الآراء بشأن حالة توزيع القوة، وممارستها في العالم اليوم المتعدد الأقطاب لكن الأمر الواضح اليوم، هو صعود قوى جديدة تسعى إلى دور سياسي عالمي يمكن مقارنته بنفوذها الاقتصادي المتزايد ومن هذه القوى الصاعدة نجد كل من، الصين وروسيا.

وتسمى هذه الدول " القوى الصاعدة " أو " القوى الجديدة " وذلك بسبب التنمية الاقتصادية السريعة وتوسيع النفوذ السياسي والثقافي والعسكري[2]، وبالتالي بدأ التكلم عن حدوث نقلة جديدة لتوزيع القوة في النظام الدولي وهذا ما يهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على النظام الدولي[3].

---

[1] محمد سالم صالح ، " القوة والسياسة الخارجية " ، مجلة الكوفة المجلد 6 (2010) : 149.

[2] tank pinar << the concept of rising power »>,in 14 mars,2024 http//www.prio.org/publicaion.

[3] منير مباركية ، " القوى الصاعدة والتحدي البيئي " المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 7(2014) : 49.

– توجد العديد من التعريفات والمفاهيم المختلفة للقوى الصاعدة فقد عرفت " القوى الصاعدة " أو القوى: المنبثقة " أو الإقتصاديات الصاعدة " باللغة الفرنسية " Pays emergents "باللغة الانجليزية " Rising Powers " يعتبر الهولندي أنطوان فان اغتميل " Antoine van egtmael "الخبير الاقتصادي الهنولدي في مؤسسة التمويل (إحدى الشركات التابعة للبنك الدولي) أول من استخدم مصطلح القوى الصاعدة في عام 1981 حول البلدان النامية التي تقدم فرصا للمستثمرين وذلك في الإشارة إلى تلك[1].

الدول الأقل تقدما أو التي لم تصل بعد إلى مستوى الدول المتقدمة فأساس هذا التصنيف هو اقتصادي حيث تمتاز هذه الدول بما يلي:

1– تسجيل تزايد مستمر وسريع للنمو الاقتصادي

2– مستوى معيشي للأفراد يقارب الدول المتقدمة

3– التوسع في إنشاء الشركات الجديدة

4– توفير الحياة الكريمة للمواطنين[2].

– يعرف " كارل دويتش" Karl Deutch"القوى الصاعدة على أنها " القدرة على السيطرة في صراعات ما وذلك من خلال التغلب على المعيقات بحيث تعمل الدولة على توظيف عناصر القوة ويكون هذا التوظيف نتيجة إدراك الدولة لحقوقها ، في متغيرات القوة على حساب دولة أخرى ."[3]

---

[1] les pays émergeants dan le monde,in14 mars, 2024 .https// www.le monde – fr/ économie/ article.

[2] عبد الرحمن اوجانة " الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية " (رسالة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، 2016)، 10.

[3] عبد القادر دندن ، الهند القوة الدولية الصاعدة : الأبعاد والتحريات (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الأمريكية والسياسة والاقتصادية ، 2018)، 8.

– عرفها " ريتشارد نيدليبو" في كتابه لماذا تتحارب الأمم : من أنها فرضية وجود خمسة أطراف فاعلة في السياسة الدولية هي ، القوى العظمى والقوى المهيمنة ، والقوى الصاعدة والقوى العظمى الآفلة ، والدول الضعيفة – وقد عرف القوى الصاعدة على أنها " دول عازمة على انتزاع الاعتراف بوصفها قوة عظمى ، وأن يقر معاصروها بأنها كذلك" [1].

نستنتج مما سبق عرضه من خلال التعاريف السابقة على أن القوى الصاعدة "هي تلك الاقتصاديات التي كانت تعرف كدول نامية والتي تمثلت مجموعة من الخصائص التالية :" عدد كبير ومتزايد من السكان ، قاعدة موارد ضخمة ، قوى إقليمية ، طبقات وسطى تساهم أو من المتوقع أن تساهم في إعادة التوازن للاقتصاد العالمي ، موارد مالية تعكس حجم احتياطاتها من العملات الأجنبية ، الارتقاء في هرم القوة العالمية خاصة الدور المؤثر في المؤسسات المالية الدولية ومجموعة العشرين.

المطلب الثاني: القوة في العلاقات الدولية :

– لم يتفق العديد من الباحثين والمفكرين في تحديد أولوية عناصر قوة الدولة ، وذلك بسبب التغيرات الهائلة و التطورات الكبيرة لدرجة أنه أصبح من الصعب تحديدها من قبل الباحثين والدارسين في هذا المجال، ورغم الاختلاف إلى أن معظم الدراسات في هذا المجال[2]، تجمع على مجموعة من العناصر والمقومات التي تشترك فيها مع بعضها البعض ومن أبرز منظري في هذا المجال "هانس مورغانتو" Hans morgantheau الذي قسم عناصر القوة الشاملة للدولة في تسعة عناصر وهي :

1. العامل الجغرافي .

[1] ريتشارد نيد ليبو ، لماذا تتحارب الأمم ، دوافع الحرب في الماضي والمستقبل ، تر . إيهاب عبد الرحيم علي (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 2013) ، 114.

[2] عبد المولى هايل طشطوش ، العناصر الجديدة لقياس قوة الدولة المعاصرة " ، اطلع عليه بتاريخ 9 مارس 2024 https://www.politics.dz.com/communtx/thrads-algdid-leas

2. الموارد الطبيعية .

3. الطاقة الصناعية

4. القوة العسكرية

5. السكان

6. الشخصية القومية

7. الروح المعنوية .

8. نوعية الحكم

9. نوعية الدبلوماسية[1].

– أما بالنسبة لتغيير السياسي " كينيث والتز" فإنه يرى أن هناك خمسة معايير لقياس قوة الدولة.

- عدد السكان والامتداد الجغرافي .
- الموارد الطبيعية التي تملكها الدولة.
- الوضع الاقتصادي.
- استقرار النظام السياسي.
- القوة العسكرية.

في حين يرى المؤرخ البريطاني " بول "كيندي أن عوامل قوة الدولة في القرن العشرين تكمن فيما يلي :

- حجم السكان .
- مستوى التمدن

[1] عبد المولى هايل طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية ، (الأردن دار حامد للنشر والتوزيع ، 2010) ، 51.

- الاستهلاك الطاقة
- حجم الناتج الصناعي
- القوة العسكرية

من خلال التعريف السابقة يمكننا أن نلخص أن عناصر قوة الدولة فيما يلي[1]:

أولا: القوة الطبيعية:

وتتمثل بالأساس في الموارد الطبيعية والسكان والإقليم والموقع الجغرافي والحدود والمناخ

أ- الموقع الجغرافي والمساحة: يعتبر الموقع الجغرافي أحد العوامل المهمة التي تؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة وذلك باعتباره عنصرا هاما من عناصر قوة الدولة، إذ أن هناك العديد من الاعتبارات الجغرافية التي تؤثر في محصلة القوة القومية للدولة، كحجم الإقليم إذ أن الدولة التي

تحتوي على مساحة كبيرة تكون في وضع أحسن من غيرها لأن كبر حجم الإقليم يوفر لها عمق استراتيجي ويجعل احتلالها من طرف الأعداء أمر في غاية الصعوبة. ومجمل القول إن الموقع الجغرافي للدولة قد يشكل لها أهمية دولية وبالتالي يعطيها قوة ومكانة متميزة بين الدول[2].

ب- المناخ: يمثل المناخ أحد العوامل الرئيسية إذ يعد من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في قوة الدولة وظروفها السياسية فالمناخ يؤثر بصورة عامة على قدرة الإنسان على العمل، سواء اقترنت درجة الحرارة بالارتفاع أو الانخفاض مما يؤثر على مستوى الإنتاج لدى المجتمعات سواء كان ذلك في فقرها[3].

---

[1] علي حسين باكير ،" الولايات المتحدة والقوى الصاعدة " اطلع عليه بتاريخ 09 مارس ، 2024 https//studuies.algazeera/ar/report

[2] فريد ميليش ، القوة وأهميتها في العلاقات الدولية " مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية 36 (2014) :78.

[3] فاروق عمر عبد الله ، دول القوة ودول الضعف (مصر : المكتبة الأكاديمية ، 2005) ، 62.

ج-الحدود: وهي بمثابة الخطوط التي تفصل بين الدولة والتي تنتهي عندها سيادة الدولة (أ) لتبدأ سيادة الدولة (ب) والحدود لها تأثير كبير في العلاقات بين الدول فالحدود

تمثل الهيكل الخارجي لرقعة الدولة فهي تمثل ركيزة وعنصر أساسي من عناصر قوة الدولة ، ولكل دولة في الوقت الحاضر حدودها السياسية وهي عبارة عن خطوط محددة على الخرائط السياسية وواضحة في الطبيعة فمن غير المعقول تخيل وجود دولة قوية أو ضعيفة دون حدود ثابتة ومعترف بها دوليا ، فمساحة الدولة وحجمها مسالة نسبية ليست لها علاقة بقوة الدولة فاليابان، مثلا لا تمثل سوى مجموعة صغيرة من الجزر الصغيرة وتحيط بها كبار العملاقة كالصين وروسيا، لكن مع ذلك قوة الاقتصادية يعتد بها ويحسب حسابها على الصعيد الدولي[1]، بذلك نجد الدول تعطي أسبقية قصوى في اهتماماتها.

قضايا الحدود وذلك الأسباب جوهرية وأهمها الارتباط بحق السيادة الدولية[2]، وبالتالي فحدود الدولة تمثل العنصر الأساسي الذي الدولة[3].

ثانيا: القوة العسكرية :

تمثل القوة العسكرية المعيار الأساسي لقياس قوة الدولة والتي تضم كافة الوسائل العسكرية والجوية والبحرية ، وحتى الفضاء وغيرها من خلال عناصرها المحدودة في حجم القوات المسلحة ونوعيتها وعلى العزيمة في استخدامها في الوقت والمكان المناسب إضافة إلى ذلك القدرة على توفير القيادة المحكمة حيث يرى ريمون ارون " أن الوسيلة العسكرية الضامن الأكبر للقوة والسلطة فالغرض والهدف الأساسي منها هو خوض غمار الحرب أو منعها إلا أن التطور المجتمعي أصبح لا بد من الجمع بين مختلف عناصر القوة الملموسة وغير

[1] عبد المولى ، مقدمة في العلاقات، 86.

[2] محمد محمود السرياني ، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها (الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 2001) ، 9.

[3] محمد رياض ، الجغرافيا السياسية والجيوبو ليتكا (مصر : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2014) ، 46.

الملموسة من أجل تحقيق القوة الشاملة [1]، ولا شك أن القوة العسكرية للدول تقاس بتوفر مجموعة من العناصر والمؤشرات المختلفة والمتنوعة أبرزها .

أ- **حجم الجيش:** هو مؤشر على حجم القوة البشرية حيث يتكون من مجموعة كبيرة من الجنود ، والمجهزين بكافة أنواع الأسلحة والقاعدة هنا كلما زاد حجم القوات المسلحة أصنافها يشير ذلك إلى قوة أكبر للدولة لأنه مصدر الهيبة والرهبة وتجنب الاقتراب بجميع من الدولة والاعتداء عليها وبالتالي يوفر لها قدر كبير من الأمن الوطني فمثلا الصين يبلغ عدد قواتها المسلحة[2]، مليونين جندي ورغم أهمية تعداد الجيش الذي تملكه الدولة إلا انه لا يعبر عن القوة المطلقة للدولة.

ب - **القاعدة الصناعية العسكرية :** وتمثل المؤشر الذي تقاس به مدى قدرة الدولة في الاعتماد على الذات في إنتاج الأسلحة الأساسية وذخائرها فكلما توفرت هذه القاعدة ساعدت على وطنية القرار السياسي.

ج- **حجم الانفاق العسكري :** كلما زاد حجم الإنفاق العسكري كلما كان دليلا على توجه الدولة .

د - **نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج الإجمالي :** وهو الذي يرتبط بحجم الإنفاق بالناتج القومي[3].

---

[1] تركية بوشيبة ، تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية تطبيقاته في السياسية الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة " (رسالة الماستر جامعة الجلفة ، 2016)،23-24.

[2] عبدالمولى هايل طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد (الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)،65.

[3] نفس المرجع ، 66.

ثالثا : القوة الاقتصادية :

يقصد بالقوة الاقتصادية امتلاك الدولة للمقومات الاقتصادية الأساسية لنموها وتطورها حيث أصبح المعيار الاقتصادي اليوم يفرض نفسه بقوة كبيرة أكثر من أي وقت ،فالقوة الاقتصادية اليوم تسمح بالتحول نحو القوة العسكرية ، فالتاريخ الحديث يفيدنا بأن قوة الدول تبنى على قواعد صناعية[1]، فمن عوامل تحقيق القوة الاقتصادية هو توفر الموارد المادية والطبيعية مثل البترول والغاز ، والثروات المعدنية مثل الذهب ،والحديد، والألماس، وكذلك حسن استخدام الموارد المتوفرة على أفضل وجه كل هذه العوامل تمثل الأساس بالنسبة للقوة الاقتصادية للدولة حجر الأساس بالنسبة للقوة الاقتصادية لدلولة[2].

المطلب الثالث: انتشار القوة لجوزيف ناي

أولا: القوة الناعمة

– حظي مصطلح " القوة الناعمة " بانتشار واسع بين الكتاب والمفكرين داخل الولايات المتحدة وخارجها ومصطلح القوة الناعمة soft power" ينسب أكاديميا إلى البروفسور جوزيف ناي " josef s. nay" والذي تناولها في كتابة " القوة الناعمة وسائل النجاح في السياسة العالمية " في عام 2004 ، عرف جوزيف ناي "القوة الناعمة" على أنها:

- "القدرة على الجذب أي قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خيارتها العامة والحصول على ما تريد من خلال الإقناع بدلا من الإرغام دون اللجوء إلى الاستعمال الوسائل العسكرية والصلبة "
- وعرفها جوزيف ناي أيضا على أنها " القوة التي تؤكد على استخدام الوسائل الحضارية والاقتصادية".

[1] نهلة صبار الشمري ، القوة والتخطيط وأثرهما في مكانة الدولة عالميا : الإمارات العربية المتحدة نموذجا " (رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، 2011) ، 16.

[2] فاطمة مشغلة ، القوة الاقتصادية في العالم اطلع عليه بتاريخ 18 فيفري ، 2024https//maudoo3.com.

- أما بالنسبة لوزير الدفاع الأمريكي الأسبق "روبرت "غايتس" Robert Gates" فقد عرف القوة الناعمة على أنها " القوة على تحديد وتوجيه السلوك بدلا من فرض الإرادة[1].

إن القوة الناعمة هي القدرة على الجذب والاستقطاب الذي يؤدي إلى الرضا والاستحسان والتقدير وجعل الآخرين يحترمون قيمتك ويفعلون ما تريد[2].

وبناء على ما سبق فانه يمكن تعريف القوة الناعمة بأنها: القدرة على التأثير وجاذبية الأطراف المعنية إلى المسار الذي يخدم المصالح الدولية وذلك من خلال الاستخدام الموارد الوطنية للدولة سواء كانت مادية أو معنوية من خلال الإقناع بعيدا عن الإرغام والتهديد.

مصادر القوة الناعمة:

تشير الأبحاث إلى أن ما كس" فبير " Max weber" قد سبق جوزيف ناي" Jeseph s.nye" عندما تتحدث عن أنواع القوة وذكر ، القوة الكاريزمية ، وهي إلى حد ما تشير إلى القوة الناعمة حيث أن الاكتساب القوة الكارزيمة على مستوى يفترض، في ما يتطلبه اكتساب القوة الناعمة ، فلتوظيف القوة الناعمة لا بد من التعرف على مصادرها ومكوناتها وطرق توظيفها وذلك لاختلاف الحضارات والثقافات المجتمعية فالكل مجتمع خصوصيته ومبادئها غير أن عدد من المنظرين تناول مصادرها ، وذكر جوزيف ناي Jeseph s.nye أن مصادرها في 3 مصادر :

1- الحضارة والثقافة.

2- القيم والسياسات الخارجية

[1] علي محمد الحاج حسن ، الحرب الناعمة : الأسس النظرية والتطبيقية) لبنان : المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية ، 2018) ، 32.

[2] إياد خلف عمر الكعود ،" إستراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية" (رسالة ماجستر ، جامعة الشرق الأوسط ، 2016) ،36.

3- السياسات الخارجية[1].

أ- الثقافة CULTURE" : "هي مجموعة من العلوم والفنون والقيم و الممارسات التي يكسبها الإنسان بوصفه احد أفراد المجتمع"[2]

-يقول ناي " Nye: أن الثقافة هي مجموعة من القيم والممارسات التي تخلق معنى للمجتمع " وهي تشمل الثقافة العليا للمجتمع التي يؤثر على النخب، الأدب والفن والتعليم والثقافة التي كون لها تأثير جاذبا.

ب- القيم السياسية: هي تلك التي تبرز في السياسات الحكومية المرتبطة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من عدمها، كما يؤكد ناي من الضروري عدم الاكتفاء بإعلان الديمقراطية وحقوق الإنسان وإنما أيضا أن يكون هناك الإيمان حقيقي بها، يعطيك على التأثير في الآخرين ، لذا ينصح الإدارة الأمريكية بقوله : أن كيفية سلوك أمريكا في الداخل يمكن أن توسع صورتها وإدراك شرعيتها وهذا بدوره قد يساعد على تقدم أغراض سياستها الخارجية وليس معناه أن الآخرين يرغبون أو يحتاجون أن يصبحوا نسخا أمريكية[3].

- إن مصادر القوة الناعمة أعلاه تؤكد على أهمية أن تكون للدولة قيم تجذب بها الآخرين فالجذب بقوة القيم لتحقيق ما تريده من تفضيلات لا يقل عن أهمية الإذعان الناتج عن استخدام مصادر القوة الصلبة، العسكرية والاقتصادية، فعندما تحتوي ثقافة بلد ما على قيم عالمية وتروج سياساته قيما ومصالح يشارك فيها الآخرون، فإنه يزيد من إمكانية حصوله على النتائج المرغوبة بسبب علاقاته التي يخلقها من الجاذبية والواجب

[1] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تر توفيق البجرمي (المملكة العربية السعودية : العبيكان للنشر ، 2007) ، 33.

[2] خالد عليوي جياد العرداوي ، دور القوة في إعادة تشكيل الشرق الأوسط اطلع عليه بتاريخ 12 مارس ، 2024، https/annba.org/arabic/studies1634/

[3] جوزيف، القوة الناعمة، 38.

ثانيا: القوة الصلبة:

تعتبر القوة الصلبة أحد مظاهر وأنواع القوة في نمطها التقليدي الذي عرف منذ قرون طويلة والذي يتم الاعتماد عليه بشكل كبير في السياسة الدولية وذلك بهدف الوصول إلى المصلحة الوطنية[1].

-عرفت على أنها " هي نوع من القوة التي تتألف من الإكراه والإجبار ، وهي احد الأدوات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للفاعل الدولي وظل هذا النوع من القوة هو المسيطر على الساحة الدولية[2].

لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للفاعل الدولي وظل هذا النوع من القوة هو المسيطر على الساحة الدولية[3].

عرف "جوزيف ناي " القوة الصلبة على أنها " على أنها القدرة على استخدام الجزرة والعصا من القوة الاقتصادية والعسكرية بجعل الآخرين يتبعون إرادتك والحصول على النتائج المرغوبة وهو اقل كلفة وتمثل العصا التهديدات بما فيلا ذلك استخدام القوة العسكرية [4].

تتكون القوة الصلبة من عناصر القوة المادية: العسكرية والاقتصادية حيث الارتباط الحديث عن هذا الشكل للقوة خاصة بفكر المدرسة الواقعية حيث تبنى ناي تعريفا أوسع للقوة الصلبة

[1] محمد مهني ،" تأثير الإرهاب الالكتروني على تغيير مفهوم القوة في العلاقات الدولية : توظيف المنظمات الإرهابية لمواقع التواصل الاجتماعي نموذجا (رسالة ماستر جامعة محمد بوضياف 2017) ،: 51.

[2] عمر والعلاقات الدولية" أسامة ياسين ،" اثر القوة الصلبة والناعمة في السياسة الخارجية الروسية " مجلة جيل لدراسات السياسة 20 (2018) : 86.

[3] عمر أسامة ياسين،" اثر القوة الصلبة والناعمة في السياسة الخارجية الروسية " مجلة جيل لدراسات السياسة والعلاقات الدولية 20(2018) : 86.

[4] سامح عبد الصبور عبد الحي ، القوة الذكية في السياسة الخارجية (مصر : دار البشير للثقافة والعلوم.31(2014.

حيث لا يقتصر على القوة العسكرية بل يتعدها إلى استخدام القوة الاقتصادية عناصر القوة العسكرية[1].

وتعد من أكثر أشكال القوة الصلبة التقليدية استخدما وتعدد صور وأشكال القوة العسكرية على نحو يمكن التميز بين خمسة أنماط استخدامها، تتراوح بين دبلوماسية الإكراه التي تعبير عن أحق استخدامات القوة، إلى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية والتي تعبر عن أكثر الاستخدامات مباشرة ووضوحا.

النمط الأول: دبلوماسية الإكراه

وعرفه "اليكسندر "جورج Alexander George " بأنه تهديد الدولة للعدو باستخدام القوة العسكرية مع استخدام وسائل فعالة لإقناعه بالامتثال لقراراتها " ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال سحب السفراء أو فرض العقوبات ويتمثل الهدف الأول في إقناع العدو بالعدول عن موقعه ويتمثل الهدف الثاني في إقناعه بالتراجع عن إجراء قام به فعلا ، بينما الهدف الثالث يتعلق بإثارة المعرضة ضده عن طريق دعم مطالبهم بالتغير أو تحريكهم لقلب نظام الحكم[2].

النمط الثاني : التخريب

وذلك من خلال قيام الدولة (أ) بأفعال تهدف إلى هدم مؤسسات الدولة (ب) ولكن هذه الطريقة في الأخير لا ينتج عنها سوى العداء و الكراهية وهذا النمط يمثل شكل من أشكال العنف ، ربما قد ينجح في تحقيق أهداف العنف ، ربما قد ينجح في تحقيق أهداف الدولة في مدها القصير لكن تكاليف قد تكون مرتفعة في مدها الطويل.

---

[1] سيد العزازي ، " الفهم الصحيح للدبلوماسية ما بين القوة الصلبة والقوة الناعمة والذكية " اطلع عليه بتاريخ مارس ، 2024، https:/democratricac.de/p3189=

[2] نسيب شمس " القوة الصلبة وأنماطها " اطلع عليه بتاريخ 12 مارس، 2024، https//nassibchrans.blogspot.com

النمط الثالث: الردع

ويعني إصدار تهديدات متكررة من قبل دولة لديها ما يكيفيها من القوة العسكرية لكي تخيف بها عدو محتمل وغير مرغوب فيه وهناك نوعان من الردع، الردع التقليدي بواسطة التهديد باستخدام الأسلحة التقليدية والردع بواسطة الأسلحة النووية.

النمط الرابع: الدفاع

ويتمثل في مجموعة من الإجراءات تقوم بها الدولة للدفاع عن نفسها في مواجهة هجوم عسكري نفده العدو.

النمط الخامس: التدخل العسكري المباشر

ويتم اللجوء إليه في حالة فشل دبلوماسية الإكراه وهناك عدة أهداف للتدخل العسكري مثل: حماية المواطنين أو الممتلكات ومثال على ذلك، التدخل في الصومال 1992لاغراض الإنسانية[1].

ثالثا: القوة الذكية:

يعد مفهوم القوة الذكية من المفاهيم الحديثة نسيبا في العلاقات الدولية وهو يمثل محور مهم من محاور دراسة القوة حيث أنه من جانب، تعد القوة الناعمة هي المقياس الجديد لأي قوة صاعدة عقب امتلاكها للقوة الصلبة المتمثلة في الجانب العسكري والاقتصادي ويوفر هذا الحقل الأكاديمي يتطلب مزيدا من التركيز على القوة الذكية كوسيلة لإدارة الأزمات سلميا دون الوقوع في نزاعات مسلحة.

يشير مصطلح القوة الذكية " القدرة على المزج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة معا وفقا لاسراتيجية واحدة ومحددة تجمع بينهم وذلك من خلال التأثير في الآخرين"[1].

[1] نفس المرجع.

– عرف "جوزيف ناي " Jesephs s. Nye" القوة الذكية هي محصلة التكامل بين القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية أي القوة الصلبة وبين القدرة على التأثير وذلك من خلال وسائل الجذب والإقناع المتنوعة " وبالتالي يمكن مواجهة التحديات المعقدة المتزايدة وبهذا فلا القوة بمعناه الصلب فقط، باتت تجدي ولا بمعناها الناعم تكفي.

فمنذ ذلك اليوم أصبح مفهوم القوة الذكية هو المفهوم المتبع ليس في و. م أو أوروبا بل عدة دول منها الصين وأوربا والبرازيل[2].

إن الانتقال الفكري الذي حصل في الفكر الاستراتيجي الأمريكي أدى إلى تطور مفهوم القوة الناعمة فبعد دمج ما يسمى بالقوة الصلبة والقوة الناعمة ليولد مفهوم جديد للقوة وهو القوة الذكية، وهذا التجاوز المفاهيمي الذي حصل جاء نتيجة تفاعلات فكرية مختلفة داخل الولايات المتحدة أو العديد من مراكز البحث والتفكير الراعي الرسمي أي مفهوم أمريكي جديد فهي إحدى الروافد الإنسانية المساعدة في صياغة الكثير من سياسات أمريكا الخارجية والداخلية[3].

أ– مصادر القوة الناعمة :

طرح "جوزيف ناي" Jeseph as ye " في نظريته المعنية بالقوة، وهي القوة الناعمة والقوة الصلبة وقسمها إلى ثلاثة أنماط رئيسية وهي القوة الخشنة والتي تتمثل في القوة العسكرية (الإجبار،الإرغام ، التهديد، الإكراه).

---

[1] نبيل بكاكرة ،" التنوع والتغير في مضامين القوة نحو فهم جديد للعلاقات الدولية " دفاتر السياسية والقانون.172 19 (2018)

[2] سمير مرقص ، " القوة الذكية. اطلع عليه بتاريخ 17 مارس ، 2024، https//www.ahram.org.eg/news/202305/4/600750

[3] علي بشار بكر اغوان، القوة الذكية والمجالات التطبيقية في الإستراتيجية الأمريكية التغيرات في مصر ، تونس ليبيا ، كمثال تطبيقي اطلع عليه بتاريخ 17 مارس، 2024، .http : www.ahewar.org/debat/show.art

ب- القوة الخشنة: تمثل القدرة العسكرية عنصر من عناصر القوة، حيث تحول جميع العناصر المادية إلى قوة فعلية وهي من أهم المؤشرات الأساسية على القوة الكامنة للدولة في زمن السلم وتعد القوة العسكرية الرافد الأهم[1].

والأقوى للقوة الذكية فلم تعد القوة العسكرية بذاك البعد التقليدي للقوة فحروب اليوم ليست بأسلحة تقليديه، بل هي حروب ذات " نمط ذكي " حيث تمثل حروب الأسلحة الذكية هي المعيار الأهم في القوة في القرن 21.

رابعا – القوة الاقتصادية:

بعد نهاية الحرب الباردة أعلن بعض الخبراء الاقتصادية الأمريكين أن الجغرافيا الاقتصادية حلت معدل الجغرافيا السياسية، يرى بعض الاقتصاديين أن أرقام حصته الصين في الناتج العالمي تمثل مؤشرا على تحول جوهري في توازن القوى العالمية في الاقتصاد لكن من دون اعتبار للقوة العسكرية ويضم من هذه المقدمة أن القوة الاقتصادية الرافد التي تعتمد عليه القوة لتأمين موقعها في السياسة الدولية أما على الصعيد الاقتصادي فتعبر القوة العلية المادية الرافد الأهم والأكبر في دعم القوة الذكية لأن الدول تعتمد في النظام الدولي باستمرار على مواكبة التعبير.

بناء على ما سبق فان القوة الذكية تتخلص في القدرة على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في الإستراتيجية واحدة أي أنها تعمل على التوازن بين القوة العسكرية والقوة الناعمة.

[1] سيف الهرمزي ، مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التعبير الدولي : الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا) قطر : المركز العربي للأبحاث والدراسة والسياسات ، 2016)،64-65.

الفصل الثالث: الطرح التعديلي في مواجهة الوضع الراهن

المبحث الأول: ملامح فشل وتعثر النظام الأحادي القطبي

المطلب الأول: تراجع دور الولايات المتحدة الامريكية

ان المتتبع للتغيرات والتطورات والازمات التي اصابة النظام الدولي عبر مراحله المختلفة منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي واستفراد الولايات المتحدة الامريكية بالزعامة العالمية والسيطرة على النظام الدولي نجد لها تأثيرا وتغييرات في الساحة الدولة في حجم التفاعلات بين الاطراف الدولية ونلاحظ ان هناك ارتباط واضح عند حدوث ازمات في النظام الدولي يكون له تبعات على هذا النظام وارتبط نظام احادية القطبية بجملة من الازمات كان له اثار سياسية واقتصادية على النظام الدولي كأزمة الكساد العظيم 1929 وأزمة الرهن العقاري 2008 واحداث 11 ديسمبر 2001 والحرب التجارية الامريكية الصينية في عام 2018، وفي عام 2019 ظهر فيروس كورونا واصبح جائحة في النظام العالمي وسوف تولد ازمة كورونا اثار سياسية على النظام السياسي الدولي مما ادى الى تراجع الدور الامريكي في العالم.

أولا – الازمة الاقتصادية 2008.

واجه الاقتصاد العالمي أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث بدأت بوادرها في سنة 2007 وبرزت أكثر سنة 2008 وكانت تمتد لثلاث سنوات أو أكثر، حيث كشفت عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية الليبرالية وتمثلت مظاهرها في أزمة سيولة نقدية أدت إلى انهيار العديد من الاقتصاديات حيث ادت هذه الازمة الى عدة نتائج منها :

اختلف حدة الآثار وفقا لدرجة ارتباط أي اقتصاد بالاقتصاد الأمريكي، وتتمثل الآثار الأساسية في التالي:

- دخول معظم إن لم يكن جميع اقتصاديات الدول في مرحلة الركود الاقتصادي[1].
- تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1،4% سنة 2008 إلى حدود 0.3% سنة2009
- مع توقع تقرير منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية أن تصل نسب النمو عام 2009 في الولايات المتحدة إلى 0.9%، مقابل 0،1% لليابان، و 0،5% لأوروبا.
- تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى ما دون 55 دولار للبرميل[2].
- ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6.6 تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة18.4 تريليون دولار وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار أي ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة 5%، ومعدل التضخم 4(8) انخفاض الاستهلاك العالمي، خاصة الأمريكي يمثل 30% من الاستهلاك العالمي)..
- التعثر والتوقف والتصفية وإفلاس العديد من البنوك
- انخفاض حاد في مبيعات السيارات وعلى رأسها أكبر المجموعات الأمريكية "فورد"، جنرال موتورز هذه الأخيرة التي هي على وشك الإفلاس وهو ما يهدد بمليوني عامل.
- افلاس العديد من الشركات الانتاجية، وربما يتوقف بعضها جزئيا أو كليا عن العمل من المتوقع افلاس نحو 3 شركات طيران انجليزية
- حدوث خلل في تنفيذ خطط التنمية في الدول النامية، خاصة المصدرة للبترول.
- زيادة المعونات المقدمة إلى العاطلين عن العمل في الدول المتقدمة انخفاض صادرات الدول النامية.

[1] مفتاح صالح ، الازمة الاقتصادية العالمية، ابحاث اقتصادية وادارية مقالة، جامعة بسكرة، العدد 8 2010، ص 14

[2] المرجع نفسه ،ص 15.

- انخفاض عائدات البترول.

كل هذه العوامل اثر على تراجع الدور الريادي الأمريكي خاصة من الجانب الاقتصادي الذي يعد القوة الضاربة الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا – ازمة الكوفيد :

ان التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا عديدة فمن المتوقع مشاهدة تراجع وانخفاض في مؤشرات ومعدلات النمو في الاقتصاد العالمي وذلك نتيجة ثلاث جوانب :

- **الجانب الأول:** متعلق بتأثير العرض وذلك بسب توقف الانتاج وهذا بسب انتشار جائحة كورونا والاصابات الاشخاص بها.
- **الجانب الثاني:** تأثر العرض عالميا في قطاع الصناعة والسياحة
- **الجانب الثالث:** متعلق في الاثر العالمي يسب انتقال الفيروس عبر الحدود وتراجع مؤشرات الطلب عالميا في الدول الصناعية الكبرى[1]

ونتيجة لجائحة كورونا فمن الملحوظ ان يشهد الاقتصاد العالمي انكماشا في النمو بواقع (3) في عام) وهو اسوء مما ترتب على الازمة 2008، وتلاحظ مرحلة عدم يقين تحيط بالتوقعات والتنبؤات التي تحيط بالنمو الاقتصادي العالمي فالتداعيات الاقتصادية تعتمد على عوامل يصعب التنبؤ بها بما في ذلك انتشار الجائحة ومدى جهود الاحتواء وفعاليتها ومدى اضطرابات المتعلقة بمؤشرات اعرض واوضاع الاسواق المالية العالمية .. الخ[2]

ان التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا زادت الفقر في منطقة الشرق الوسط والمحيط الهادي ستدفع حوالي 11 مليون شخص الى حافة الفقر، اما بالنسبة لسوق البورصة

[1] زبيغينيو بريجنسكي، المرجع السابق، ص 63

[2] الربيعي كوثر العلي مروان، مستقبل النظام الدولي في ظل بروز القوة الصاعدة واثره على المنطقة، العربية، الاتحاد الأوربي نموذجا ، مجلة القضايا السياسية، العراق العدد 26، 2012، ص 34

العالمي فان التداعيات لجائحة كورونا عليه ستلاحظ انخفاض هائل قد يؤثر سلبا على عملية الاستثمار وتراجع اداء الاسهم الاسيوية والأوروبية .

فقد انحدرت مؤشرات كل من ناسداك الامريكية وداو جونز واس آند بي 500 بنسبة أكثر من 61 % وتفاديا لإضرار قررت البنوك المركزية في العديد من الدول خفض اسعار الفائدة. اما بالنسبة بأسواق النفط العالمية تشهد تراجع الطلب بسب ازمة كورونا الى حافة الانهيار.

وفي جانب القطاعات الترفيه في الدول كان المتضرر الأول النوادي والمطاعم والسينما الخ فمثلا صناعة افلام هوليود تقدر خسارته بأكثر من 5 مليارات دولار في الوقت الحالي[1]

وفي ما يتعلق بتداعيات جائحة كورونا على الاستثمار الاجنبي المباشر اشارة منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية "اونكتاد" ان التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا من خلال التقديرات ومراجعات الارباح لشركات المتعددة للجنسيات تظهر ضغط نزولي على الاستثمار الاجنبي يتراوح ما بين 30 الى 40% وواضحت شركات العبارة للقارات الكبرى فيما يتعلق بالإيرادات عن تدهور سريع في النتائج المالية وانخفاض في الارباح وبينت 5000 شركة عابرة للقارات وهي من اصخم وأكبر الشركات وتمثل نسبة كبيرة في الاستثمار الاجنبي العالمي نزول في ارباحها وايرادات بنسبة تتراوح 30% بسب الجائحة وأكثر الشركات تضررا هي صناعة السيارات بنسبة 47% وصناعات الطاقة والمواد الاساسية 208% وشركات الطيران 116% واوضحت منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان الشركات أكثر عرض للصر الموجدة في الاقتصاديات الناشئة بنسبة – بنسبة 16%.[2]

[1] المرجع نفسه ، ص 36.

[2] https://elaph.com/Web/opinion/ كريدية مروة، تداعيات وباء كورونا على الاقتصاد العالمي، متاح على تاريخ الاطلاع 23/05/2023

وبلغ حجم خسارة اول اقتصاد في العالم الولايات المتحدة الامريكية حوالي 800 مليار دولار وان حجم الخسائر التي تسببت بها جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي حوالي 9000 مليار دولار امريكي [1].

ثالثا – الحرب على الارهاب

بعد احداث 11 سبتمبر 2001 تزايد الدافع للمحاربة الارهاب من طرف الرئاسة الامريكية شهدت الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب خلال عقدين منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي نفذها تنظيم القاعدة، والتي أسفرت عن مقتل 2977 شخصاً، حتى قرار إدارة الرئيس جو بايدن الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من أفغانستان بعد عشرين عاماً من حرب مكلفة مالياً وبشرياً – تغيرات وتحولات في محاورها، وفي مهام القوات الأمريكية المقاتلة المنتشرة في الدول التي كانت توفر ملاذات آمنة للتنظيمات الإرهابية؛ لبروز تهديدات وتحديات أمنية للولايات المتحدة أكثر أهمية في ظل نظام دولي يشهد جملة من التطورات أضحت أكثر تهديداً للأمن والمصالح القومية الأمريكية من تلك التي تشكلها التنظيمات الإرهابية، بعد النجاحات التي حققتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة جمهورية وديمقراطية في القضاء عليها، وتحول التركيز الأمريكي من مواجهة الإرهاب خارجياً إلى تحدي الإرهاب المحلي الذي يهدد أمن الأمريكيين أكثر من احتمال تنفيذ تنظيم إرهابي من الخارج ضد الأراضي الأمريكية مجدداً[2].

حيث ادى التحول الى ضد مكافحة الارهاب بفعل أولوية المهام المحدودة والخاطفة ضد الإرهاب كانت القوات الأمريكية المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية خلال الحرب الأمريكية الدولية على الإرهاب عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تنخرط في المهام القتالية للقضاء على التنظيمات الإرهابية. ولكن مع النجاحات التي تحققت بخفوتها،

[1] المرجع نفسه.

[2] الربيعي كوثر العلي مروان المرجع السابق، ص40

تحولت مهام القوات الأمريكية إلى تنفيذ عمليات محدودة، وبصورة خاطفة ضد مناطق انتشار التنظيمات الإرهابية وقياداتها، والعمل من خلال الشركاء المحليين، ومعهم لتنفيذ عمليات عسكرية ضد الإرهابيين، بجانب تقديم الاستشارات والتدريبات للقوات الوطنية لتعزيز قدراتها لمكافحة الإرهاب، بحيث يكون لها الدور الرئيسي في شن العمليات العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية على الأرض[1].

ومع دخول الارهاب الى الساحة العالمية خصوصا بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وبروز المنظمات والجماعات الارهابية بشكل مؤثر وفعال على صعيد السياسة والعلاقات الدولية بات من الممكن القول ان تلك الجماعات تهدف الى ان تكون احد تلك الفواعل الثانوية المؤثرة في النظام الدولي) حيث ظهر تنظيم الارهاب الدولي بأبشع اشكاله . فهو يتمتع بالاكتفاء الذاتي، ولا يرتبط بدولة محددة، فهو عابر للحدود الدولية ويصبو إلى كسب دور ما يشبه الفاعل على الصعيد الدولي[2] فالهجمات الارهابية في الحادي عشر من ايلول في عام 2001 هي التي جعلت دراسة المنظمات الارهابية العالمية على رأس قائمة جدول اعمال العلاقات الدولية، فأحداث الحادي عشر من ايلول اوضحت للعالم ان السياسات الدولية لم تكن مجرد صراعات بين الدول – اذ يمكن لمنظمة القاعدة أن تلحق دمارا وفي الحقيقة كثيرا من الدمار في اقوى دولة اقتصاديا وعسكريا في العالم مقارنة باي دولة عدوة اخرى[3]

[1] الربيعي كوثر العلي مروان المرجع السابق، ص 40.

[2] زكريا ابو دامس، أثر التطور التكنولوجي على الارهاب عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اريد / عمان . بدون ط، 2005م، ص100

[3] محمد بن سعيد الفطيسي، المؤشر صفر رؤية استشرافية إلى مستقبل الارهاب والتنظيمات الارهابية في البيئة الوطنية العمانية مكتبة الضامري للنشر والتوزيع السيب سلطنة عملن، ط 2017/1م، ص 75

فبينما تعلن الولايات المتحدة الأميركية اعلاميا – حربها الكونية على الإرهاب والتنظيمات الارهابية بكل قوة وشراسة ومصداقية وشفافية نلاحظ وجود تناقضات واضحة بين الأقوال والأفعال على ارض الواقع، كما نلاحظ الأحادية في التصرفات والمصالح وفي التعامل الجانبي الأناني على حساب الشريك والتحالف الدولي، ومن ابرز تلك الاستراتيجيات المتناقضة للحرب الاميركية على الإرهاب، تناقض إستراتيجية الاحتواء والتعامل السياسي ... حيث تؤكد الولايات المتحدة الأميركية عبر خطابها السياسي النظري على عدم التعامل مع الإرهاب والتنظيمات الإرهابية او التفاوض معها مطلقا وبأي حال من الأحوال وفي مختلف الظروف، وهو ما تحفز وتحرض عليه شركاءها في تلك الحرب الطويلة، حيث تواصل التأكيد على انه ليس هناك من فائدة من التعامل مع تلك التنظيمات الإرهابية بأسلوب سياسي او دبلوماسي، بينما نلاحظ عكس ذلك في تعاملاتها هي على ارض الواقع العملياتي والميداني منذ العام 2001م [1]

ومن بين القرارات التي ادت بالولايات المتحدة الامريكية الى التراجع في محاربة الارهاب هو تكبد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية بعد أيلول / سبتمبر 2001م تكاليف باهظة نتيجة الإنفاق العسكري الذي قامت به في كل من أفغانستان والعراق، حيث ازداد الإنفاق العسكري بشكل بارز منذ سنة 2001م، ففي السنتين الماليتين 2001 و 2006م ازدادت مصاريف وزارة الدفاع الأمريكي بنسبة 53 بالمئة، بينما كانت نسبة الزيادة في الإنفاقات المخصصة الدفاع الوطني 49 بالمئة، وهذه الزيادات هي نتيجة المخصصات الإضافية الضخمة إلى رصدت تحت عنوان " الحرب العالمية على " الارهاب وكان الغرض منها تمويل العمليات العسكرية في أفغانستان والعراق وأماكن أخرى. بالإضافة الى الحروب في العراق وليبيا وسوريا[2].

[1] محمد بن سعيد الفطيسي، المرجع السابق ، ص 75

[2] المرجع نفسه، ص 76.

المطلب الثاني: ازدواجية المعايير

إن أبشع أشكال الإنحراف عن الشرعية الدولية هو التعامل المزدوج والكيل بمكيالين، والتعامل الإنتقائي الذي تقوم به الدول الكبرى داخل منظمة الأمم المتحدة ، وعلى الخصوص مجلس الأمن ، وذلك من خلال إتباع سلوك متغير في خصوص الأوضاع المتماثلة ، حيث يفترض تواجد نصين مختلفي المضمون والهدف ويتم إعمال أحدهما دون الآخر على الأوضاع المتماثلة[1]

أولا: مظاهر تطبيق ازدواجية المعايير

لاشك أن من المتفق عليه أن عجز مجلس الأمن عن إتخاذ قراراته يكون مجاله خصبا دائما عندما تكون الدولة المخالفة لقواعد وأحكام القانون الدولي هي إحدى الدول الكبرى أو إحدى الدول الموالية لها ، بينما تكون سرعة إتخاذ القرارات دائما عندما تكون الدولة المتهمة بمخالفة قواعد وأحكام القانون الدولي هي دولة خارجة عن نطاق الدول الكبرى وحلفائها ، وهو ما أثبته الواقع الدولي في سرعة إتخاذ القرارات في مجلس الأمن ضد دولة العراق ، بينما إسرائيل لا تزال سارية في جرائمها الشنيعة ضد الشعب الفلسطيني منذ إحتلالها لدولة فلسطين ، ولم يتحرك مجلس الأمن بأي قرار يدينها أو يحملها المسؤولية عن أفعالها ، وهذا لكونها دولة حليفة لأمريكا أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وصاحبة حق النقض.

هذه الإمتيازات التي جعلت منها دولة تخطئ دون أن تعاقب على جرائمها التي تفننت فيها باستعمالها أسلحة لن يمحو الزمن أثارها ، سواء في العراق أو في أفغانستان أو غيرهم من الدول، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على السياسة المزدوجة والانتقائية التي تتبعها

[1] سلامة حسين مصطفى، إزدواجية المعاملة في القانون الدولي العام، برط. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية . 2007 . ص06

الدول الكبرى في مجلس الأمن في التعامل مع العديد من القضايا . والتي أخذت عدة مظاهر منها الإزدواجية في إنشاء النصوص أو في تنفيذها ، والتي سنتطرق إليهما في الفرعين التاليين :

1. الإزدواجية في إنشاء النصوص

بعد الصراع العربي الإسرائيلي المتمثل أصلا في القضية الفلسطينية ، والذي تطور فيما بعد ليصبح قضية الشرق الأوسط من أهم القضايا الدولية التي شغلت الأمم المتحدة ، فهو الصراع الوحيد الذي عايش الأمم المتحدة منذ نشأتها ، وتطور واتسع ليشمل في عام 1967 إحتلال سافرا جديدا من طرف إسرائيل، والذي لم يسوى إلى الآن رغم التنازلات الكبيرة التي قدمها الجانب العربي .

حيث أن الواقع العملي أثبت منذ نشأة الأمم المتحدة أن مجلس الأمن كان ولا يزال يتعامل بازدواجية ويكيل بمكيالين ، وخصوصا مع القضايا التي يكون العرب طرفا فيه ، وأهمها القضية الفلسطينية وما نتج عنها من حروب متتالية في الأعوام ، وإحتلال لبنان عام 1978، ونصف لبنان 1982 ، وكذلك شن الحرب على لبنان في 12/07/2006 التي دمرت فيها البنى التحتية لهذه الدوالة ، وكذلك إحتلال مرتفعات الجولان السورية عام1982 وقبله تدمير المفاعل النووي العراقي في 1981 ، وهذا دون أن يتحرك مجلس الأمن بإنشاء أي قرار ضمن أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[1].

كما أن الناظر إلى الواقع بخصوص محاكمة مجرمي الحرب على إختلاف أجناسهم وإتجاهاتهم وعقائدهم يجد إزدواجية واضحة في إصدار وإنشاء القرارات بخصوص هؤلاء المجرمين ، وكأن محاكمة مجرمي الحرب تكون لأناس دون أخرين ، وهذه من أخطر صور الإزدواجية ، حيث يحاول المجتمع الدولي وعلى رأسه الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية

[1] سفيان لطيف علي ، التعسف في استعمال حق النقض في مجلس الأمن ، ط 01 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2013 ص132

الدولية إصدار بعض القرارات المحاكمة البعض كما هو الحال بالنسبة للرئيس السوداني " عمر البشير " سابقا ، دون النظر إلى الجرائم التي ارتكبها شارون وأولمرت على غزة وغيرهم كثيرون[1].

وليست الأزمة السورية بحدث بعيد ، سنوات مرت والقتل لا يزال مستمرا والنظام سائر في وحشيته ، ويرتكب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في ظل صمت دولي نتيجة تضارب المصالح ، فالأزمة السورية لا طالما كانت مهددة للسلم والأمن الدوليين ، وكانت تستوجب التدخل الدولي بموجب الفصل السابع لوقف العنف وحماية المدنيين وضمان ممرات أمنة للمساعدات الإنسانية، وهذا في إطار تحقيق مبدأ مسؤولية الحماية ، إلا أن ذلك لم يحصل نتيجة إستعمال حق الفيتو من الطرف الروسي الذي كان داعما للنظام السوري ، في حين أنه تم تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في وقت وجيز بالنسبة للأزمة الليبية ، وفي هذا خرق واضح لمبدأ المساواة في تطبيق قواعد القانون الدولي ، وإنتهاج صريح لسياسة الإنتقائية والكيل بمكيالين .

2. الإزدواجية في تنفيذ النصوص

فإذا ما نظرنا إلى السرعة في الإعداد والصياغة والتنفيذ للقرار رقم 1373 الصادر بتاريخ 28/10/2001 من مجلس الأمن والخاص بمحاربة الإرهاب، والذي وضع العالم في حالة إستسلام غير مشروط للولايات المتحدة الأمريكية بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 في أمريكا ، حيث أوكلت الأمم المتحدة مهمة تنفيذ القرار للولايات الأمريكية والتي قامت بتنفيذه خلال أيام قليلة فقط أعادت فيها أفغانستان إلى القرون الوسطى لمجرد تهمة لم تثبت قانونا .

[1] محمود السيد حسن داوود . إزدواجية المعايير في أعمال المنظمات الدولية وأثرها في تكوين التطرف والإرهاب ، بحث قانوني متصفح بتاريخ 05/07/2019 على الموقع :www.iu.edu.sa.com

بنما عشرات القرارات صدرت منذ خمسين عاما ، أصدرتها الشرعية الدولية ضد إسرائيل لإرتكابها مجازر الإبادة الجماعية اليومية، وتكريس المخططات الإستيطانية ضد الشعوب العربية وخصوصا الشرق الأوسط دون تنفيذ أي قرار منها .

هذا وقد تعاملت منظمة الأمم المتحدة بمبدأ الإزدواجية في إلزام الدول بالتوقيع على معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية لعام 1968 وتنفيذها، حيث لم يستطع المجتمع الدولي لحد الآن إلزام إسرائيل بالتوقيع على هذه الإتفاقية على الرغم من أن إسرائيل تحوز كل أنواع الأسلحة النووية الإسرائيلية في المنطقة، لكن في المقابل يصل القلق إلى غايته نحو الدول الأخرى التي يشك في إمتلاكها لهذه الأسلحة ، وتعتبر أية دولة تحوز مثل هذه الأسلحة مهددة للسلم والأمن الدوليين، ويتم مطالبتها بالتخلي عن هذه الأسلحة ، أو يتم تدميرها كما تم حصل في العراق عام 2003، وما هو جاري التعامل به مع إيران .

ومنه يتجلى بوضوح إزدواجية المعايير في تنفيذ القرارات الدولية لدى الدول الكبرى ، وفقدانها أس حسن بالعدل والإنصاف ومبادئ الشرعية الدولية عندما يتعلق الأمر بالعرب والمسلمين وبدول العالم الثالث ، وكذلك عندما تتأثر مصالحها الإقتصادية ونفوذها السياسي بأي قرار من القرارات الدولية تعمل جاهدة على إعاقة صدوره وإن صدر تقوم بالمماطلة لتنفيذه[1].

ثانيا: النتائج المترتبة عن تطبيق إزدواجية المعايير

ينطوي تطبيق إزدواجية المعايير على خرق سافر لأهم مبادئ الشرعية الدولية ، وهو مبدأ المساواة بين الدول ، وهو الأمر الذي نجمت عنه أثر وخيمة تمثلت في نشر التطرف

[1] شمسان عبد الوهاب، إزدواجية تنفيذ القرارات الدولية ووسائل مكافحة الإرهاب، بحث قانوني متصفح بتاريخ : 06/06/2019 على الموقع:www.startimes.com

والإرهاب نتيجة فقدان الثقة بمصداقية الأمم المتحدة ، الأمر الذي سنتطرق إليه في الفرعين التاليين :

1. الإخلال بمبدأ المساواة بين الدول

بعد مبدأ المساواة من المبادئ الأساسية التي تكتسي أهمية بالغة في القانون الدولي العام ، وقد جاء هذا المبدأ في حقيقته ملازما لفكرة السيادة ، حيث تم النص على ذلك بوضوح في المادة 02/01 من ميثاق الأمم المتحدة .

وبالرغم من أن تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة في الحقوق في ما بينها يعد مبدأ أساسيا من بين مبادئ القانون الدولي العام، وعلى الرغم من أن ديباجة الميثاق قد أقرت بالمساواة بين الأمم كبيرها وصغيرها باعتباره من المبادئ الأساسية في العلاقات الدولية، إلا أن الواقع الدولي يعكس خلاف ذلك.

فالأمم المتحدة كتجسيد للشرعية الدولية قامت على أساسين متناقضين، فهي تقوم من ناحية على مبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها، إلا أنها من ناحية أخرى تستند إلى الوزن الواقعي للدول الكبرى التي تمارس تأثيرا يتناسب مع قدراتها السياسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية، فالأقوى المنتصرون أو المتفوقون بقدراتهم هم الذين يؤسسون النظام الدولي ويحافظون على وجوده واستقراره.

كما أن إتساع هيمنة هذه الدول الكبرى في ظل النظام الدولي الجديد، جمدت فعالية الأمم المتحدة بسب عدم تطبيقها لقراراتها وإنتهاك مبادئ ميثاقها علنا بسبب إستخدام حق الفيتو وضغوطات وأساليب أخرى لإبتزاز المواقف وبناء التكتلات على حسب المصالح وعلى

حساب الدول الضعيفة الأخرى، وهو الأمر الذي أخل بمبدأ المساواة بين الدول المنصوص عليه في الميثاق[1].

2. نشر الإرهاب الدولي

إن لتقاعس أجهزة الأمم المتحدة والممثلة على الخصوص في مجلس الأمن والجمعية العامة عن تنفيذ القرارات الدولية على جميع دول العالم طبقا لمبدأ المساواة ، دور كبير في دعم ظهور ظاهرة الإرهاب الدولي .

حيث أثبتت المواقف إتجاه المسائل المتعلقة بحقوق الدول الصغيرة والمغلوبة على أمرها ، خصوصا قضية العرب والمسلمين ، تخاذل الدول الكبرى ومنظمة الأمم المتحدة في القيام بواجبها القانوني والإنساني في إرغام إسرائيل الرافضة لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بحق تقرير المصير والمعاملة الإنسانية للشعب الفلسطيني وعودة اللاجئين.

إن هذه المعاملة الإنتقائية والمزدوجة في سلوك الدول الكبرى تجاه القضايا المصيرية للدول المقهورة في ذات القضايا والمسائل الموحدة في الطبيعة والأصل والأهداف ، أفقدت منظمة الأمم المتحدة مصداقيتها وقوتها ومشروعيتها [2]، ففقد العالم البشري بصفة عامة والعالم العربي والإسلامي بصفة خاصة الثقة في عدالة المجتمع الدولي في الحصول على حقوقه بواسطة القوانين الدولية ، وبناءا على هذا يكون هذا الشعور بفقدان الثقة عونا لبعض الأشخاص أن يأخذوا بثأرهم من الجهات التي تطبق القانون بازدواجية متى سنحت لهم

[1] سليمان وادي عبد الحكيم، أزمة تطبيق قرارات الشرعية الدولية ، فلسطين نموذجا ، بحث قانوني متصفح بتاريخ : 20/05/2024 على الموقع:www.m.ahewar.org

[2] الهيتي ، إزدواجية المعايير في السياسة الدولية سبب مغذ للإرهاب، بحث قانوني متصفح بتاريخ 20/07/2019 على الموقع :www.alriyad.com

الفرصة ، ومنه يمكن لهم أن يرتكبوا على إثر ذلك عمليات إرهابية يروح بعد ذلك ضحيتها كثير من الأبرياء[1].

لهذا السبب لم تسلم الأمم المتحدة نفسها من هذه الهجمات الإرهابية ، إعتقادا ممن يقوم بها أنه تكيل بمكيالين ، وتعامل الدول بمبدأ اللامساواة ، وقد كان من أخطر هذه الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الأمم المتحدة ، ما حدث لها من نسف مقرها في العراق في أوت 2003 ، والذي راح ضحيته أكثر من عشرين موظفا من موظفي مكتب الأمم المتحدة بما فيهم ممثل الأمين العام للمنظمة الدولية بالعراق سيرجيوفيرا دي مللو ، وقد حدث ذلك بمناسبة تضامن الأمم المتحدة مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب[2].

وعلى هذا الأساس يجب الإعتراف بأن للإرهاب جذورا سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ونفسية وتحتاج إلى معالجة ، والإرهاب والتطرف بشكل عام لا ينتجان من الفراغ ، بل هناك أسباب واقعية داخلية أو خارجية تمهد لذلك ، فالصراعات العنيفة والتطرف العنيف في عالم اليوم غالبا ما نجد جذورهما في خليط من التهميش وعدم المساواة[3]

المطلب الثالث: قصور القانون الدولي

إن المعظلة الكبرى التي يواجهها القانون الدولي والمتمثلة في القوة الصارخة بين الأهداف التي يفترض من القانون الدولي تحقيقها والأزمة التي يعيشها في ظل التحولات الدولية الأخيرة لاحتلال العراق تؤكد الأزمة التي يعيشها القانون الدولي وطرحت بحدة إشكالية مصادر خلق القاعدة القانونية الدولية في ظل الظرفية الدولية تتسم بتدبير أحادي القضايا

[1] حسن داوود محمود السيد. المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] الكواكبي صالون. إرهاب الدولة وإزدواجية المعايير. بحث قانوني متصفح بتاريخ 20/05/2024 على الموقع: www.harmon.org

والمنازعات الدولية وهو الأمر الذي أوصل القانون الدولي إلى مأزق أضحت معه المبادئ والمراجعات الأساسية التي قام عليها محل التساؤل.

فالجماعة الدولية كمفهوم أساسي للقانون الدولي أصبحت مفهوما إشكاليا في ظل موازين القوى المختلة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية مما ترتب عنه هيمنة المقاربات السياسية على مثيلاتها القانونية وفرض وجهات النظر القوى المهيمنة في العلاقات الدولية.

إن عدم التعبئة الشاملة لإنقاذ القانون الدولي لن يترتب عنه سوى المزيد من التهميش والإرهاب، كما يقول "محمد "بدجاوي" وتضافرت هذه المكونات بشكل العمود الفقري لتكريس نظام دولي للفقر. فإن نظام القانون الدولي باعتباره ضابطا مفترض للعلاقات الدولية ظلا ثابتا واكدا ولم يواكب هذه التحولات.

إن الإكراهات التي يواجهها القانون الدولي بفعل بروز ظواهر وقضايا جديدة أبانت عن فراغ قانوني على مستوى التأطير فإذا كان تصور القانون الدولي للحرب ينحصر في اعتبارها تتم بين الدول ذات السيادة ، فقد ظهرت نزاعات داخلية لا تخلو من مخاطر وتداعيات دولية ، مما أحدث تصادما بين تحديات المحافظة على السلم والأمن الدوليين من جهة ضرورة احترام سيادة الدولة من جهة أخرى ، وهو إشكال طرحته أيضا عولمة الإرهاب وضرورة مواجهته وذلك في غياب مفهوم دقيق لهذا الأخير يحضى بموافقة جميع الدول ،وهي العوامل التي أفرزت اجتهادات عدة[1].

ان المشكلة الحقيقية تكمن في مدى تطبيق المعايير القيمية تطبيقا مساويا تعكس طبيعة العدل المفترضة في النظام العالمي الجديد، العديد من التجارب السابقة السياسية الخارجية الأمريكية لم يبشر بخير وافر في هذا المضمار إذ قامت الإدارات المختلفة بتقديم دعم كلي أو جزئي لأنظمة الحكم تميز حكمها بالقسوة والبطش طالما حققت هذه الأنظمة مصالح

[1] مجلة المستقبل العربي ، الندوة الدولية حول مستقبل القانون الدولي ، مارس 2004. المغرب . ص186

الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية وبعبارة بسيطة حدثت عدة مفارقات بينة، بين المبادئ و المثل من جهة و الممارسات العملية للسياسة الخارجية الأمريكية من جهة أخرى.

فمن المفترض أن أسس النظام الدولي الجديد إن كانت بحق حديثة ستسير باتجاه القضاء على الممارسات المخالفة لروح المساواة والعدل وبالتالي تنتهي أية ازدواجية في معايير التطبيق[1].

المطلب الرابع: اشكالية التمييز بين الشمال والجنوب

يعتبر التمييز بين الشمال والجنوب إحدى الإشكاليات الأساسية في مجال العلاقات الدولية، حيث يعبر هذا التمييز عن الفجوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول المتقدمة (الشمال) والدول النامية (الجنوب)، تتجلى هذه الإشكالية في عدة جوانب:

1. التفاوت الاقتصادي:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** دول الشمال تمتلك نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقارنة بدول الجنوب، مما يعكس تفاوتًا كبيرًا في مستويات التنمية الاقتصادية[2].

- **التكنولوجيا والبنية التحتية:** تميز دول الشمال بتطور تكنولوجي وبنية تحتية متقدمة، في حين تعاني دول الجنوب من نقص في هذه المجالات، مما يحد من فرص النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي.

[1] المستقبل العربي، احمد عبد الرزاق شكارى ، الفكر الاستراتيجي الأمريكي العدد 170 المجلد 15.ص15.

[2] Douglas A. van Belle ، "الفجوة بين الشمال والجنوب في النظام الدولي: الأنماط والتداعيات والتفسيرات"، مجلة الدراسات الدولية، المجلد 15، العدد 2 (2013):ص ص 151-164.

2. العلاقات التجارية:

– **التبادل التجاري غير المتكافئ:** تسيطر دول الشمال على السوق العالمية وتفرض شروطًا تجارية غير متكافئة على دول الجنوب، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة من الجنوب لصالح اقتصادات الشمال.

– **الدين الخارجي:** تعاني دول الجنوب من ديون خارجية ضخمة، مما يضعها تحت ضغط اقتصادي وسياسي من قبل دول الشمال والمؤسسات المالية الدولية[1].

3. التأثير السياسي:

– **الهيمنة السياسية:** تتمتع دول الشمال بنفوذ سياسي كبير في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، مما يمكنها من التأثير في صنع القرارات الدولية بما يخدم مصالحها.

– **التدخلات العسكرية والسياسية:** غالبًا ما تتدخل دول الشمال في شؤون دول الجنوب لتحقيق أهداف استراتيجية أو اقتصادية، مما يعزز الفجوة بين الجانبين[2].

4. التنمية المستدامة:

– **التغير المناخي:** تعاني دول الجنوب من آثار التغير المناخي أكثر من دول الشمال، رغم أن الأخيرة هي الأكثر مساهمة في انبعاثات الغازات الدفيئة. هذا يؤدي إلى تفاقم التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في الجنوب.

---

[1] James H. Mittelman ، "العولمة وعدم المساواة والتنمية السياسية: نمذجة المستقبل"، مجلة العولمة، المجلد 9، العدد 4 (2012):ص ص 567-582.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2019: ما بعد الدخل، ما بعد المتوسطات، ما بعد اليوم (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019)، ص ص. 75-92.

– **المساعدات الدولية:** رغم تقديم المساعدات التنموية من دول الشمال إلى دول الجنوب، إلا أنها غالبًا ما تكون مشروطة وتخدم مصالح الدول المانحة، مما يعوق تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في دول الجنوب.

5. الهجرة واللجوء:

– **الهجرة الاقتصادية:** يسعى العديد من سكان دول الجنوب للهجرة إلى دول الشمال بحثًا عن فرص أفضل، مما يخلق تحديات إنسانية وسياسية على المستويين المحلي والدولي.

– **أزمات اللجوء:** تشهد دول الجنوب أزمات لجوء ونزوح كبيرة نتيجة للصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية، مما يزيد من معاناتها ويؤثر على استقرارها وتنميتها[1].

المبحث الثاني: القوى الصاعدة في النظام الدولي

المطلب الأول: القوى الدولية المنافسة لنفوذ الأمريكي (روسيا والصين)

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية كلا من الصين وروسيا قوتين مراجعتين أو تعديليتين غير راضيتين عن التوزيع الراهن للقوة في النظام الدولي القائم، هذا ما يدفعها إلى العمل على تغييره لصالحها. ويرجح أن تكون الصين مستقبلا قوة مراجعة بامتياز على خلاف روسيا لأنها تمتلك بشكل متزايد القوة والقدرة معا التي تمكنها من مراجعة النظام الدولي الراهن وتحدي الهيمنة الغربية" الأمريكية عليه، وهذا مؤشر واضح على مكانة الصين الحقيقية كقوة مراجعة جديدة، في حين أن روسيا، وبالرغم من اعتبارها هي الأخرى " قوة مراجعة "، غير

[1] رنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية"، تم الوصول إليه في 25 ماي 2024، من.www.undp.org :

أنها تفتقر إلى القدرات المادية على خلاف الصين التي تمكنها من مراجعة النظام الدولي الراهن[1].

1-روسيا كقوة تعديلية في النظام الدولي

تصنف روسيا وفق نظرية تحول القوة التي جاء بها أورجانسكي ORGANSKI" عام 1957 ضمن قائمة الدول القوية غير القانعة أو غير الراضية التي تسعى إلى تغيير الوضع القائم في النظام الدولي متحدية بذلك هيمنة الدولة القوية القانعة التي من مصلحتها المحافظة على الوضع الراهن في النظام الدولي الذي يخضع لهيمنتها، وتمثل هذه الدولة الولايات المتحدة الأمريكية". تعتبر روسيا قوة مراجعة للنظام الدولي منذ عقد التسعينات، غير أن نزعتها التعديلية خلال هذه الفترة كانت " سلمية" إلى أن تحولت عقب الهجوم العسكري الروسي على أوكرانيا في فيفري 2023 إلى دولة مراجعة "إنتقامية " نظرا للآثار السلبية والتهديد الكبير لهذه الأزمة على السلم والامن العالمي[2].

توحي السلوكيات الخارجية لروسيا مع مطلع القرن الحادي والعشرين إلى رغبة روسيا في لعب أدوار فاعلة ومؤثرة في الإقليم الأوراسي، وتأكيد حضورها كقوة دولية في تفاعلات السياسة الدولية هذا ما جعلها تتبنى في سياستها الخارجية سياسة تعديلية " عسكرية" تهدف إلى تقويض الهيمنة الأمريكية ومراجعة النظام الدولي القائم وتظهر هذه الرغبة من خلال

[1] Jeanne L.Wilsson 19 .may, 2024 :https://theasiadialogue.com/2024/05/11/arerussia-and-china-revisionist-states./

[2] منار عبد الغني علي عبد الغني. (أكتوبر، 2022). نظرية تحول القوة واحتمالات الصراع بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية، مجلة البحوث املالية والتجارية، م23.(ع04)، ص93.

السياسة والاستراتيجية التي تبنتها روسيا في سياستها الخارجية منذ وصول " فلاديمير بوتين" إلى سدة الحكم في روسيا[1].

تتجلى مظاهر اعتبار روسيا كقوة تعديلية في النظام الدولي من خلال مجموعة من المؤشرات تتعلق أولاها باستراتيجيتها وسلوكها الخارجي في المجال الحيوي الذي كان ينشط فيه الاتحاد السوفياتي سابقا ممثلا في أوروبا الشرقية ومنطقة القوقاز، وذلك من خلال دعم روسيا عقب انهيار الاتحاد السوفياتي الحركات الانفصالية في المنطقة لوجستيكيا ودبلوماسيا كما فعلت في مولدوفيا أذربيجان جورجيا التي تدخلت فيها عسكريا عام 2008 ، وفي عام 2014، ضمت روسيا عسكريا شبه جزيرة القرم التي كانت تابعة لأوكرانيا ، وفي فيفري 2022 ، تتدخل روسيا عسكريا مرة أخرى في أوكرانيا، ويدل كل هذا على السياسة العدوانية التعديلية التي تتبناها روسيا.

هناك مؤشر آخر يثبت تبني روسيا لسياسة تعديلية وهذا من خلال الأدوار التي تسعى روسيا إلى لعبها خارج مجالها الإقليمي كتدخلها في الأزمة السورية عام 2015 لدعم نظام. الأسد"، ودورها في الأزمة الليبية ومنطقة الساحل الإفريقي.

ركزت روسيا في استراتيجيتها الجديدة إلى اثبات وجودها كفاعل دولي مؤثر في السياسة الدولية بدءا من إثبات حضورها وحماية مصالحها في مجالها أو محيطها الإقليمي ثم الانتقال إلى لعب أدوار في أزمات وقضايا دولية. فعلى المستوى الإقليمي، حاولت روسيا كقوة تعديلية التصدي لسياسة التطويق التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاهها في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى واقليم القوقاز باعتبار هذه الأقاليم مجالات جيوسياسية حيوية للأمن القومي الروسي، وهذا ما دفعها للدخول في صراعات في مجالها الإقليمي استخدمت فيها القوة العسكرية آخرها الهجوم العسكري على أوكرانيا في فيفري 2022.

[1]LoannisE,K.(s.d.).http://www.baltijapublishing.1v/omp/index.php/bp/catalog/download/237/6285/13320-1?inline=1.

يجب الإشارة إلى ملاحظة هامة تؤكد بأن رغبة روسيا في الحد من الهيمنة الأمريكية ونقل النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب لا يتناسب مع أداء الفعل الاستراتيجي الروسي في مناطق نفوذها، كما أن حدود القوة الروسية ومجال تأثيرها لا يعكس هو الآخر في واقعه استهداف روسيا تغيير النظام الدولي، والحجة على هذا هو تركيز الأداء الاستراتيجي الروسي على زيادة قوة روسيا وتوسيع نفوذها وتأثيرها في مناطق أو مجالات نفوذها التقليدية، وهذا ما يؤكده الدور الذي لعبته روسيا في الأزمة الأوكرانية عام 2014 ، ودورها أيضا في الأزمة السورية لاعتبارات جيوبوليتيكية تتعلق بالمجال الحيوي الروسي، وفي المقابل لم تلعب روسيا دورا في العراق عقب الغزو الأمريكي له لوقوعه ضمن منطقة المصالح الأمريكية[1].

2-مؤشرات الصين كقوة تعديلية

اعتبرت الصين في وثيقة " استراتيجية الأمن القومي لعام 2022" الصادرة عن الإدارة الأمريكية في 12 أكتوبر 2022 التحدي الأكبر والأكثر خطورة، حيث تمتلك النية وبشكل متزايد لإعادة تشكيل نظام دولي يميل لصالحها ، ولهذا فهي قوة " تعديلية" تسعى لاحتلال موقع مؤثر في النظام الدولي القائم، وما يزيد من خطر الصين على نظام الهيمنة الأمريكية اعتبارها الدولة الوحيدة التي لديها القوة المتزايدة من الناحية الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لإعادة تشكيل النظام الدولي، بالإضافة لوجود النية لديها لتحقيق ذلك" ، كما يصف البنتاغون الأمريكي الصين أيضا بأنها :" قوة تعديلية تسعى إلى إعادة ترتيب المنطقة لصالحها من خلال الاستفادة من التحديث العسكري وتسخير عمليات النفوذ والاقتصاد المفترس لأجل إكراه الأمم الأخرى".

[1] سهاد إسماعيل خليل. (2022) حدود القوة وتوازن المصالح: تحليل مجالات تأثير القوى التعديلية في نظام الهيمنة. مجلة المعهد (08)، ص ص 67-68.

تؤمن الصين بضرورة إعادة تشكيل النظام الدولي ونقله من نظام دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام دولي متعدد الأقطاب لأن التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب وفق المنظور الصيني هو اتجاه لا يمكن مقاومته، يؤدي في الأخير إلى إحلال السلام العالمي"، وبناء على هذا المنظور، ترى الصين بأن التحولات الهيكلية التي يشهدها النظام الدولي الحالي بعد نهاية الحرب الباردة تمثل مرحلة انتقالية تنبؤ بانتقال النظام الدولي من نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام متعدد الأقطاب يبرز فيه دور العديد من القوى الكبرى من بينها الصين[1].

تشير الخطابات الرسمية للقيادة السياسية الصينية إلى تبني هذه الأخيرة هدف ضرورة تغيير النظام الدولي الراهن إلى نظام متعدد الأقطاب تضطلع فيه الصين بدور فاعل ومؤثر متحدية بذلك الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي القائم، وهذا ما أكده الرئيس الصيني . شي جين بينغ في خطاب له في أكتوبر عام 2017 الصين قد تجاوزت العتبة إلى حقبة جديدة، فالصين ستقترب من مركز الصدارة بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين وستصبح رائدة عالميا من حيث القوة الوطنية والنفوذ الدولي" مضيفا بأن الصين لن تساهم في الحوكمة العالمية فحسب بل يمكنها أن تضطلع بدور قيادي في إصلاح النظام العالمي"

تتبنى الصين استراتيجية صعود سلمي لأنها تعتمد لزيادة قوتها وتوسيع نفوذها على القوة الناعمة خاصة الجانب الاقتصادي كتوسيع نطاق استثماراتها وتبادلاتها التجارية، إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" إيه. أي أي بي" عام 2014 بمشاركة حوالي مائة دولة وبرأس مال قدره مائة مليار دولار بهدف تقديم قروض للدول الفقيرة، وإطلاقها لمبادرة " طريق واحد وحزام واحد"، ومساهمتها في تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون"، كما تسعى الصين إلى توطين قوتها ونفوذها وحضورها على المستوى الدولي خصوصا في المجال الاقتصادي وذلك من خلال دخولها في تحالفات وشراكات مع أكبر اقتصاديات

[1] سهاد إسماعيل خليل، مرجع سابق، ص69.

العالم في مقدمتها الاتحاد الأوروبي" ، وتدرك الصين أيضا بأن ترسيخ حضورها الدولي اقتصاديا يكون أيضا من خلال تقليص الفجوة التكنولوجية بينها وبين أقوى اقتصاديات العالم من أجل بلوغ هدف تحقيق اعتمادها على ذاتها في المجال التكنولوجي[1].

تراهن الصين كقوة تعديلية بشكل كبير على حضورها ودورها في المنظمات الدولية كمدخل للتأثير في السياسة الدولية، وهذا ما يفسر توجه الصين إلى المشاركة أكثر في النظام الدولي الحالي بهدف إعادة هيكلته وتطويره على خلاف ما كانت عليه سابقا، حيث ازداد نشاط الصين في المنظمات الدولية منذ عام 2013 في فترة الرئيس" شي جين بينغ" ، إذ تعتبر الصين ثاني ممول للأمم المتحدة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتحتل مرتبة ثالث ممول لمنظمة التجارة العالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وارتفعت مساهماتها المالية في صندوق النقد الدولي، وكل هذا أثر إيجابا في درجة تأثير صوتها في هذه المنظمات.

وتهتم الاستراتيجية الصينية بالتواجد في الأقاليم الجغرافية التي تتوفر على الطاقة والمناطق التي تعتبر أسواقا لمنتوجاتها، فضلا عن سعيها لزيادة قوتها العسكرية لتبلغ مركز القوة الإقليمية المؤثرة في بحر الصين الجنوبي، ولهذا فإن المجال الجيوبوليتيكي " الحدود القوة" الصينية يمتد في منطقة آسيا الوسطى وإفريقيا ومنطقة الخليج، مع الإشارة إلى أن الصين تراعي عدم التصادم مع المصالح الأمريكية في هذه المناطق[2].

3-تحديات الصين كقوة تعديلية

إن نجاح الصين كقوة تعديلية تسعى لمراجعة النظام الدولي يواجه مجموعة من التحديات في مقدمتها التأثير الكبير للثقافة والحضور الأمريكي في مناطق نفوذ الصين، حيث عملت

[1] شريفة كالع، (2021)، " نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد ألقطاب: الملامح والمؤشرات واي دور للصين في ذلك؟، مجلة السياسة العاملية، 05(02)، ص ص 92-93.

[2] سهاد إسماعيل خليل، ص ص 69-70.

أمريكا على تعزيز صورتها من خلال سياستها الخارجية في مناطق النفوذ الصينية عبر وسائل القوة الناعمة، وهذا ما أدى إلى انتشار قبول الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى" أكثر من القبول الذي تحضا به فكرة أن تصبح الصين قوة عظمى في المنطقة"[1].

كما تواجه الصين أيضا تحدي ضرورة توسيع مناطق نفوذها خارج مجالها الإقليمي الآسيوي خاصة في ظل تبني الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سعيها لتحجيم الدور التعديلي للصين استراتيجية تعمل على محاصرة الصين في مجالها الحيوي الإقليمي" جنوب شرق آسيا"، والعمل على الحيلولة دون امتداده إلى مناطق وأقاليم جغرافية أخرى. ويجب على الصين أيضا في إطار مواجهتها للاستراتيجية الأمريكية ورغبتها في تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب العمل على الحفاظ والزيادة من معدل النمو المحلي للاقتصاد الصيني وتسريع قدرتها التكنولوجية في المجال العسكري خاصة لمسايرة تطور القوة العسكرية الأمريكية، ناهيك عن ضرورة ربط تحالفات خارجية في مقدمتها تعزيز علاقاتها التعاونية مع روسيا وبناء علاقات اقتصاديه مع مختلف دول العالم[2].

المطلب الثاني: القوة الصاعدة ودورها المتجدد في النظام الدولي (الهند- اليابان- تركيا).

1. **الهند:** هي ثالث أكبر اقتصاد في آسيا، ورغم أنها قد اجتازت الركود الاقتصادي بنجاح، فإن مركزها الاستراتيجي في آسيا محفوف بالمخاطر ويلقي عليها أعباء كبيرة فقد دخلت الهند في نزاعات مسلحة متكررة منذ عام 1947 مع باكستان وبنجلاديش وسيرلانكا والماليديف، بالإضافة إلى حربها الحدودية القصيرة والمهيئة مع الصين عام 1962. وهناك تعددية عرقية وإثنية ودينية كبيرة، مما أدى إلى مطالبة عدة مناطق بالانفصال عن الهند خاصة في ظل غياب جهود التنمية عن عدد كبير من هذه

[1] المرجع نفسه، ص70.

[2] شريفة كلاع، مرجع سابق، ص94.

المناطق كل هذه المشاكل تضعف من التوقعات القائلة بصعود الهند إلى مركز نفوذ عالمي في المستقبل القريب وحتى الآن، تعد كل من الصين والهند قوى إقليمية، لم تصعد بعد إلى مرتبة العالمية ولكنها تنافس على المراتب الأولى فيه.

2. **اليابان:** وهي الضلع الثالث في المثلث الأسيوي، وكانت حتى منتصف عام 2010 ثاني أكبر إقتصاد على مستوى العالم. ولكنها تعاني منذ سنوات تراجعا اقتصاديا، وعدم استقرار سياسي، بحيث يبدو أن الزمن قد تخطاها لصالح جيرانها الآسيويين. ويمكن لليابان أن تلعب دورا أكثر فاعلية على المستوى الإقليمي، خاصة لو قامت بتطوير قدراتها العسكرية. وقد يتيح لها ذلك أن تحتل مكانة متميزة على الصعيد الآسيوي، وأن تظل شريكا فاعلا في تحالف غربي داعم للاستقرار على المستوى الإقليمي[1].

جدول مقارن لوزن قوة الولايات المتحدة الامريكية وقوة الدول الصاعدة (2013-2014)

ت	الدولة	القوة الاقتصادية	القوة العسكرية	القوة الاتصالية	القوة الحيوية	المجموع
01	الولايات المتحدة	05.01	06.73	04.28	09.10	25.12
02	الصين	05.05	05.45	3.30	08.61	22.01
03	روسيا	04.51	06.27	03.54	10.42	24.74
04	البرازيل	03.52	03.96	03.19	07.06	17.73
05	الهند	03.69	04.46	02.68	07.10	17.93
06	جنوب افريقيا	03.42	03.42	02.96	05.93	15.73

ت	الدولة	القوة السياسية	القوة القومية	القوة الدبلوماسية	المجموع	حاصل ضرب مجموع العوامل المادية في العوامل المعنوية	النسبة %
01	الولايات المتحدة	04.71	18.12	04.38	27.21	673.51	24.14
02	الصين	02.35	20.37	02.97	25.69	565.43	19.97
03	روسيا	01.86	17.34	02.23	21.43	530.17	18.72
04	البرازيل	03.11	15.07	03.79	22.07	391.30	13.82
05	الهند	02.59	14.49	02.73	19.81	355.19	12.54
06	جنوب افريقيا	03.47	13.96	02.02	19.45	305.94	10.80

المصدر: بيانات البنك الدولي 2013/ 2014: World bank group: www.worldbank.org

في الجدول أعلاه تم حساب وزن قوة الدولة بالاعتماد على منهج قياس قوة الدولة وفق طريقة الانحراف المعياري وذلك للوقوف على مكامن القوة والضعف من خلال جمع العوامل

[1] Jim o'neill, Dominic Wilsen, Rooper Purushothaman and Anna stupnytska: how solid are the BRICS, Goldman sachs, Global Economics paper, N°: 134, Its December 2005, p7.

المادية والعوامل المعنوية وضربهما معا بعد حساب المؤشرات المتعلقة بكل أنواع القوة التي يمكن مقارنتها وفق معطيات ومؤشرات البنك الدولي التالية:

- مؤشرات القوة الاقتصادية حجم الناتج المحلي الخام + متوسط نصيب الفرد + القاعدة الصناعية + معدل النمو السنوي + حجم انتاج مصادر الطاقة + حجم انتاج المعادن الاستراتيجية + حجم الأراضي الزراعية + المعدل السنوي للاستهلاك.
- مؤشرات القوة العسكرية حجم الأسلحة التقليدية ونوعيتها + القاعدة الصناعية العسكرية عدد الرؤوس النووية + حجم القوات الاحتياطية + حجم الإنفاق العسكري. . مؤشرات القوة الاتصالية عدد الحاسبات الشخصية + الاشتراك في خدمة الهاتف المحمول + نسبة مستخدمي الانترنت + عدد الأقمار الصناعية + طرق النقل + عدد خطوط الهواتف الرئيسية[1].
- مؤشرات القوة الحيوية وزن الخصائص البشرية + وزن الوجود الإقليمي (عدد السكان + المساحة + الموقع + طول الساحل + نصيب الفرد من الموارد المائية.
- مؤشرات القوة الدبلوماسية حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة + حجم التمثيل الأجنبي في الدولة.
- مؤشرات القوة السياسية الحريات العامة + الاستقرار السياسي + محاربة الفساد + تنفيذ القوانين.
- مؤشرات القوة القومية وزن القيادة السياسية + وزن الأهداف الاستراتيجية + وزن القاعدة العلمية.

عادة ما يتم حساب قياس القوة بمقارنة عناصر القوة الشاملة الرئيسة والفرعية بين مجموعة دول مع اعتبار أقوى دولة في المجموعة كنموذج قياس أو معيار، بحيث يتم تحديد رقم معين (وزن) لكل عنصر من عناصر قوتها، ويقاس بالنسبة إليه وزن العنصر المناظر نفسه

[1] شريفة كلاع، مرجع سابق، ص95.

الخاص بباقي الدول، أي أنها حسابات مطلقة يمكن في إطارها أن تتم مقارنة قوة الدولة بقوة دولة أخرى مناوئة أو صديقة لها. وقد أفرزت هذه المحاولات معادلات رقمية مركبة على غرار معادلة كلاين الشهيرة البسيطة نسبيا مقارنة بمعادلات أخرى التي تشير إلى أن قوة الدولة – عناصر الكتلة الحيوية الأرض والسكان) + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية + الهدف الاستراتيجي x الإرادة القومية. ويتبين من الجدول والنتائج المحصلة من خلال قياس قوة أمريكا والدول الصاعدة المذكورة أعلاه أن أمريكا تدرك مدى التقدم الذي أحرزته تلك الدول ولاسيما الصين وماكنتها المستقبلية ولاسيما في الجانب الاقتصادي مما سيرفض عليها التكيف مع الوضع العالمي الجديد، حيث ستستخدم كل الوسائل التقليص وإضعاف هذا التقدم سيما من خلال قراءة جدول قاعدة بيانات الاقتصاديات الكبرى لعام.2025 و 2050 أسفله الاقتصاديات الكبرى في العام 2025 (مليار دولار امريكي)[1]

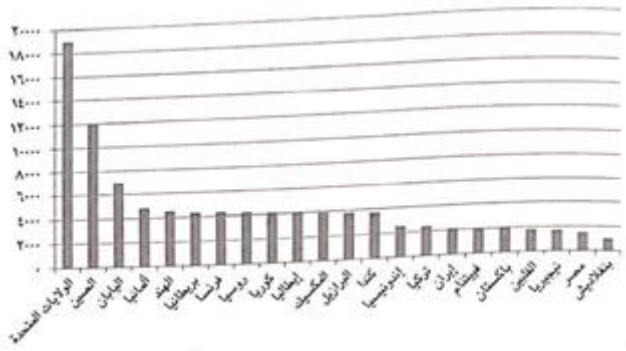

الاقتصاديات الكبرى في العام 2050 مليار دولار امريكي

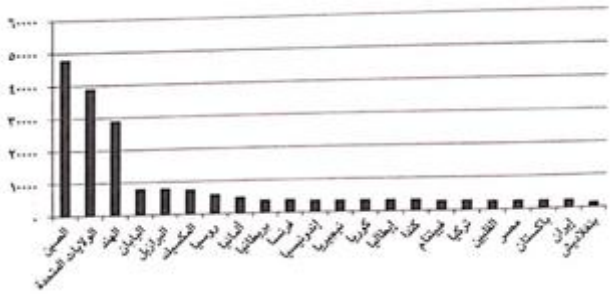

[1] سهاد إسماعيل خليل، ص ص 69-70.

Source: Jim o'neill, Dominic Wilsen, Rooper Purushothaman and sachs, Global Anna stupnytska: how solid are the BRICS, Goldman Economics paper, N°: 134, Its December 2005, p7.

3. **تركيا:** بالإضافة إلى هذه القوى المذكورة أعلاه. هناك مجموعة من الدول الأصغر حجما، والتي تشق طريقها إلى اكتساب قدر معتبر من النفوذ على الساحة الدولية وتعد البرازيل الدولة الأبرز في هذه المجموعة، حيث تعد قوة إقليمية لا تضاهيها أي دولة مجاورة في القوة أو النفوذ. ويتجاوز إنفاق البرازيل العسكري 26.5 مليار دولار عام 2019، بما يمثل 51 بالمئة من الإنفاق العسكري لكل دول أمريكا الجنوبية مجتمعة، وتحتل البرازيل مكانة مقاربة لروسيا والهند والصين في اجتماعات مجموعة العشرين والمنتديات الدولية الأخرى، حيث تلعب أدوارا على الصعيد الدولي تتجاوز قدراتها الحقيقية. ومن دول هذه المجموعة أيضا تركيا وجنوب إفريقيا وإندونيسيا وماليزيا[1].

ويواصل سيمون سيرفاتي تحليلة بقوله: "أن مكانة ونفوذ الدول على الساحة الدولية في الوقت الحالي، أصبحا لا يقاسان بالمعايير التقليدية مثل الإنفاق العسكري. كما أنه لم يعد من الممكن تجاهل أي منطقة جغرافية، لأنها بعيدة أو ضعيفة أو صغيرة، بحيث لا يتوقع أن يكون لها تأثير يتجاوز محيطها المباشر، ولن يكون من السهل إدماج كل هؤلاء الفاعلين الدوليين بخلفياتهم الثقافية المتعددة، ورؤاهم المختلفة لمكانتهم في العالم في نظام عالمي جديد ولكنه أيضا ليس من الضروري أن تمنع هذه الخريطة الجديدة من تطوير إطار جديد ومستقر للنظام العالمي. وبالمقارنة، فقد كانت خريطة النظام الأحادي

[1] Jim o'neill, Dominic Wilsen, Rooper Purushothaman and Anna stupnytska: how solid are the BRICS, Goldman sachs, Global Economics paper, N°: 134, Its December 2005, p7.

تتميز بالاستقرار، لكنها ظلت محفوفة بالمخاطر القطبية تبدو بسيطة، ولكن ثبت أنها أرهقت الولايات المتحدة، وكانت خريطة النظام الثنائي القطبية.

المبحث الثالث: الدعوات الدولية لتغيير النظام الدولي

المطلب الأول: اصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن

1. اصلاح الامم المتحدة :

ادت التطور الحاصلة في العالم خاصة بعد الكوفيد 19 على مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وأمام تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في مناطق عدة من العالم فان الكثير من الأطراف خصوصا الدول النامية ترى أن هذا المجلس لم يغلي الأهداف المسطرة له، ما يستلزم الضغط على دول الشمال الغني من خلال الإيفاء بوعودها لتحقيق تنمية شاملة لدول الجنوب الفقير، فاغلب الأنشطة التي تخدم التنمية يتم تمويلها من المساهمات الطوعية للدول المانحة التي تقوم بتحديد أولوية الأنشطة التي توجه إليها من تلك المساهمات"[1].

فيما يخص الخلل الهيكلي في الأمم المتحدة تجد على مستوى الجمعية العامة أن الضعف يتجلى في عشرات القضايا التي واجهتها منذ عام 1945 وحتى اليوم.

ورغم أن تلك القضايا حازت على قرارات صريحة إلا أن آلية العمل والضوابط المحددة لعمل الجمعية العامة كما وردت في الميثاق الأممي عطلنا تلك القرارات، وبالتالي جعلت هذه القرارات العديد من تلك القضايا خارج الشرعية الدولية، في حين بقيت معظمها تنتظر، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي تعد ابرز تحد أمام المنظمة.

[1] شريفة كالع، مرجع سابق، ص94.

أما على مستوى مجلس الأمن فان تشكيلته تعاني خللا واضحا، وعليه يمكن القول إن من أكبر العيوب التي تشوب مجلس الأمن هي عدم ملائمة تشكيلته الحالية خريطة وموازين القوى الجديدة في نظام الدولي الراهن. من ناحية أخرى، ظلت العضوية الدائمة في الأمم المتحدة مقتصرة على الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وكذا وجود مراكز غير دائمة وجعلها غير قابلة للزيادة.[1]

لقد نتج عن هذا الخلل داخل تركيبة المجلس أن أصبح هذا الأخير وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة يبدو وكأنه حكومة إقليمية تمارس وظائفها بطريقة ديكتاتورية وتتمتع بسلطات وصلاحيات مطلقة في غياب أي رقابة سياسية و قضائية.

إضافة إلى الخلل الموجود على مستوى تشكيلة المجلس هناك أيضا خلل آخر يتعلق بطريقة التصويت داخل المجلس وهذا ما يقودنا للحديث عن الفيتو، وحق الفيتو هو سلاح سياسي في يد هذه الدول ووسيلة لحماية مصالحها.

أما على مستوى محكمة العدل الدولية فان عدم منحها الصلاحيات أوسع لكي تكون ولاياتها إلزامية لا اختيارية ولكي تتمكن كل منظمة دولية خارج منظمة الأمم المتحدة من استفتائها دون الحصول على ترخيص من الجمعية العامة[2].

وكذا ظهور خلل حاد في التوازن بين سلطات الأجهزة والفروع الرئيسية للأمم المتحدة خصوصا بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، إضافة إلى إنشاء العديد من الفروع الثانوية مما أدى إلى ضخامة الهيكل التنظيمي وتضخم الجهاز الإداري للأمانة العامة الذي أدى بدوره إلى تضارب الاختصاصات وتبديد الموارد، وهو ما كان له بالغ الأثر في تداخل الصلاحيات والاختصاصات في تلك الأجهزة والفروع.

[1] صلاح الدين حسين السيسي، النظم والمنظمات الاقليمية والدولية الواقع ... مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل ، دار الفكر العربي – القاهرة، 2007، ص 358

[2] صلاح الدين حسين السيسي ، المرجع السابق، ص 358

بالإضافة إلى عدم وجود آليات تخول لمنظمة الأمم المتحدة الاستفادة من إمكانيات المنظمات الإقليمية في العديد من المجالات التي تنشط فيها وذلك لان تلك المنظمات أدرى واقدر على فهم المشكلات التي تدور في محيطها ونطاقها الجغرافي، بالإضافة لإخفاق الأمم المتحدة في تنسيق علاقاتها بالمنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات وغيرها من الهيئات والمجموعات العالمية التي أخذت تقوم بدور فاعل على الساحة الدولية.

حيث تهدف هيئة الامم الى التوسع وادخال اعضاء آخرين دائمين واكثر حيوية داخل المنظمة.[1]

2.توسيع عضوية مجلس الامن

وبهدف تصحيح الأوضاع داخل هيئة الامام، حيث يرغب المجلس في توسيع عضوية الاعضاء بخصوص مجلس الامن من خلال فتح باب الترشحات والرغبات للدول الراغبة في الانضمام:

من بين اتجاهات الدول الراغبة في الترشح للعضوية الدائمة في مجلس الأمن

- **ايطاليا** : ترى ضرورة منح الاتحاد الأوروبي مركزا دائما في مجلس مكان المركز الدائم لكل من فرنسا وبريطانيا، واخذ بهذا المركز يصبح الحديث عن مراكز الاتحادات أو الهيئات الإقليمية بدلا من مراكز الدول، وهذا يصعب تحقيقه في الوقت الحالي نظرا لعدم تحديد هذه الهيئات الإقليمية من الناحية التمثيلية، كما أن نصوص الميثاق صريحة من حيث منح [2]الاعتبار والمراكز للدول الكبرى والقوية القادرة على تحمل الأعباء الدولية وليس للاتحادات أو المنظمات الأكبر أو الأقوى.

[1] هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، الأردن، 2010، ص 190

[2] بن غربي ميلود، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية. ص 84

كما ترى ايطاليا أن فتح المجال لعضوية كل من ألمانيا واليابان يؤكد الاتجاه اللاديموقراطي في التمثيل حيث يزيد هذا في الاعتقاد بان مجلس الأمن هو مجلس أوروبي وهو اعتقاد يعني عدم الديمقراطية في جعل المنظمة أداة لخدمة الغرب نقط.

- **الهند:** تعتبر أن المنظمة تواجه أزمتين في إطار الديمقراطية تتعلق الأولى بالجانب المالي ومساهمات الدول، والثانية بإصلاح مجلس الأمن، وبالتالي هناك ارتباط بين إصلاح المجلس والمنظمة، وترى الهند بضرورة دمقرطة مجلس الأمن لما يمثله من هيمنة وسيطرة من جانب العالم الغربي على حساب بقية دول العالم، فالمجلس لم يضيع فقط تمثيله العادل والمنصف ولكنه ضيع أيضا شريعته النابعة من الميثاق والقانون الدولي. ويمكن القول أن الهند ومنذ البداية كانت الصالح تمثيل عادل ولصالح ثقافة السلم والأمن ومن ضمن المؤسسيين لمنظمة الأمم المتحدة، كما ترى الهند أن نجاح مجلس الأمن يتحدد بمدى تمثيله وسلطته المقبولة من طرف أعضاء المنظمة الدولية، ولن يتم ذلك إلا باشتراك الدول النامية في أشغاله حتى يتمكن من التعرف على المشاكل الحقيقية للعالم التي تخص الدول غير الدائمة العضوية فيه.

وكما يقول ممثل الهند في الأمم المتحدة: " أن هذه المنظمة بصفتها ملتقى الدول يجب أن تسير وفق مبادئ الشفافية وعدم التمييز والاتفاق العام واحترام المساواة بين الأفراد والمؤسسات والأمم[1].

- **دول أخرى:** نيجيريا مثلا تطمح في الاندماج في مجلس الأمن بحكم عدد سكانها وقوتها النفطية وذلك أمام جنوب إفريقيا ومصر.

وفي أسيا بالإضافة إلى اليابان والهند تظهر كل من باكستان واندونيسيا، وفي أمريكا اللاتينية تظهر كل من البرازيل والأرجنتين والمكسيك.

[1] بن غربي الميلود ، المرجع السابق، ص 86.

المطلب الثاني: اشراك المجتمع الدولي في صنع القرارات الدولية

إن الميثاق الأممى القائم قد تم تبنيه قبل نهاية الحرب العالمية الثانية وفي ظروف شبه استثنائية[1]، وقد مرت عليه فترة ليست بالوجيزة وخلال هذه الفترة حدثت تغيرات كبيرة في حجم المنظمة والمسائل التي تعالجها وحتى بعض المفاهيم تعتبر اليوم غريبة عن الميثاق مثل التكنولوجيا النووية وتحويلها، هذه المعطيات الجديدة تستدعي إعادة النظر في الميثاق[2].

إن الميثاق لا يعكس أراء كل المجموعة الدولية لأنه نتاج ثلاث دول فقط (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، والاتحاد السوفييتي) ، وتزكية خمسين دولة فقط وعليه فكثير من الدول رغم انضمامها إلى المعاهدة المنشئة للمنظمة العالمية بدون تحفظات إلا أنها في الواقع نجدها تحتج كل مرة بغيابها عن الساحة الدولية، ويظهر هذا خاصة عندما بدأت الدول تطالب بإعادة هيكلة النظام الاقتصادي الجديد وفي إعادة النظر في قانون البحار وذلك قبل وأثناء انعقاد المؤتمر الثالث لقانون البحار والذي ترتب عليه الوصول إلى اتفاقية 1982 التي جاءت لتعكس بنسبة ضعيفة مصالح الدول المتوسطة والصغرى بينما تعكس بنسبة عالية مصالح الدول الكبرى .

لا زالت الأمم المتحدة تحت مراقبة الدول العظمى ، بينما تشكل دول العالم الثالث الأغلبية وتلعب دورا معتبرا في الشؤون الدولية، وعليه يجب أن تعطي للعالم الثالث الفرصة للعب الدور الفعال، ولن يأتي ذلك إلا بتطبيق مبدأ التساوي القانوني سواء في التصويت أو في مسائل أخرى ، ويعتبر الامتياز الذي تتمتع به الدول الخمس الكبرى والمتمثلة في الفيتو بمثابة إخلال لمبدأ المساواة وهذا يتماشى مع الفكرة التي تقول أن كل الدول متساوية ولكن

[1] غضبان مبروك التنظيم الدولي والمنظمات الدولية ، ص ص 184-185.

[2] غودريش ليلاند: تخرج الدكتور من كلية دودوين عام 1920، حصل على الماجستير عام 1921، والدكتوراه عام 1925 ، كلاهما من جامعة هارفارد، عمل أستاذ في كلية لافايت في استن 1925-1926 ، وفي جامعة براون في بروفيداس 1926-1950، توفي سنة 1990.

بعض الدول أكثر تساوي من دول أخرى وهذا ما ترفضه دول العالم الثالث والتي ترى شعوبها بأنها محكومة بنظام الأقلية داخليا ثم خارجيا لذا تطالب بتعديل الميثاق الحالي كما تطالب باحترام وتطبيق مبدأ المساواة القانونية والفعالة[1].

أولا": إصلاح الهيكل العام لعملية صنع القرار في الأمم المتحدة

وهو إصلاح الخلل في توزيع الوظائف والصلاحيات والسلطات على فروع الأمم المتحدة، فلقد تركزت السلطة في يد مجلس الأمن وأهملت المؤسسات الاقتصادية التي تخص قضايا التنمية في دول العالم الثالث[2]، وهذا ما أدى بها إلى استغلال أغلبيتها العددية لإنشاء أجهزة وفروع بديلة للقيام بهذه المهام وأدى هذا إلى تراكم عدد كبير من الأجهزة التي يتسم عملها ببيروقراطية شديدة ولذا جاءت عدة اتجاهات تناولت فحص هيكل الأجهزة الحكومية العاملة في مجال النشاط الاقتصادي للأمم المتحدة.

الاتجاه الأول: طالب بتخفيض عدد الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تبلغ 54 عضوا وهذا العدد لا يسمح بالمناقشة الجدية للقضايا المطروحة.

الاتجاه الثاني: يرى بضرورة تحويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى جهاز عام تمثل فيه كل الدول الأعضاء مع إلغاء اللجنتين الثانية والثالثة في الجمعية العامة لان مداولاتها تعد تكرار لمناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الاتجاه الثالث: طالب بتحويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس أمن اقتصادي له سلطات وصلاحيات تعادل سلطات مجلس الأمن حيث بدأ هذا المقترح يبرز مؤخرا.

[1] غضبان مبروك، مرجع سابق، ص 183.

[2] عميمر نعيمة، مرجع سابق، ص ص 79-80.

والملاحظ أن هناك اقتناع بان الإصلاح يتطلب أن يكون هناك نوع من التوازن في الصلاحيات الممنوحة للأجهزة العاملة في مجال الأمن والأجهزة العاملة في مجال السلم الاجتماعي.

وتنطوي مطالب الإصلاح من جهة على ضرورة تمكين الجمعية العامة من ممارسة رقابة سياسية فعلية على مجلس الأمن، سواء خلال تحسين أسلوب كتابة وعرض التقرير السنوي الذي يعده المجلس ويعرضه على الجمعية أو منح الجمعية حق مناقشته وإصدار ما تراه من ملاحظات وتوصيات على هذا التقرير.

وتشمل مقترحات إصلاح مجلس الأمن ما يلي:

توسيع قاعدة العضوية في المجلس: هناك من يرى ضرورة توسيع القاعدة بضم أعضاء دائمين جدد إلى مجلس الأمن وان يكون لهم نفس حقوق الأعضاء الدائمين خاصة حق الفيتو[1].

وهناك من يطالب بضم أعضاء دائمين جدد دون أن يكون لهم حق الفيتو، وهناك من يدعو إلى إنشاء فئة تكون وسط بين العضوية الدائمة (هي العضوية شبه دائمة وهناك من يرى أن يقتصر توسيع العضوية على المقاعد غير دائمة فقط، وهناك من يؤكد على ضرورة أن تحتل اليابان وألمانيا مقاعد بالمجلس.

قواعد التصويت: هناك من يطالب بنظام جديد تراعى التوازنات السياسية والإقليمية دون أن يكون لأي دولة حق الاعتراض على قرارات المجلس، وهناك من يطالب بالإبقاء على حق الفيتو كما هو مع التوضيح وتحديد وتقييد حالات استخدامه

[1] عميمر نعيمة، مرجع سابق، ص ص 81.

ويرى البعض توسيع قاعدة العضوية في المجلس من 25 إلى 30 مقعدا بدلا من15 على أن يخصص نصفها كمقاعد دائمة والنصف الآخر غير دائمة مع تضييق نطاق استخدام الفيتو.

ثانيا: الإصلاح المالي والإداري:

إن سياسات التمويل والإنفاق فيها خلل بنيوي ويمكن إصلاحه عن طريق ما يلي:

- تعدد مصادر التمويل وتداخل أوجه الاتفاق : يجب توفر ثلاثة نظم، الأول لتمويل الميزانية العادية (المساهمات الإلزامية من 0.01 بالمائة الى 25 بالمائة، والثاني لتمويل نفقات قوات حفظ السلام (مساهمات إلزامية تختلف حصصها عن الأولى، والثالث لتمويل خطط وبرامج التنمية (مساهمات طوعية).
- عدم الاتفاق حول أسس ومعايير توزيع الأعباء: تعدد مصادر الاتفاق يؤدي إلى غياب هذا الاتفاق[1].
- عدم توافر الشفافية في عملية الإعداد والرقابة على الميزانية: فإجراءات إعداد الميزانية والرقابة عليها كانت محل انتقادات من الدول الأعضاء، وهي قضية سياسية لان الدول التي تقدم الجزء الأكبر من كما أن الدور المرجح للجهاز التمويل لا تستطيع أن تلعب دورا يذكر في صياغة بنود الإنفاق البيروقراطي في إعداد الميزانية يجعله اقل حرصا على توفير مقتضيات الشفافية عند الإعداد أو الرقابة اللاحقة على الصرف.

أما فيما يخص الجهاز الإداري فهو يعاني من مشكلات عديدة لاسيما تلك المتعلقة بتنظيم السكرتارية واحتوائها على عدد كبير من العاملين فيها ووجود عدة إدارات تمارس وظائف متشابهة حيث اقترح ما يلي:

[1] حسين نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن. ص ص 423-424.

- إعادة تنظيم مكتب الأمين العام وتقسيم السكرتارية إلى أربع قطاعات رئيسية يتولى كل منها نائب للامين العام، وإلغاء وظائف الأمناء المساعدين.
- دمج وإعادة توزيع كل الإدارات والكفاءات المتاحة على ثلاث قطاعات وظيفية (مجالات السلم والأمن الدوليين، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وشؤون الإغاثة الإنسانية، بالإضافة إلى قطاع أو إدارة رابعة مستقلة تتولى شؤون الإدارة والتمويل والرقابة الإدارية والمحاسبة ".
- إعادة النظر في علاقة الأمم المتحدة بالمنظمات الدولية الأخرى وتشمل مقترحات الإصلاح بالنسبة مع المنظمات الإقليمية ضرورة البحث عن صيغة جديدة لاشتراك المنظمات الإقليمية في الجهود الرامية لتحقيق السلم والأمن على أساس من اللامركزية وإعادة تقسيم العمل بينها وبين المنظمات الإقليمية، وتذهب بعض المقترحات إلى تطوير عمل لجنة أركان الحرب التابعة لمجلس الأمن بإنشاء لجان فرعية لها وتشكيل قوات ردع الإقليمية[1].
- وفيها يتعلق بالعلاقة بين المنظمة الدولية والوكالات المتخصصة فهناك من يرى أن هذه العلاقة فيها عيوب كثيرة، ومنه يجب إيجاد صيغة لعلاقة جديدة من خلال إصلاح الوكالات الدولية نفسها وإعادة تقويم وظائفها وهياكلها وكذا إعادة النظر في جميع الأجهزة الحكومية العاملة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة مباشرة، مع ضرورة إنشاء جهاز مركزي لصنع القرار الاقتصادي والاجتماعي عالميا وربطه على أساس وظيفي وتنفيذي لوكالات متخصصة تأخذ اعتبارات القضايا الدولية الجديدة.
- وفيما يخص علاقات المنظمة الأممية مع المنظمات غير الحكومية فانه يتعين إشراك العديد منها أنشطة الأمم المتحدة لما حققته من فعالية.

[1] حسن نافعة ، نفس المرجع ، ص 427

المطلب الثالث: إشكالية استخدام القوة في العلاقات الدولية

يعتبر مصطلح استخدام القوة في القانون الدولي التقليدي أسلوباً غير محظور وذلك لعدم وجود أي قانون يجرم استعمال القوة نظراً للحروب الفتاكة التى مرت بها الحضارات والديانات في تلك الفترة لأنّها كانت الملجأ الوحيد لفك النزاع فيما بينهم.

شهدت الحضارة الإغريقية الاستعمال المفرط للقوة في الحروب التي خاضتها وذلك تقديساً لمبدأ السموّ على باقي شعوب الكيانات الأخرى من حيث التعليم والتاريخ ومحاولة السيطرة على العالم، إلا أنّ هذه القوة خضعت لبعض القواعد خاصةً لدى الحضارة الرومانية التي كان فيها رجال الدين هم المكلفون بوضع قوانين الحرب وذلك لأجل إعطاء صفة الشرعية على حروبهم، كما أنها كانت تتيح للجيوش المنهزمة ضدّها مشروع لإبرام اتفاقيات الصلح والسلم مع نقل ولاية تلك المدن لصالح الرومان ويطبق فيها القانون الروماني.

أما على مستوى الديانات السماوية فقد كانت الحرب مباحة بدون أي تنظيم خاصة لدى الديانة اليهودية والمسيحية دون مراعاة أيّ حق للشعوب، عكس الديانة الإسلامية التي كانت تدعو إلى تجنب استعمال القوّة ومحاولة إضفاء الطابع السلمي على جميع معاملاتها مع الكيانات الأخرى إلا أنّه إستثناءاً شرع اللجوء إلى وسيلة الحرب وذلك في حالة تعرضهم للظلم بغير حق لقوله تعالى : « أذن للذين يقاتلون بأنّهم ظلموا وإنَّ الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله وَلَوْلاَ دفع الله النّاس بعضهم ببعض لهدمت صَوَامِعُ وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله...» (صورة الحج الآية (39) ، مع الحفاظ على مبادئ المعاملة الإنسانية اتجاه المدنيين والجرحى والأسرى والمقاتلين الذين يستسلمون أثناء الحرب إلا أن مفهوم استخدام القوة شهد تغيراً ملحوظاً وذلك في أعقاب القانون الدولي الحديث الذي كان من أبرز أهدافه السعي لإرساء السلم والأمن على مستوى أنحاء العالم، رغم ما شهدته الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) من دمار الذي دفع

المجتمع الدولي لإنشاء عصبة الأمم المتحدة (1920) التي سعت لنبذ كل مظاهر استخدام القوة وحاولت إضفاء نوع من الشرعية على هذه الحروب وذلك من خلال السعي لتنظيمها.

لكن هذا لم يكن كافياً لإيقاف تسابق الدّول نحو التسلح خاصة الدول الكبرى التي لم تكن تراعي أيَّة أهمية للمجهودات التي كانت تبذلها عصبة الأمم مما نتج عنه دخول العالم في حرب عالمية ثانية وبين فشل العصبة في التحكم على المساعي والأطماع الدولية في تنفيذ سياساتها.

في حين كانت الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) أكثر فتكا خاصةً من حيث استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل الدول العظمي آنذاك والتي كانت نتائجها سببا في إقرار إنشاء منظمة الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو (1945) التي انبثق عنها ميثاق الأمم المتحدة الذي يعد النظام الأساسي الذي ترتكز عليه هذه المنظمة ومبدأه الرئيسي هو حفظ السلم والأمن الدوليين، أين سارعت هذه المنظمة لضبط استخدام القوة وذلك حسب المادة الثانية من الميثاق، كما عملت على حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية كما حددتها المادة الثالثة والثلاثون من الميثاق إلا أنَّه أجاز إستثناءاً حق الدول في استعمال القوَّة وذلك في حالة الدفاع الشرعي عن إقليمها أو للحفاظ على استقرار أمنها حسب ما أشارت إليه المادة واحد وخمسون من ميثاق الأمم المتحدة لأنه يعتبر حق طبيعي للدول لا مفر منه.

هذا ما أدى إلى بروز دور مجلس الأمن لاعتباره الجهاز التنفيذي و الردعي الذي تعتمد عليه هيئة الأمم المتحدة مما زاده توسعاً في نشاطاته العسكرية بصفة خاصة الأحداث مع والأزمات الدولية التي يشهدها العالم، حيث كان تدخل مجلس الأمن إمَّا لأسباب حماية حقوق الإنسان أو لمكافحة المنظمات الإرهابية غير أنَّ هذه التدخلات ساهمت بشكل سلبي في التأثير على المجتمع الدولي والانتقاص من حقوق الدُّول السيادية التي دعت للتشكيك وعدم رضاها من دور مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وظل محل انتقاد

الكثير من الدول والمنظمات الدولية والغير الدولية، وبالنظر إلى التجارب التاريخية الحديثة حول اصطدام القوى في العلاقات الدولية يمكننا أن نلمس الملاحظات التالية:

1- أن استخدام القوة العسكرية من طرف الدول قبل ان تصاغ قواعد ومؤسسات القانون الدولي كانت مرتبطة بسياسة الدول مما أنتج نوعا من الفوضى والاعتداء والغزو بين الدول.

2- بعد تأسيس الأمم المتحدة أصبح القوة العسكرية الدولية تتميز ببعض من الصبغة القانونية ونوع من الشرعية.

3- بعد إضفاء البعد الإنساني للتدخل العسكري(الدولي)، أعطى بعدا إيجابيا جديدا للقوة في العلاقات الدولية لكن توظيفه كان ذو أبعاد سياسية وتجاذبات مصلحية (ازدواجية المعايير كما ذكرنا سابقا).

4- بعد خروج اصطدام القوة الدولية عن نطاقها المشروع والشرعي أصبحت هذه الأخيرة متعددة الأوجه وذات توجيه منفرد من طرف الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها خارج الشرعية، مثل ما حدث مع التدخل الأمريكي (وحلفائها) ضد العراق بعد رفض الدول في مجلس الأمن لاستصدار قرار يوجب التدخل ضد العراق بحجة امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

السيناريوهات المتمثلة لتطور النظام الدولي الحالي:

تعريف السيناريو وأنواعه:

1- سيناريو استمرار الوضع الراهن:

من خلال هذا السيناريو ستبقى الولايات المتحدة الامريكية تتعرض للمنافسة من طرف الدول الصاعدة على المستوى الاقتصادي خاصة الصين والإتحاد الأوروبي وتركيا والبرازيل واليابان إلى حد ما، لكن تبقى الرأسمالية العالمية وفي المقابل وعلى الصعيد السياسي تبقى مجموعة من الدول التعديلية تنافس المكانة الإستراتجية للولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي، باغتنام مواطن الفشل المتكرر للقوة العظمى، وإبراز تحديها لها

من خلال الوقوف في وجه سياسات الولايات المتحدة الامريكية ومعارضة قراراتها، خاصة في مجلس الأمن والهيئات الدولية الأخرى بالتحديد الصين وروسيا، وتحاول هذه الأخيرة خلق تحالفات جديدة خارج الهيمنة الأمريكية لإحداث التوازن في النظام الدولي.

وتبقى المؤسسات الدولية والهيئات الدولية محل انتقاد من طرف الدول التعديلية وحلفائها، بسبب استمرار هيمنة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها على هذه الهيئات في حين تبقى دول الوضع الراهن تحت المظلة الأمريكية لتفادي أي صدام مع الدول الأخرى.

2- سيناريو إعادة ترسيخ النظام الأحادي القطبية:

ضمن هذا السيناريو " المستبعد" يمكن للولايات المتحدة الامريكية أن تسترجع بريقها في النظام الدولي من خلال إحكام السيطرة على المنظمات الدولية، وتعظيم قوتها العسكرية والاقتصادية من خلال زيادة تكبير في التجارة الدولية وإخضاع خصومها ومنافسيها عن طريق توظيف المؤسسات الدولية والضغوطات الاقتصادية بالإكراه وفرض العقوبات المختلفة.

وبهذا السيناريو يتراجع دور الدول الصاعدة اقتصاديا وتصبح تابعة للمنظومة الأمريكية وتخضع لإدارتها عن طريق الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف وتكون الولايات المتحدة الامريكية رائدة عسكريا تؤدي دور شرطي العالم مثلما كان عليه الحال في العصر الذهبي للأحادية القطبية، وتشكل مجموعة من القوى الإقليمية المحورية(دول الخليج، إسرائيل، الهند، تركيا، التي تزداد نفوذا وقوى وتأثر إقليميا) التي تؤدي دور الوكيل في مناطق النفوذ الأمريكي على حساب الدول المنافسة (روسيا، الصين)، التي بدورها يمكن أن تفرض عليها عقوبات تعويضية أو الزج بها في صراعات إقليمية، وحروب تنقص من مكانتها على الساحة الدولية، ودورها الإقليمي وتثقل كاهلها اقتصاديا.

3- سيناريو تغير النظام الدولي أو نمو النظام الدولي:

متعدد الأقطاب وهو السيناريو الأكثر قابلية للتحقيق من خلال التحليلات التي قمنا بها في هذه الدراسة، فالمسار التاريخي لتطور النظام الدولي (الفصل 01) يوحي بأن مسار

التحول نحو التعددية له تاريخ طويل منذ زمن الحرب الباردة، وذلك تجلى من خلال الانتقادات المتكررة للهيمنة الأمريكية ولظاهرة العولمة التي تدعو إلى نشر القيم الأمريكية على شعوب العالم، كما أن المفكرين الشرقيين لاسيما الروس طالما دعوا إلى ضرورة احترام الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمعات غير الغربية، وكانت هذه الدعوات منهاجا السياسات الخارجية لدولهم.

وصمن هذا السيناريو ستتراجع الولايات المتحدة الامريكية إلى أدنى مستوياتها وتستمر الحكومات الأمريكية المستقبلية في الفشل في تسير شؤونها الداخلية وإدارة الشؤون الدولية، وتفقد سيطرتها على المنظمات الدولية والمؤسسات.

ولن تستطيع الولايات المتحدة الامريكية حماية حلفائها الإستراتجيين أمام تعاظم المنافسة الدولية للدول التعديلية، وبالتالي ستتخلى عنها حلفائها، ويشكلون الحلقة الأضعف في النظام القادم بحيث تسقط المنظمة الأمريكية عنها، وتتعرض للتراجع في الأدوار الإقليمية وفي المقابل تسيطر قوى تعديلية جديدة، وتقدم تنازلات كبيرة على الصعيد السياسي والاقتصادي لصالح القوى الجديدة، فدول الخليج ستتعرض لأزمات إقليمية تخرجها من منطقة الراحة Zone confort وتدخل في صراعات مع دول أخرى لاسيما إيران كقوة إقليمية مستقبلية.

كما أن القوى التعديلية لن تفرز قوة قائدة للنظام الدولي، بل تبقى النظام الدولي متعدد الأقطاب بشكل لا تراتبي، يكون فيه إصلاح الأجهزة الأمنية ضرورة حتمية من خلال إصلاح مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة بشكل يضمن المساواة بين جميع الدول في اتخاذ القرارات الدولية.

وحتى الدول الكبرى (الصين روسيا) لن تشكل نظاما ثنائي القطبية بل سيتراجع دورها الاقتصادي والسياسي بشكل متوازن مع الدول الصاعدة الأخرى، ويمكن حتى أن تدخل في صراعات أو حروب إقليمية تعيقها عن أداء أدوار دولية ريادية بسبب تأثير اقتصادياتها واستقرارها السياسي أو تراجع مكانتها الإقليمية وفشل دبلوماسيتها.

أما من الناحية التخلفات الدولية والأقطاب، فبإستمرار ضعف الحكومات الأمريكية المتعاقبة ستنهار مخالفاتها الخارجية خاصة في أوروبا، فالاتحاد الأوروبي من الناحية الاقتصادية يشكل منتهى الرأسمالية الأمريكية، والولايات المتحدة الامريكية هي الداعم الاقتصادي والمرتكز المالي للاتحاد الأوروبي، ولو استمر التراجع الاقتصادي الأمريكي وضعف السياسي الاقتصادي الأمريكية ستنهار الكتلة الاقتصادية الأوروبية، ويمكن للاتحاد أن يتفكك اقتصاديا، وتنفرد كل دولة بسياستها الاقتصادية والتجارية وعملتها وتلغي كافة اتفاقياتها، وتبرز بريطانيا كقوة إقليمية في المنطقة الأوروبية.

حيث إسرائيل كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الامريكية يمكن أن تقدم تنازلات كبيرة في مبدأ استراتجياتها الإقليمية.

في القضية الفلسطينية على وجه التحديد خاصة في ظل عدم قدرة الولايات المتحدة الامريكية على دعم إسرائيل عسكريا بعد حرب 7 أكتوبر، وبروز تخلي الولايات المتحدة الامريكية عن إسرائيل في حروبها ضد فلسطين والعرب لأول مرة.

سيشهد النظام الدولي في ظل هذا السيناريو تغيرات كبيرة حتى على مستوى دور الدول كفاعل في العلاقات الدولية بحيث يمكن أن تبرز الفواعل الأخرى غير الدولاتية كمسام ومشارك في صنع القرارات الدولية.

خاتمة

إن النظام الدولي، بالشكل الحالي الذي هو عليه، كان نتاجا لمسارات طويلة من التأسيس والتطوير والتحسين على المستويين المؤسساتي والدولي وكان تجسيدًا لأفكار وفلسفة سياسية تمتد الى الحضارات القديمة مرورًا بالفلسفة السياسية اليونانية ثم الرومانية الى غاية تأسيس الدولة القومية، لكن هذا التطور لم يخل من النقائص والعقبات والفشل و التي حالة دون الوصول إلى النسخة المطورة من التنظيم الدولي الكامل القائم على المساواة بين الدول وحماية الشعوب المستضعفة.

إن التطورات المذكورة أعلاه أسفرت عن ضبابية وغموض مفاهيمي يشوب مصطلح النظام الدولي، مما حال دون توحيد المفهوم واعتباره جوهريًا ومحل اتفاق، باعتباره أرضية موحدة لتحليل الظواهر في العلاقات الدولية. ولذلك، تضاربت الرؤى والطروحات في هذا الشأن، مما شكل عراقيل مفاهيمية في الاعتراف الدولي بالبنى والأدوار المنوطة بهذا النظام.

لقد تميز النظام الدولي بخصوصيات متميزة ومتفردة بين الفترة الزمنية والاخرى، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان المجتمع الدولي ينتظر الكثير من هذا النظام لتفادي سيناريوهات الحرب بين الدول والاعتداءات العسكرية وتحقيق مزيد من السلم والأمن الدوليين باعتبارهما الغاية العليا لتأسيس النظام الدولي. لقد فشل النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية في تحقيق هذه الغاية، وفي تفادي الحروب وتفادي سباق التسلح، وأول تمظهرت هذا الفشل هو استمرار الحرب الباردة بين المعسكرين لمدة تفوق الأربعين سنة، مما وضع البشرية على محك الحرب النووية.

إلا أن هذه التجربة أيضا ساهمت في إعطاء دفعة قوية أخرى لإصلاح وتحسين آليات المؤسسات النظام الدولي بعد إضطرابات ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سعت الدولة المهيمنة بعد نهاية الحرب الباردة إلى احكام السيطرة على النظام الدولي من خلال نسيج تحالفات دولية تضفي الشرعية على تشكيل نظام دولي جديد تزعمه الولايات المتحدة. وهذا ما أعلنه رئيس الولايات المتحدة بوش الأب في أعقاب حرب الخليج.

على ضوء معطيات السنوات الأولى من النظام الدولي الجديد، حاولت الولايات المتحدة تزعم تسيير الشؤون الدولية، ومعاقبة المتمردين على الإرادة الدولية بما سمي آنذاك بالدول المارقة، ثم دول محور الشر، ثم الدول الراعية للإرهاب ولعبت دور حامي البشرية و حامي القيم الديمقراطية الأمريكية وحامي حقوق الإنسان. و كل هذه الأخيرة كانت مبررات تعتبر مبررات تصاغ للتدخلات الدولية العسكرية، التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية في ضل النظام الدولي الجديد .

بما في ذلك ما سمي بعملية تحرير الكويت والحرب على العراق والتدخل في الصومال (1993) والتدخل العسكري في كوسوفو (1997) والحرب على العراق (2003) والحصار الاقتصادي على ليبيا، ثم الحرب على أفغانستان (2001).

إن كل تلك العمليات التي قامت بها الولايات المتحدة في ضل النظام الأحادي القطبي، بقدر ما عملت لصالح النفوذ الأمريكي في العالم، كانت قد أدت دورا سلبياً في زعزعة المكانة الاستراتيجية للولايات المتحدة في العالم بسبب تزايد الأصوات المناهضة لها وللتدخلات العسكرية وشن الحروب وفق الإملاءات المصلحية، وتحت أغطية مختلفة.

وحتى على الصعيد الداخلي، ازدادت الأصوات المناهضة للسياسات الأمريكية بسبب تضاعف نفقات الحروب الأمريكية في الخارج، والازدواجية في تطبيق معايير حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية. وفي المقابل، ظهرت قوى دولية أخرى منافسة للوجود الأمريكي في العالم، لا سيما القوى الاقتصادية في جنوب شرق آسيا والصين، وتأسيس الاتحاد الأوروبي، حيث أصبحت تحقق أرقامًا اقتصادية كبيرة جدًا فاقت المعدلات المسجلة في الولايات المتحدة، وبالتحديد في موازين مدفوعاتها، وحجم التجارة الخارجية، وحجم الاستثمارات الدولية، وحركة النقل البحري والجوي، ومستويات النمو والرفاه الاجتماعي.

هذه الطفرة أكسبت هذه الدولة ثقة إضافية للخروج من المظلة الأمريكية والانفراد في تقييم السلوكيات الخارجية لها وتوجيهها وفق المصلحة القومية والإرادة السياسية لها. وأكثر من

ذلك، لم تصبح الولايات المتحدة وجهة مفضلة لعقد التحالفات الإستراتيجية من طرف الكثير من الدول الصغيرة والدول المستقلة حديثًا.

إن التحولات والتمظهرات المرتبطة بالاضطراب في النظام الدولي والتي برزت بشكل واضح منذ بداية الألفية الجديدة، وهو ما ذكرناه في الفصل الثالث، ونقصد بها على وجه التحديد:

1. عجز الولايات المتحدة في مواجهة خطر الإرهاب الدولي ودعوة المجتمع الدولي إلى ضرورة مساعدتها للقضاء على ظاهرة الإرهاب، وذلك بالاستعانة بحلفائها الإستراتيجيين مثل بريطانيا ودول أوروبا ودول الخليج. أدى غرق الولايات المتحدة فيما سمي بالمستنقع الأفغاني والخسائر البشرية والمادية الكبيرة إلى إثارة موجة من السخط والغضب الداخلي والدولي، مما أضعف الحكومة الأمريكية ومكانتها.
2. غزو العراق بتحالف عسكري غربي بقيادة الولايات المتحدة بعد رفض دول مجلس الأمن استصدار قرار يدين العراق زورًا بامتلاكه أسلحة دمار شامل، قلص من نفوذ الولايات المتحدة وقدرتها على التأثير في مجلس الأمن والمنظمات الدولية، وأوضح بشكل جلي للدول الأخرى الاتهامات الباطلة التي صنعتها الإدارة الأمريكية لتبرير غزو العراق. هذا الأمر زاد من عدد الدول المناهضة للسياسة الأمريكية، وساهم في تخلي العديد من الدول الصديقة عن تأييد الرؤى الأمريكية أو على الأقل الالتزام بالحياد بشأن قضايا الشأن الدولي وفق الرؤية الأمريكية. كما ساهم في ترسيخ قناعة أن الولايات المتحدة لم تعد القوة العظمى المثالية التي تحمي البشرية وحقوق الإنسان، وأن ما يحركها هو المصلحة القومية، ولم تعد قادرة على الالتزام بزعامة النظام الدولي.
3. الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، التي أشرنا إلى حيثياتها في الفصل الثالث، أبرزت ضعف القطب الأوحد اقتصاديًا من جانبين: الأول هو أن الولايات المتحدة هي السبب المباشر في الأزمة التي لحقت فيما بعد بكل أذرع النظام الرأسمالي العالمي، وكان يفترض أن تبادر هي بحل وتجاوز الأزمة، لكنها لم تفعل لأنها

عجزت، وهذا ما عكس الضعف الاقتصادي وهشاشة الرأسمالية الأمريكية القائدة للرأسمالية العالمية.

الثاني، عدم قدرتها على حماية حلفائها الأوروبيين من تداعيات الأزمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وما حدث في إيرلندا الجنوبية وفرنسا والبرتغال واليونان وإيطاليا أبرز دليل على ذلك، إذ كادت هذه الدول أن تكون على مشارف الإفلاس، لولا تدخل الاتحاد الأوروبي وعلى رأسه ألمانيا وبريطانيا.

4. ان غض الطرف عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان من طرف حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في العالم و مساندتها للعديد من الأنظمة الشو مولية التي لا تطبق المعايير الديمقراطية و تنتهك حقوق الانسان و لعل العلاقات الامريكية الإسرائيلية هي من ساهمة بشكل كبير في فقدان الثقة في السياسة الامريكية و مبادئها المعلنة خاصة في ما يتعلق بحماية حقوق الانسان و منع الإبادة الجماعية ففي ضل تبني الولايات المتحدة الامريكية المبادئ الديمقراطية في تنفيذ سياساتها الخارجية لم تمنع الابادات الجماعية التي قامة بها إسرائيل اتجاه الفلسطيني في فترات متعاقبة في 2002 ، 2006 ، 2009 .....
5. إن جائحة كوفيد-19، التي ضربت العالم بأسره، أفرزت أيضًا فشل الولايات المتحدة في حماية الإنسانية من الكوارث والأزمات. بل إنها أصبحت تتنافس مع دول أخرى في الحصول على اللقاحات ووسائل الحماية الصحية، وبالتالي فالعديد من حلفائها فقدة الثقة في تحالفاتها مع العالم .
6. ان الخصوصية الحضارية لمناطق العالم كانت دافعا و محفزا مهما لتجنيد المناهضين للانفراد الولايات المتحدة الامريكية بالنظام الدولي خاصة في المجتمعات غير الغربية التي رفضت أولا مسارات العولمة و تداعياتها الاجتماعية و الثقافية ، ثم رفضت ثانيا ، التعليمات الأمريكية للديمقراطية و حقوق الانسان التي تتعارض أحيانا مع الخصوصيات الاجتماعية للعديد من دول العالم ، وهذا ما ولد موجة كبيرة من

معارضة الامتداد الخضاري الأمريكي و محاولة قيام عالم متعدد الحضارات دون تمييز حضارة عن أخرى او تفضيل حضارة عن أخرى وهذا ما تدعو اليه دول الشرق عموما.

إن تراجع الدور الأمريكي في النظام الدولي أعطى الفرصة للعديد من الدول التعديلية الى مجابهة السياسة الخارجية الأمريكية وتقليص نفوذها في مناطق مختلفة من العالم، والقيام بعمليات عسكرية ضد دول أخرى دون الاكتراث لردة الفعل الأمريكية. وأبرز دليل على ذلك هو الحرب الروسية على أوكرانيا في 2022 باستخدام محاججات تاريخية حول تناقضات في السياسة الخارجية الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم، بحجج حماية حقوق الإنسان أو مكافحة الإرهاب أو منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. لكن الحقيقة هي أن المصلحة الأمريكية هي التي تحرك صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

أصبح التطورات الراهنة مظهرًا جليًا للتحول نحو نظام دولي متعدد الأقطاب أو بدون أقطاب، تلعب فيه الدول الصاعدة دورًا بارزًا لان كل المؤشرات السابقة توحي بأننا أمام مرحلة جديدة من مراحل تشكيل وجه جديد للنظام الدولي.

توصيات الدراسة:

- اصلاح الأمم المتحدة ومجلس الامن.
- ضرورة تكتل الدول الضعيفة لدعم تغيير النظام الدولي.
- احترام حرية الشعوب في حق تقرير المصير.
- الزامية التقيد بمبدأ المساواة في السيادة حسب ما نصت عليه المادة 78 ميثاق الأمم المتحدة.
- السعي لمضاعفة مجهودات التعاون والتكافل بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية لتحقيق السلم والامن الدوليين.

- محاولة التقليص من حق الفيتو وذلك للقضاء على الفوارق التي يحدثها بين الدول مع ضرورة ضبط مجلس الامن وتحديد جميع المسائل التي تهدد السلم والامن الدوليين بشكل صريح.
- ضرورة التأكيد على قيمة مبدأ حضر استخدام القوة في العلاقات الدولية وعدم التوسع في إقرار استثناءات تجيز للدول استخدام القوة مهما كانت الأسباب.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

اولا: الكتب

1. أنطوني كينج، الثقافة والعولمة والنظام العالمي، ترجمة هالة فؤاد محمد يحي، ط1، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب 2005.
2. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، ط1، السليمانية. مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية 2007.
3. إياذ الضاري محمد الجبوري، إدارة الأزمات الدولية، ط 1. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016.
4. إيمانويل وولرستين، تحليل النظم الدولية، ترجمة أكرم على حمدان، ط 1، الدوحة الدار العربية للعلوم ناشرون 2015.
5. بن غربي ميلود، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية.
6. جهاد عودة، النظام الدولي – نظريات وإشكاليات، ط 1 مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
7. جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تر توفيق البجرمي (المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2007)، 33.
8. خالد الحراري، مفهوم القوة في السياسة الدولية (مصر: مطابع الأهرام، 2015) ، 12-13.
9. روبرت سميث، جدوى القوة – فن الحرب في العالم المعاصر، ترجمة مازن جندلي، ط1، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

10. ريتشارد نيد ليبو ، لماذا تتحارب الأمم ، دوافع الحرب في الماضي والمستقبل ، تر . إيهاب عبد الرحيم علي (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 2013) ، 114.

11. زكريا ابو دامس، أثر التطور التكنولوجي على الارهاب عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد / عمان . بدون ط، 2005م.

12. سامح عبد الصبور عبد الحي ، القوة الذكية في السياسة الخارجية (مصر : دار البشير للثقافة والعلوم.31(2014).

13. سفيان لطيف علي ، التعسف في استعمال حق النقض في مجلس الأمن ، ط 01 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2013.

14. سلامة حسين مصطفى، إزدواجية المعاملة في القانون الدولي العام، برط. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية . 2007.

15. سهيل حسين الفتلاوي، العولمة وآثارها في الوطن العربي، ط2، دار الثقافة ، عمان 2011.

16. السيد أمين شلبي : من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد) مصر : مكتبة الأسرة ، (2005) .81-86

17. سيف الهرمزي ، مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التعبير الدولي : الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا) قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسة والسياسات ،(2016).

18. صلاح الدين حسين السيسي، النظم والمنظمات الاقليمية والدولية الواقع ... مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل ، دار الفكر العربي – القاهرة، 2007.

19. عبد العزيز سرحان، الأصول العامة للمنظمات الدولية دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.

20. عبد القادر دندن ، الهند القوة الدولية الصاعدة : الأبعاد والتحريات (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الأمريكية والسياسة والاقتصادية ، 2018)، 8.

21. عبد المولى ، مقدمة في العلاقات، 86.

22. عبد المولى هايل طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية ، (الأردن دار حامد للنشر والتوزيع ، 2010) ، 51.

23. عبد الناصر أبو زيد الجوانب القانونية المشكلة الحدود البولندية الألمانية رسالة دكتوراه، دار النهضة العربية القاهرة 2003.

24. عبدالمولى هايل طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد (الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)،65.

25. عدنان طه الدوري عبد الأمير العليكي، القانون الدولي العام الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994.

26. علي زياد العلي ، القوة الأمريكية في النظام الدولي تداعياتها وأفاقها المستقبلية (مصر : المكتب العربي للمعارف ، 2015) ، 10.

27. علي محمد الحاج حسن ، الحرب الناعمة : الأسس النظرية والتطبيقية) لبنان : المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية ، 2018) ، 32.

28. عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000.

29. عميمر نعيمة، دمقرطة منظمة الأمم المتحدة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

30. غيوم ديغان، عالم أوحد – تطور التعاون الدولي، ترجمة نصيرة مروة، ط1، بيروت مركز البحوث والدراسات المؤسسة الفكر العربي 2016.

31. فاروق عمر عبد الله ، دول القوة ودول الضعف (مصر : المكتبة الأكاديمية ، 2005) ، 62.

32. كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، ط 1 ، القاهرة الهيئة المصرية للكتاب، 1983.

33. ماجد محبي آل غزاي العوامل الخارجية في الأوضاع السياسية لدول العالم الثالث مرحلة الحرب الباردة وما بعدها دراسة

34. مجموعة من المؤلفين، الهند القوة الدولية الصاعدة– الابعاد والتحديات، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2018.

35. محمد بن سعيد الفطيسي، المؤشر صفر رؤية استشرافية إلى مستقبل الارهاب والتنظيمات الارهابية في البيئة الوطنية العمانية مكتبة الضامري للنشر والتوزيع السيب سلطنة عملن، ط 2017/1م.

36. محمد رياض ، الجغرافيا السياسية والجيوبو ليتكا (مصر : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2014) ، 46.

37. محمد طه بدوي وآخرون النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، ط 1 ، الإسكندرية دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

38. محمد محمود السرياني ، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها (الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 2001) ، 9.

39. مفتاح صالح ، الازمة الاقتصادية العالمية، ابحاث اقتصادية وادارية مقالة، جامعة بسكرة، العدد 8 2010.

40. نجاح محسن الحكومة العالمية عند برتراند رسل، ط1، دار الفتح الإعلامي العربي، 2003.

41. هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، الأردن، 2010.

42. هنري كيسينجر ، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ ، ترجمة فاضل جكتر ، لبنان: دار الكتاب العربي2015.
43. يوسف حسن يوسف، مدارس النظم السياسية الجديدة، ط1 عمان : مركز الكتاب الأكاديمي (2017).

ثانيا: المجلات والمقالات العلمية:

1. دوقلاس "الفجوة بين الشمال والجنوب في النظام الدولي: الأنماط والتداعيات والتفسيرات"، مجلة الدراسات الدولية، المجلد 15، العدد 2 (2013)
2. جايمس، "العولمة وعدم المساواة والتنمية السياسية: نمذجة المستقبل"، مجلة العولمة، المجلد 9، العدد 4 (2012).
3. بن حوة أمينة، العلاقة بنين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في المجال الأمني، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 08، جامعة البليدة-2-، ص374.
4. الربيعي كوثر العلي مروان، مستقبل النظام الدولي في ظل بروز القوة الصاعدة وأثره على المنطقة، العربية، الاتحاد الأوربي نموذجا، مجلة القضايا السياسية، العراق العدد 26، 2012.
5. سليمان محمد عمر منصور، " القوة وأثرها في العلاقات الدولية بعد الانتهاء الحرب الباردة "، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية 1 (2018).
6. سماح مهدي صالح العلياوي " أثر مجموعة البريكس في هيكلة النظام العالمي المتعدد الأقطاب "مجلة الكوفة"، العدد 1، المجلد 220.
7. سهاد إسماعيل خليل. (2022) حدود القوة وتوازن المصالح: تحليل مجالات تأثير القوى التعديلية في نظام الهيمنة. مجلة المعهد (08).

8. شريفة كالع، (2021)، " نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات واي دور للصين في ذلك؟، مجلة السياسة العاملية، 05(02).
9. علي الجرباوي، " الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن، مجلة سياسات عربية 31 .
10. عمر والعلاقات الدولية" أسامة ياسين،" اثر القوة الصلبة والناعمة في السياسة الخارجية الروسية " مجلة جيل لدراسات السياسة 20 (2018).
11. فايزة يموتن " بنية النظام الدولي في ظل جائحة فيروس كوفيد 19 مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 1 المجلد 13، (2021) الجزائر.
12. فريد ميليش ، القوة وأهميتها في العلاقات الدولية " مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية 36 (2014).
13. مجلة المستقبل العربي، الندوة الدولية حول مستقبل القانون الدولي، مارس 2004. المغرب.
14. محمد سالم صالح، " القوة والسياسة الخارجية " ، مجلة الكوفة المجلد 6 (2010).
15. المستقبل العربي، احمد عبد الرزاق شكارى، الفكر الاستراتيجي الأمريكي العدد 170 المجلد 15.
16. منار عبد الغني علي عبد الغني. (أكتوبر، 2022). نظرية تحول القوة واحتمالات الصراع بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية، مجلة البحوث املالية والتجارية، م23.(ع04).
17. منير مباركية، " القوى الصاعدة والتحدي البيئي " المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 7(2014).

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1. أحمد براهيم الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد"، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية جامعة السانيا. وهران 2010/2009.
2. أسيل شماسنة ، النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين " (رسالة ماجستير ، جامعة بيرزيت ، 2018)
3. إياد خلف عمر الكعود ،" إستراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية" (رسالة ماجستر ، جامعة الشرق الأوسط ، 2016)
4. تركية بوشيبة ، تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية تطبيقاته في السياسية الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة " (رسالة الماستر جامعة الجلفة ، 2016)
5. عبد الرحمن اوجانة " الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية " (رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، 2016)
6. محمد مهني،" تأثير الإرهاب الالكتروني على تغيير مفهوم القوة في العلاقات الدولية: توظيف المنظمات الإرهابية لمواقع التواصل الاجتماعي نموذجا (رسالة ماستر جامعة محمد بوضياف 2017).
7. مدلل حفناوي، "الدبلوماسية الوقائية كالية لحفظ السلم والأمن الدوليين، رسالة ماجستير في الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2011/2012.
8. نهلة صبار الشمري، القوة والتخطيط وأثرهما في مكانة الدولة عالميا: الإمارات العربية المتحدة نموذجا " (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011)

9. هيثم عارف باشا التنافس العالمي وإعادة تشكيل النظام السياسي بعد عام 1991، (رسالة ماجستير) غير منشورة، جامعة الشرق الأدنى كلية الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، نيقوسيا 2020.

المواقع الالكترونية:

1. /https://elaph.com/Web/opinion
2. : www.undp.org
3. 1634/https/annba.org/arabic/studies
4. 3189=https:/democratricac.de/p
5. http : www.ahewar.org/debat/show.art.
6. http://www.baltijapublishing.1v
7. http://www.lebarny.gou.ib/ar/content
8. https//nassibchrans.blogspot.com
9. https//studuies.algazeera/ar/report
10. https//www.ahram.org.eg/news/202305/4/600750
11. https://democraticac.de/?p=16348
12. https://theasiadialogue.com/2024/05/11/arerussia-and-china-revisionist-states./
13. https://www.politics.dz.com/communtx/thrads-algdid-leas
14. les pays émergeants dan le monde,in14 mars, 2024 .https// www.le monde - fr/ économie/ article.
15. tank pinar << the concept of rising power »>,in 14 mars,2024 http//www.prio.org/publicaion.
16. www.alriyad.com
17. www.harmon.org
18. www.iu.edu.sa.com
19. www.m.ahewar.org
20. www.startimes.com

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Barry Buzan, George Lawson, The Global Transformation History Modernity and the Making of International Relations, First P, Cambridge University Press, 2015.
2. Jim o'neill, Dominic Wilsen, Rooper Purushothaman and Anna stupnytska: how solid are the BRICS, Goldman sachs, Global Economics paper, N°: 134, Its December 2005.
3. Lauren M.Philips, "International Relationsin 2030, The Tronsformative Power of Large Developing Countries",, Overseas Development Institute, London,2008.
4. Richard W. Mansbach and Kirsten L. Rafferty, Introduction to Global Politics, (London and New York, Routledge, (2008).

ملخص الدراسة:

الاضطرابات الراهنة في النظام الدولي تتجلى في تحول هيكله وموازين القوى بين الدول. تتسم هذه الاضطرابات بتراجع الهيمنة الأمريكية وظهور قوى جديدة مثل الصين وروسيا، مما يؤدي إلى نظام متعدد الأقطاب، هذه التحولات تخلق تحديات جديدة للاستقرار العالمي، حيث تتنافس القوى الكبرى على النفوذ الاقتصادي والسياسي، تغير موازين القوى يعكس تزايد الأهمية الاقتصادية والسياسية للدول النامية، ويساهم في بروز تحالفات جديدة وتغير في العلاقات الدولية التقليدية، كل ذلك يعكس ديناميكية جديدة في النظام الدولي تتطلب إعادة تقييم الاستراتيجيات والتحالفات بين الدول للحفاظ على الاستقرار والأمن العالمي.

الكلمات المفتاحية: الدول التعديلية، النظام الدولي، الأحادية القطبية، موازين القوى، دول الوضع الراهن.

Abstract:

Current disruptions in the international system are manifested in the transformation of its structure and the balance of power among states. These disruptions are characterized by the decline of American hegemony and the emergence of new powers such as China and Russia, leading to a multipolar system. These transformations create new challenges for global stability, as major powers compete for economic and political influence. The shift in the balance of power reflects the increasing economic and political importance of developing countries and contributes to the emergence of new alliances and changes in traditional international relations. All of this reflects a new dynamic in the international system, requiring the reassessment of strategies and alliances among states to maintain global stability and security.

Keywords: revisionist states, international system, unipolarity, statutory states ,balance of powers.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان 5

اهداء 6

مقدمة 8

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للدراسة 12

المبحث الأول: تعريف النظام الدولي وأنماطه 13

المطلب الاول: مفهوم النظام الدولي 13

الفرع الأول: تعريف النظام الدولي 13

الفرع الثاني: مفهوم النظام الدولي 14

المطلب الثاني: أنماط النظام الدولي 16

الفرع الأول: نظام توازن القوى تعدد الأقطاب: 16

الفرع الثاني: مكونات النظام الدولي: 18

المبحث الثاني: مستويات التحليل في النظام الدولي : 20

المطلب الأول: الفرد كمستوى تحليل 21

الفرع الأول: الفرد صانع القرار 21

الفرع الثاني: تفسيرات مستوى الفرد 22

المطلب الثاني: الدولة كمستوى تحليل 23

الفرع الأول: الدولة كفاعل أساسي 23

الفرع الثاني: تفسيرات مستوى الدولة 24

المطلب الثالث: مستوى النظام العالمي 26

الفرع الأول: مفهوم النظام العالمي كمستوى تحليل 26
الفرع الثاني : تفسير اندلاع الحرب العالمية الأولى بالإعتماد على مستويات التحليل: . 28
الفرع الثاني: تفسيرات مستوى النظام الدولي 29
المبحث الثالث: التطور التاريخي للنظام الدولي 30
المطلب الأول: مرحلة النشأة – ما قبل الحرب العالمية الأولى: 32
المطلب الثاني: مرحلة ما بين الحربين العالميتين 35
المطلب الثالث: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:..... 36
الفصل الثانـــي: خصائص النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية 38
المبحث الأول: الأمم المتحدة كقاعدة مؤسسة للنظام الدولي 39
المطلب الأول: أهداف ومبادئ الأمم المتحدة 39
الفرع الأول: أهداف الأمم المتحدة 39
الفرع الثاني: مبادئ الأمم المتحدة..... 41
المطلب الثاني: هيكلية منظمة الأمم المتحدة ونطاق العضوية فيها..... 43
الفرع الأول: أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية..... 44
الفرع الثاني: العضوية في الأمم المتحدة..... 50
المطلب الثالث: الفواعل الدولية الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية 53
الفرع الأول: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي..... 53
الفرع الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات 55
الفرع الثالث: منظمة التجارة العالمية W.T.O..... 55
الفرع الرابع: المنظمات الإقليمية والتكتلات والتحالفات 56

المبحث الثاني: خاصية الأقطاب في النظام الدولي..... 57
المطلب الأول: نظام الثنائية القطبية..... 57
المطلب الثاني: نظام الأحادية القطبية 59
المبحث الثالث: موازين القوى في النظام الدولي 60
المطلب الأول: موازين القوى 60
المطلب الثاني: القوة في العلاقات الدولية : 64
المطلب الثالث: انتشار القوة لجوزيف ناي..... 69
الفصل الثالث: الطرح التعديلي في مواجهة الوضع الراهن 77
المبحث الأول: ملامح فشل وتعثر النظام الأحادي القطبي..... 78
المطلب الأول: تراجع دور الولايات المتحدة الامريكية 78
المطلب الثاني: ازدواجية المعايير..... 85
المطلب الثالث: قصور القانون الدولي..... 91
المطلب الرابع: اشكالية التمييز بين الشمال والجنوب..... 93
المبحث الثاني: القوى الصاعدة في النظام الدولي 95
المطلب الأول: القوى الدولية المنافسة لنفوذ الأمريكي (روسيا والصين)..... 95
المطلب الثاني: القوة الصاعدة ودورها المتجدد في النظام الدولي (الهند– اليابان– تركيا).
..... 101
المبحث الثالث: الدعوات الدولية لتغيير النظام الدولي..... 106
المطلب الأول: اصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن 106
المطلب الثاني: اشراك المجتمع الدولي في صنع القرارات الدولية 110
المطلب الثالث: إشكالية استخدام القوة في العلاقات الدولية..... 115

خاتمة..... 121

قائمة المصادر 128

ملخص الدراسة: 137